

آمال كبيرة وحقائق مريرة

قراءة في الواقع التركي

علي بولاج

**آمال كبيرة
وحقائق مريرة**
قراءة في الواقع التركي



آمال كبيرة وحقائق مريرة قراءة في الواقع التركي

Copyright©2015 Dar Al-Nile

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو وسائل تخزين المعلومات وأنظمة الاستعادة الأخرى بدون إذن كتابي من الناشر.

تحرير

إسماعيل كيار

تصميم

أحمد علي شحاتة

غلاف

ياووز يلماز

الترقيم الدولي

ISBN: 978-975-315-697-4

رقم النشر

1032

دار النيل للطباعة والنشر

الإدارة: 22 ج- جنوب الأكاديمية- التسعين الشمالي - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - مصر

Tel & Fax: 002 02 25379391

Mobile: 0020 01023201002

E-mail: info@daralnil.com

www.daralnil.com

القاهرة - 2015م

آمال كبيرة وحقائق مريرة

قراءة في الواقع التركي

تأليف

علي بُولاج

ترجمة

هيئة الترجمة في الصحيفة الإلكترونية "زمان عربي" التركية

www.zamanarabic.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس

١٣..... تقديم

الفصل الأول:

تركيا والحزب الحاكم... إلى أين؟

١٩..... انتهاك الحقوق والقانون.. نظرة تاريخية

٢٣..... بين "العدالة والتنمية" والفكر "الكمالي"

٢٧..... تأليه الدولة

٣١..... لطمتان تنتظران تركيا

٣٥..... هل العدالة والتنمية تُمثل الفئة المتدنية من المجتمع التركي؟

٤٥..... "العدالة والتنمية" وضرورة محاسبة النفس

٥١..... نقد ذاتي

٥٥..... لماذا رفضتُ خدمة الحزب الحاكم؟

٥٩..... انتخابات الفرصة الأخيرة؟

الفصل الثاني:

حول نتائج السياسة الاحتكارية والتوسعية

٦٥..... السياسة الاحتكارية في الداخل والتوسعية في الخارج

٦٩..... هل العدالة والتنمية مشروع أعدّه الأجانب؟

٧٥..... سبل المصائب!

٨١..... اللاجئون السوريون ضحايا لعبة سياسية قذرة.

٨٧..... بأيّ ذنب؟

- إعفاء الإسرائيليين من التأشيرة وفرضها على الفلسطينيين ٩١
- التجارة مع إسرائيل ٩٧
- نظرة مغربية عربية إلى تركيا! ١٠١

الفصل الثالث:

الفساد والرشوة.. وتبرئة النفس

- هل يوجد مبرر لانتهاك القانون والفساد؟! ١٠٧
- لماذا هذه التبرئة السياسية... وإغلاق ملف وزراء الفساد؟! ١١١
- هل منظمة "غلاديو" (*Gladio*) وراء تلك الفضائح...؟! ١١٧
- أكل السحت ١٢٣
- المحسوبية ومحاباة الأقارب ١٢٧
- جريمة الكسب غير المشروع ١٣٧
- تبرئة النفس ١٤١
- الفرق بين السرقة والفساد ١٤٥

الفصل الرابع:

من على الحق؟

- أكلت يوم أكل الثور الأبيض ١٥١
- ظاهرة اجتماعية لها حاضنة شعبية ١٥٧
- موالاة الحكومة أو معارضتها ١٦١
- الأسباب الحقيقية للنزاع بين الحركات الدينية في تركيا ١٦٥
- من على الحق؟ ١٦٩
- التحديات الثلاث ١٧٣
- الحقد والعدل لا يجتمعان ١٧٧
- حركة "الخدمة" تواجه الأزمة ١٨١
- هل هناك فرصة للصلح؟ ١٨٧
- "الجمل وصفين" وأزمتنا اليوم ١٩٣
- "الشيء إذا زاد عن حدّه انقلب إلى ضده" ١٩٧

الفصل الخامس:

مؤامرة في تركيا.. ولكن ضد من؟

- ٢٠٣..... الصورة المكبرة للأحداث
- ٢٠٧..... تفسير ما يحدث في تركيا
- ٢١٩..... ما الذي غيّر مسار الأحداث في تركيا؟
- ٢٢٥..... وَهُمْ "الدولة الموازية"
- ٢٢٩..... مؤامرة في تركيا.. ولكن ضد من؟
- ٢٣٥..... لماذا الرعب من الإعلاميين في تركيا؟
- ٢٣٩..... المصادر



السيرة الذاتية للمؤلف

وُلِدَ الكاتب الصحفي التركي "علي بُولاج" (*Ali Bulaç*) في مدينة ماردين (*Mardin*) التركية المتاخمة للحدود السورية ذات الكثافة السكانية العربيّة، وبعد أن أنهى "بُولاج" دراسته الابتدائية والإعدادية في مدينة "ماردين" تخرّج في "المعهد الأعلى للدراسات الإسلامية" في إسطنبول سنة (١٩٧٥م)، ثم تخرّج أيضًا في قسم "علم الاجتماع" بجامعة إسطنبول سنة (١٩٨٠م)، وفيما بين عامي (١٩٧٦-١٩٨٠م) قام "بُولاج" ومعه مجموعة من رفقاءه بإصدار مجلة "الفكر" (*Düşünce*) التركية، وفي عام (١٩٨٤م) تولى رئاسة تحرير دار "الإنسان" للنشر، ولقد كان له دورٌ مهمٌ في تأسيس صحيفة "زمان" (*Zaman*) التركية التي ما زال يكتب فيها إلى الآن، كما عمل "بُولاج" بين عامي (١٩٨٦-١٩٨٧م) كممثلٍ لجريدة "زمان" التركية في مدينة إسطنبول، وفي عام (١٩٩٣م) عُيِّنَ محررًا في مجلة "العلم والحكمة" (*Bilgi ve Hikmet*) التركية، وفي عام (٢٠٠١م) تولى وظيفة رئاسة التحرير لمجلة "العلم والفكر" (*Bilgi ve Düşünce*) التركية في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتقديم برامج تلفزيونية في عدد من القنوات الفضائية التركية منها قناة "مهتاب" (*Mehtap TV*).

اشتهر الكاتبُ الصحفي التركي "علي بُولاج" بدراساته وبحوثه حول قضايا مثل الحداثة والتغيير في المجتمعات، وقضايا العالم الإسلامي

الحديث والمشكلات في الأفكار، وهذه الدراسات والمقالات البحثية التي قام بها قد نُشرت في عدة صحف ومجلات في تركيا، وفي عام (١٩٨٨م) قد حصل "بُولاج" على جائزة "اتحاد الكتاب الأتراك" في مجال الفكر بكتابه "بحث الإنسان عن الحرية (İnsanın Özgürlük Arayışı)"، كما حصل في عام (٢٠٠٥م) على جائزة أفضل كاتبٍ ومحلِّلٍ سياسي واجتماعي من المدرسة الثانوية المهنية الخاصة قسم الصحافة الإعلام، كما استحق "بُولاج" الدخول في قائمة أكثر ٥٠٠ شخصية مسلمة مؤثرة في عام (٢٠٠٩م) والتي نظمتها كل من جامعة "جورجتاون (Georgetown)" ومركز الدراسات الإستراتيجية بالأردن عام (٢٠٠٩م)، ولقد أجرت كلٌّ من مدرسة "البرج" الثانوية المهنية قسم الصحافة والإعلام وشركة الاستطلاع وخدمات الاستشارية والتعليمية استطلاعاً للرأي فيما بين عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م) في عشرين مدينة تركية على خمسة آلاف ومائتي مواطن؛ سألوا خلاله عن أكثر الكتب قراءةً من بين كتابات ومؤلفات المشاهير في تركيا؛ فجاءت النتيجة باحتلال "بُولاج" للمركز الأول بين أفضل عشرة كتاب.

وما زال يكتب "بُولاج" مقالاته في جريدة "زمان" التركية وجريدة "توديس زمان (Today's Zaman)" الإلكترونية حول القضايا المحلية والإقليمية والدولية، ويدافع الكاتب "علي بُولاج" في جلِّ كتاباته عن فكرة أن قيم العالم الحديث لا تتعارض أو تتناقض أبداً مع تعاليم الإسلام؛ مستشهداً على ذلك بوثيقة المواطنة التي كتبها النبي ﷺ في المدينة المنورة والتي يُشددُّ من خلالها على قدرة المسلم على التعايش مع غير المسلم دون تصادمٍ أو صراعٍ، كما يتمُّ حالياً إعداد عمله المسمى بـ"دروس قرآنية" الذي سيتكوَّن من سبع مجلدات وسيتمُّ نشرها في وقتٍ لاحقٍ إن شاء الله، وله عدَّة كتبٍ بالتركية من أهمِّها:

- القضايا الفكرية في العالم الإسلامي
(*İslâm dünyasında düşünce sorunları*)
- التحولات الاجتماعية في العالم الإسلامي
(*İslâm dünyasında toplumsal değişme*)
- بحث الإنسان عن الحرية
(*İnsanın özgürlük arayışı*)
- الدين والحداثة
(*Din ve modernizm*)
- الإسلام والتطرف
(*İslam ve fanatizm*)
- الدولة والوطنية الحديثة
(*Modern ulus devlet*)
- الرجعية والمدنية
(*İrtica ve sivilleşme*)
- عودة للحياة والتاريخ والمقدس
(*Kutsala, tarihe ve hayata dönüş*)
- تركيا والاتحاد الأوروبي
(*Avrupa Birliği ve Türkiye*)
- التاريخ والمجتمع والعادات
(*Tarih, toplum ve gelenek*)
- علاقات الدين بالوحي والفلسفة بالعقل
(*Din-felsefe vahiy-akıl ilişkisi*)



تقديم

يبدو الشرق الأوسط وكأنه قد تحوّل إلى جحيم مُستعِرٍ، وتفتّت جميع البنى فيه إلى جزيئات صغيرة في إطار فكرة "الفوضى الخلاقة"، ودُفِعَ كلُّ منها ليُصارع الآخر، ولم يكن من المتوقع أن تنال تركيا أيضاً نصيبها من ذلك الشرر المتطاير من النار المستعرة هناك؛ فهذا هو ذا النظام الذي تأسّس في الشرق الأوسط إثر تفكك الدولة العثمانية يتغيّر، ولكن ما يتغيّر فيه ليس هو الأنظمة فحسب، بل والخرائط أيضاً.

كانت تركيا تمثل بصيص أملٍ بالنسبة للشرق الأوسط؛ لكنّ جميع المؤشرات الآن باتت تشير إلى أنها عادت إلى سياستها القديمة، إذ تدخّلت في إدارتها المدنية منظمات وهيئات غير مدنية، وفي الحقيقة فإنّ هذا التدخّل عاد بقوة أكبر، وقد صارت تركيا عضواً في التحالف الغربي بانضمامها إلى حلف "الناتو" في خمسينيات القرن المنصرم، غير أنها عجزت أن تكون دولة تعمل فيها السياسة المدنية فقط دون أيّ تدخّل في شأنها؛ إذ تحقّقت مظاهر التدخّل غير المدني في تلك السياسة في سنوات (١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ و ١٩٩٧م) تحت رعاية الغرب، هذا ولا شك أن أحداث الثامن والعشرين من شباط/فبراير (١٩٩٧م) آلمت بشدّة وأوجعت بقوة المحافظين المتدينين الذين هم قلب الشعب النابض، وقد هويّست الأحزاب اليمينية واليسارية الرئيسية في فترة "ما بعد الحداثة" إلى حدٍ كبير؛ وذلك كنتيجة متوقّعة لعدم مواجهتهما ما حدث، وهذه الأحداث

قد مهّدت الطريقَ أمام حزب العدالة والتنمية الذي أعلن مؤسسوهم عن تخليهم عن حزب "الرفاه (Refah)" ذو التوجُّه الإسلامي بعد عام (٢٠٠١م) كما ساهمت لحصوله على دعم اليسار الليبرالي والقومي والديمقراطي جزئيًّا إلى جانب تأييد أغلبية المتدينين والمحافظين في تركيا.

وإليكُم ملخصًا بالخطوات الإيجابية التي قام بها الحزب الحاكم في سنوات حكمه الأولى، ثم نظرةً تحليليةً لما حدث بعدها:

أ. إن هذا الحزب الذي حصلَ على ٤٣٪ من أصوات الناخبين في انتخابات نوفمبر (٢٠٠٢م) قد نجح في حُكْم نسبة ٦٦٪ التي لم تُصوّت له في تلك الانتخابات لِفَتْرَتَيْنِ متتاليتين ودون حدوث مشاكل ملموسة.

ب. حدث انتعاشٌ في الاقتصاد؛ فانفتح المُبادِرُون والتجّار ورجال الأعمال الأتراك على الشرق الأوسط وآسيا وروسيا وأوروبا، وتدفّقت الأموال والاستثمارات إلى تركيا؛ حتى إن الطبقة المتوسطة في الأناضول والتي لم تدعمها الدولة من قبلُ على مدى تاريخ الجمهورية قد نهضت من عُثْرَتِهَا ونَشَطَتْ وذلك بعد أن بدؤوا يَحْضُلُون على الدعم من الحكومة.

ج. تمَّ إجراء العديد من الإصلاحات في قوانين البلاد تحت شعار "لا تسامح مع تعذيب المواطنين والتضييق على حرياتهم الأساسية"، كما اتَّسَعَتْ دائرةُ حرية التعبير، وتوالّت الإصلاحات تترًا.

د. عُرقلت محاولات "الكيانات العميقة" من أجل القيام بانقلابات على الدولة، وشُرع في فحص ودراسة الفترة السابقة والتحقيق فيها، وهكذا استطاعت السلطة الحاكمة الحيولة دون وقوع الجرائم التي كانت ترتكبُ سابقًا كالاغتيالات السياسية والجرائم مجهولة الفاعلين والجرائم السياسية الأخرى.

هـ. ظهرت مطالب بحل القضية الكردية، كما بدأ الساسة يسعون في حل هذه القضية الهامة.

و. رَحِبَ الشرق الأوسط بتركيا ومسيرتها نحو التقدم والازدهار؛ ففتح أبوابه على مصاريعها لرجال السياسة والأعمال ومنظّمات المجتمع المدنيّ والمثقّفين الأتراك.

وفي هذه الفترة شاركت في القطاع العام تلك الكيانات المتدينة التي كانت ولا تزال تناضل وتكافح بكلّ ما أوتيت من قُوّة منذ مائة سنة، وبعد أن لاحت بوادئ التحسّن والتغير نحو الأفضل في العلاقات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي مع المجتمعات الإسلامية إذ انتكس كلُّ شيءٍ اعتبارًا من اكتشاف فضيحة الفساد والرشوة التي ظهرت في ديسمبر/كانون الثاني عام (٢٠١١م)، والواقع أن هذا الانتكاس بدأ خارجيًا بالتزامن مع التدخل الخاطيء في الشأن السوري الداخلي منذ عام (٢٠١١م) وبدأ داخليًا حين سيطرت على حزب العدالة والتنمية فكرة "نحن لا نقبل بشريك".

وكما سيّبين مما ورد في هذا الكتاب فإن تركيا أطلقت الرصاص على قدمها وعلى قَدَم الشرق الأوسط الإسلامي عام (٢٠١١م)، في حين كان من المفترض أن تنهض هي والشرق الأوسط من كبوتيهما، وهو ما لم يغفله الغرب يوماً ولم يرغب فيه قطّ، وبذلك أصابت نفسها وإياه بالعرج، فالقوى الداخلية والخارجية التي كانت تعرف بعمليات الرشوة والفساد منذ اليوم الأول لوقوعها لم تغفر لحزب العدالة والتنمية خطأها، وسارعت من فورها تهدم تلك المكتسبات التي تحققت بصعوبة بالغة وتسقطها واحدة تلو الأخرى، واستعادت "الكيانات العميقة" سيطرتها على الوضع من جديد، وبهذا فإن تركيا التي كان يُعتقد أنها تخلّصت

من "الوصاية" عادت إلى عصر التدخلات الخارجية في السلطة المدنية - بعد مرور عشر أو خمس عشرة سنة على آخرها وقوعاً - بصورة مختلفة، حيث قاد هذه المرة عمليات تحديد الحريات وإقامة نظام مركزي لا يقبل الشريك في السلطة المدنيون أنفسهم من الساسة المحافظين المتديّنين في الحزب الحاكم الذين كافحوا من أجل الوصول إلى السلطة، ومن العجيب أيضاً أن هؤلاء المحافظين الذين كانوا قد عانوا كثيراً في الماضي من التدخلات غير المدنية في السلطة نراهم اليوم يضطرون إلى التعاون مع أعدائهم في الماضي كي يتسوّروا على عملية الفساد والرشوة التي ظهر جزءٌ منها في الآونة الأخيرة في تركيا.

كما تحوّل النظام في مرحلة صادمة وقصيرة جداً، إلى شخصيّة متشدّدة؛ فانقطعت العلاقات مع الشرق الأوسط، وبدأ الاقتصاد يتدهور، ويضيق مجال الحزبيّات شيئاً فشيئاً، ولم تكتمل مسيرة حلّ المسألة الكرديّة المؤهّلة للانفجار وإحداث صراع عظيم يُنبئُ بعاقبة وخيمة، وقُسم المجتمع المحافظ المتديّن تقسيماً انتمائياً بحجّة وجود "كيان مواز"، وفي الحقيقة فإنّ هذه الحجّة الواهية تهدف إلى غسيل أدمغة واستقطاب قطاع ضدّ قطاع، مما أدى إلى سوق المتديّنين إلى فتنة شعواء؛ وهُيئت الساحة لإثارة صراعٍ مذهبيّ.

وأول ما يحدث في كلّ المجتمعات المرشّحة للوقوع في صراعٍ داخليّ هو أن تعمى بصيرتها تماماً، فلا يُبصر قادة الأقطاب المتنافرة ولا المتحدّثون الرسميون باسمها شيئاً أبداً، فينثرون الحقد، ويدعون إلى الحرب بعصبيّة قبليّة انتقامية (حزبية وجماعية).

والتجربة التي يعيشها المجتمع التركي اليوم يجب تحليلها بشكلٍ دقيق، حتى يتسنى لنا فهم التغيّر السياسي والاجتماعي في تركيا،

وكذلك لفهم طبيعة العلاقات غير السليمة بين الفئات المتدينة في تركيا، ولا بد من بيان أن المشكلة ضاربة جذورها في الأعماق، وينبغي لأصحاب الوعي والحس الإسلامي والعلماء والباحثين الراغبين في تبشع التغيير الاجتماعي - السياسي الوقوف على هذا الموضوع ودراسته جيداً.

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم يتناول ملاحظات إنسان يتابع عن قرب شديد الأحداث في تركيا منذ بدايتها ويشعرُ بعظيم الحزن والأسى ممّا يحدث هناك، كما يتناولُ كيفية تأثير الأزمة التي وقعت فيها تركيا على المنطقة برمّتها.

علينا السعي والعمل، وما التوفيق إلا من عند الله ﷻ.

"علي بولاج"

٢ أكتوبر/تشرين الأول (٢٠١٥م)

إسطنبول



الفصل الأول:

تركيا والحزب الحاكم... إلى أين؟





انتهاك الحقوق والقانون.. نظرة تاريخية

٢٨ أغسطس/آب (٢٠١٤م)

إن المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي اليوم أكبر وأعمق مما نتصور، فالعنصر الرئيس الذي تسبب في ظهور الخلافات البشرية في أول مجتمع إنساني هو العنصر ذاته الذي نتجت عنه الخلافات الحاصلة اليوم بين الإنسانية بوجه عام، والمسلمين بوجه خاص.

يعتقد الفيلسوف السويسري "جان جاك روسو (J. J. Rouessau)" أن الإنسانية في أول عهدها قد عاشت في جو من التناغم والتوافق "فيما يزعم الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز (Hobbes)" أن تاريخ البشرية في جميع عهودها بلا استثناء قد شهد العداوة والبغضاء"، وعلى الصعيد ذاته نجد في القرآن الكريم عبارات تشير لصحة الرأيين السابقين حيث يقول الله تعالى:

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (سورة البقرة: ٢/٢١٣)

يشير المفسرون عند تفسيرهم لهذه الآية إلى أن أفراد المجتمع الإنساني الأول قد حكموا بما أنزل الله تعالى فيما بينهم، ونظموا علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية وفق دين التوحيد، كما أسسوا "الأمة الواحدة" التي تعتبر وحدة عقدية وسياسية، ولا شك في أن الناس خلال عصر "الأمة الواحدة" لم يكونوا جميعاً متجانسين، فنشبت بينهم بعض الخلافات والنزاعات، غير أنهم كانوا يحلّون هذه الخلافات في الحياة الأخلاقية والسياسية والقانونية لمجتمعهم من خلال الأحكام والقواعد التي جاء بها دينهم الحنيف، كما كانوا يعاقبون من لا يتبع هذه القواعد والأحكام، ولكن الإنسانية لم تواصل سيرها على هذا الطريق المستقيم في جميع العصور والأزمنة، حيث بدأت فئة منهم لا تعترف بالأوامر والأحكام الإلهية، مما أسفر عن ظهور التفكك والتشردم والخلاف بين أفراد "الأمة الواحدة" التي نجح المسلمون الأوائل في تأسيسها.

وأما السبب الرئيس في ظهور هذا التفكك والتشردم والخلاف هو "بغيتهم"، فبينما كان الناس يعيشون في ظل التناغم والانسجام في وقت من الأوقات، بدأ يحسد بعضهم بعضاً ويتهكون الحقوق والقوانين إرضاءً لأهوائهم وطموحاتهم، ووضعوا أهواءهم ورغباتهم في المقام الأول، واستهانوا بأحكام الله وخالفوا أوامره، وبطبيعة الحال لم يكن أفراد المجتمع الآخرون سيصمتون أمام هذا الموقف المتغطرس والمتمرد، فعارضوا المتمردين وقالوا لهم: "ماذا دهاكم؟ كيف تتجرؤون وتنتهكون القوانين الإلهية؟" وعليه، فقد نشبت صراعات كبيرة بين الفريقين، وكبرت الخلافات وتفاقت، وفي نهاية المطاف دُمرت وحدة الأمة، وبدأت حبات العقد تنفرط.

وعندما ننظر إلى ماهية هذه الخلافات نجد أنها مترسخة في فطرة الإنسان وتتلخص في الرغبات والمصالح والمطامع في السلطة والتي هي سبب في نشوب الصراعات بين الناس، وهذه الخلافات من نوعية النزاعات التي تظهر أثناء تنظيم العلاقات بين البشر، وقد استخدم التعبير القرآني كلمة "البغي" للإشارة إلى هذا المضمون.

يعرّف الراغب الأصفهاني كلمة البغي في اللغة على أنها "طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرى تجاوزه أو لم يتجاوزه"، ويجب ألا نفهم كلمة الاقتصاد هنا بمعناه الشائع بل المقصود منها هو العدل والطريق المستقيم، وأما الإمام الغزالي فيرى في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" أن الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد هو ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الطريق المستقيم"، وعندما تقترن كلمة البغي بكلمة السماء يكون معناها اشتداد المطر، والبغاة من الناس هم المتكبرون والمتعالون والساعون في الأرض فسادًا، كما وصفتهم الآية الكريمة:

﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ﴾ (سورة العنكبوت: ٢٩/٣٩).

إن تجاوز الحد والاستكبار لهما علاقة وثيقة بالحرص والطمع المنغرسين في فطرة الإنسان، ومن المعلوم أن الطغاة والبغاة يتميزون بالغرور والتعالي والشعور بالأهمية فيتلذذون بظلم الضعفاء وانتهاك حقوقهم ومحاولة الكسب ولو على حساب الآخرين.

إذن فالسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو؛ لماذا ينتهك المسلمون حقوق بعضهم البعض في حين أن لديهم الكتاب الذي يهديهم إلى الصراط المستقيم؟!

إننا نرى اليوم أن المسلمين ينتهكون حقوق بعضهم ويخالفون الأحكام الشرعية التي جاء بها دينهم الحنيف في حين أنهم يقرون بألستهم أنهم يؤمنون بهذه الأحكام بحذافيرها، فهل يا ترى هم ليسوا صادقين في إيمانهم أم أنهم يؤمنون لكنهم مع ذلك يصرون على مخالفتها ومجاوزة الحد فيها؟



بين "العدالة والتنمية" والفكر "الكمالي"

٩ يوليو/تموز (٢٠١٤م)

من المعلوم أن سياسة استخدام عملاء من داخل الحركات الإسلامية من قبل الدولة التركية تعد من الإجراءات القديمة لديها، وهذه السياسة لا تقتصر على الحركات الإسلامية فحسب بل تشمل كذلك جميع الحركات السياسية المختلفة، فالدولة يكون لها عملاء داخل الحركات اليسارية أو الاشتراكية أو القومية أو اليمينية أو الليبرالية أو غيرها من الحركات الأخرى بما في ذلك الحركات المسلحة والمنظمات الإرهابية التي تتورط في عمليات مسلحة ضد الدولة، وعلى سبيل المثال هناك ادعاءات بأن الدولة تتستر على مسألة تغلغل عناصر من المخابرات التركية داخل اتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK) وهو كيان يضم حزب العمال الكردستاني (PKK) الإرهابي والذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط التركية عام (٢٠١٢م)، وعلى الصعيد نفسه انكشف في الآونة الأخيرة أن السبب الحقيقي وراء اغتيال الكاتب الصحفي التركي "أوغور مومجو (Uğur Mumcu)" لم يكن بسبب دواع دينية كما كان يدعي البعض بل توصله إلى معطيات تثبت العلاقة المشبوهة بين الدولة وحزب العمال الكردستاني واستعداده لفك رموز هذه العلاقة.

من السذاجة أن نفكر أن التيار الإسلامي في تركيا لم يتورط في أي خطأ طوال تاريخه الذي يقرب من ١٥٠ عامًا، فالمشكلة هنا هي ليست محاولة الدولة خداع التيارات الإسلامية أو وضع هيمنتها ورقابتها على الحياة الدينية أو الكيانات الدينية، بل المشكلة تكمن في أن التيارات الإسلامية والمتدينين لا يتصرفون بفراسة وبصيرة في مواجهة حملات التلاعب والخداع التي تحيكها الدولة ضدها، يبدو أن موقف المتدينين الإيجابي في تركيا حيال أناس من بينهم يتبنون شعار "تقديس السلطة والدولة" يؤدي إلى تسرب العناصر من المخابرات المحلية والأجنبية فيما بينهم، وهناك مشكلة أخرى تعاني منها الفئة المتدينة والمحافظ من المجتمع التركي وهي عدم استيعابها بأن الدولة لها ردود أفعال قوية أحياناً ومرنة أحياناً أخرى تجاه معارضيهما وذلك وفق مصالحها.

ومن الممكن أن تسلم الدولة زمام أمرها إلى تيارات مختلفة من المجتمع، ومع ذلك تظل متمسكة بهويتها الأساسية، فليس المهم أن يتعاقب عليها هذا التيار أو ذاك بل المهم بالنسبة لها أن تظل المحرك الأساسي للأحداث، وفي هذا السياق يمكن أن نذكر ما قاله المحافظ الأسبق لمدينة "أنقرة" "نوزاد تاندوغان" (*Nevzat Tandoğan*) "لشاب شيوعي مسك بتلابيبه حيث قال "تاندوغان" في وجه الشاب: مالكم تصرخون وتصيحون؟ إذا رأيت الدولة أن البلاد بحاجة إلى الشيوعية فستبناها بين عشية وضحاها"، أجل. إن الدولة إذا اقتنعت يوماً ما أنها يمكن أن تحافظ على قوتها وهيمنتها في ظل الشيوعية فإنها لا تتردد لحظة واحدة في تبني الشيوعية لدرجة يتحير معها الشيوعيون الحقيقيون من أمرهم، وفي الحقيقة إن الشيوعية التي تتبناها الدولة ليست الشيوعية بكامل مضمونها بل "الاسم" دون المضمون، كما هي الحال في مسألة "الإسلام السياسي" فإن الدولة إذا اضطرت إليه متمسك بـ "الإسلام أو التدين"

ولكن "اسمًا" فقط دون المضمون، فعندما تشعر الدولة بالضعف تتطلع إلى من يمتلك القوة في المجتمع وتمنيه بالمال والنفوذ، وحينذاك يهرول ضعاف النفوس منهم إلى إنقاذ الدولة وإنعاشها، وهذا ما فعله الإسلاميون القدامى في تركيا أقصد بهم الإسلاميين في التيار السياسي، وفي هذا السياق يقول الخبير التركي في علم الاجتماع والسياسة "شريف ماردين (Şerif Mardin)":

"إن حكومة حزب العدالة والتنمية هي بمثابة نجاح "الفكر الكمالي"^(١).

كما يقول المؤرخ المخضرم "كمال كاربات (Kemal Karpat)":

"لقد أطلأ أردوغان عمر "الفكر الكمالي" في تركيا".

ومما يؤكد على ذلك ما نراه اليوم من تصالح وتقارب متبادل ما بين الحزب الحاكم وعناصر الدولة العميقة التي كان الحزب يتوعد بالأمس بتطهير مؤسسات الدولة منهم.

لا شك أن هؤلاء الأفراد المنتمين إلى تيارات دينية مختلفة عندما يعلنون احتفاظهم بالدولة التي تتبنى العنف والظلم يشاركون في هذا الظلم، وأرجو ألا يفهم القارئ الكريم من حديثي هذا أنني أضمر عداً ضد الدولة أو أبغض الحزب الحاكم وزعيمه، بل كل ما أتمناه هو أن تحكّم تركيا "دولة القانون".

(١) نسبة إلى "مصطفى كمال أتاتورك" مؤسس الجمهورية التركية الحديثة الذي أطاح بالخلافة العثمانية وأقر دستوراً علمانياً (النشر).



تأليه الدولة

٣ فبراير/شباط (٢٠١٤م)

إن الغاية من السياسة الشرعية هي الحكم في إطار القانون، وتأسيس العدالة بين أفراد المجتمع، وحينما ننظر إلى تاريخنا السياسي البعيد والقريب يتضح لنا جلياً لماذا فقدت مفهوم "السياسات اليمينية المتدنية" في نهاية المطاف تأييد الشعب وسقطت من سدة الحكم.

والإسلام السياسي الذي ظهر في تركيا منذ عام (١٩٧٠م) والذي يحاول الوصول إلى سدة الحكم، يتبنى منذ نشأته القواعد الإسلامية المتينة ويتمسك ببعض المبادئ التي يمكن أن نلخصها في ثلاث نقاط أساسية وهي؛ عدم التورط في الفساد والرشوة، والحفاظ على الرعية وخاصة الطبقة الفقيرة منها، وتأسيس سلام على نطاق واسع بين طبقات المجتمع، كما وعد الإسلاميون في تركيا الشعب حال وصولهم إلى سدة الحكم بالحكم بين جميع أفراد الشعب بالعدل والمساواة بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم ومجموعاتهم المهنية وقناعاتهم الفلسفية وتكتلاتهم وعشائريهم، فهذا الجانب كان من أهم العوامل التي تميز "الإسلام السياسي" عن "السياسة المحافظة اليمينية في تركيا.. ونحن كنا نأمل أن "الإسلام السياسي" سيبنى جسور المحبة والسلام بين أبناء الوطن من جهة وبين الشعب التركي والمجتمعات المسلمة الأخرى من جهة

أخرى، وسيسمح لجميع طوائف المجتمع بما فيها الحركات الإسلامية والجمعيات الأهلية بالمشاركة الفعلية في نظام الحكم، وهكذا كنا نأمل التخلص من القيود المفروضة علينا منذ ما يزيد عن المائتي عام الماضية، وكنا نأمل أن ينجح السياسي أو الإداري الذي برز بهويته المسلمة في هذا الأمر دون أن يتورط في فخاخ الماضي، ويشق طريقه نحو تحقيق أهدافه آخذاً في الاعتبار المتغيرات العالمية ويأخذ كذلك في الحسبان الثقافة السياسية التي هي وليدة العصر الراهن، ولكن وا أسفاه إن المشهد الحالي مأساوي ومُرعب، حيث إن هؤلاء الذين برزوا للناس بهويتهم المسلمة وقطعوا على أنفسهم الوعود - وقد ذكرنا جزءاً منها سابقاً - باتوا أسوأ حالاً ممن تبناوا "السياسة اليمينية المتدينة" في الماضي، حتى إننا نشاهد في هذه الأيام الإجراءات التعسفية - التي كنا نعاني منها في تلك الفترات ونذكرها ببالغ الأسف والخجل - قد تُنفذ من جديد من قبل هؤلاء الناس الذين برزوا للناس بالهوية المسلمة، وإليكم بعض الإقتباسات من أقوالهم وأحاديثهم:

"إن الدولة كالإله، لا تقبل الشركاء".

(السيد "بكير بوزداغ" (Bekir Bozdağ) وزير العدل السابق)

"ألا يحق للمدير الفني لفريق كرة القدم أن يغيّر اللاعبين حسب المُجريات في الملعب؟ هناك بعض الناس يشكون عدم التوافق بين مؤسسات الدولة وعدم تطبيق للقانون، أقول لهم ويل لكم إن الدولة تضيع وتنهار، ما لنا وللقانون؟!".

(الأستاذ الدكتور "محمد جليك" (Mehmet Çelik))

"إذا كان القضاء في أي دولة بيد خونة الوطن، فإمّا أن تُطهّر الدولة من هؤلاء الخونة في إطار القانون، وإما... أن تحافظ الدولة على وجودها بأيّ ثمن".

(أحمد بايك أوغلو (Ahmet Bayekoğlu) المقرب من الحزب الحاكم)

"أحياناً ما تجلب الاغتيالات السياسية التي تقع في بلد ما السكينة والطمأنينة إلى هذا البلد، فهذه الاغتيالات تكمم الأفواه وتحد من الثرثرة".

(مراسل وكالة أنباء "إخلاص" (İHA) المقربة من الحزب الحاكم)

يقول أحد مستشاري "أردوغان" في فترة رئاسته للوزراء:

"لقد لجأت الدولة إلى بعض الممارسات القمعية في بعض الفترات على مدار تاريخها للحفاظ على ذاتيتها، اذكروا عني هذا...".

وفي السياق نفسه يصف "يُلجِين أكدوغان" (*Yalçın Akdoğan*) وهو أحد مستشاري "أردوغان" أيضاً عندما كان رئيساً للوزراء: التدابير والإجراءات القانونية الاحترازية التي اتخذت للحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية في تركيا والتي أزالته إلى حد ما الخوف من وقوع تلك الانقلابات في الفترات القادمة بأنها "مؤامرة ضد الجيش الوطني".

ومن ناحية أخرى نرى نائباً في حزب العدالة والتنمية عن محافظة "أرضروم" يهدّد متحدثاً باسم منظمة مهنية تمثّل سبعين منظمة مدنية فرعية وهي مقربة من حركة "الخدمة" قائلاً له: "سنطرّدكم من هذا البلد، وأنتم تولولون".

ولكن الذي زاد الطين بلةً هو تصريح وزير الخارجية الأسبق "رئيس الوزراء فيما بعد.. " أحمد داود أوغلو.. ذلك التصريح الذي يجعّد الدم في العروق:

"لنا أعراف في إدارة الدولة، وهكذا كان الأمر في الدولة العثمانية، إذ ضُحّي بالأولاد في سبيل بقاء الدولة، لذلك فليس من الممكن أن نقبل بوجود تشكيل داخل كيان الدولة، ولن نسمح بأن يستولي البعض على الدولة".

إن هذه التصريحات المذكورة أعلاه التي سجلها التاريخ ما هي إلا نماذج تبين لنا كيف تحولت عقلية المسلم السلمية إلى فلسفة دولة تتبنى العنف والجبروتية في الإدارة، وإذا افترضنا أن ثمة إجراءات جنائية تمت بحجة الحيلولة دون تَمَزُّق الدولة، وهذه الحجة لا أراها أبداً مبرِّراً لهذه الأعمال الإجرامية ولكنني أود أن أتساءل هنا: هل يُجيز الإسلام أن تكون الدولة ملكاً لأسرة حاكمة؟ واليوم الدولة ملك لمن؟ وهل هؤلاء الذين وصلوا إلى الحكم لمدة محدَّدة بعد الانتخابات يُعتبرون أنفسهم "أسرة مالكة" ولذلك يَلْمَحون إلى "قتل الإخوة"؟ فهؤلاء اليوم في السلطة، ولكن أليس من الممكن أن يرحل هؤلاء حال خسارتهم في الانتخابات في المستقبل.. إذاً لماذا يعتبر هؤلاء أنفسهم حراس الدولة التي هي في الحقيقة ملك لجميع الشعب التركي بكل طوائفه، وممن يحرسونها؟ وهل الحفاظ على الدولة يسمح لهؤلاء اللجوء إلى طرق غير مشروعة وغير قانونية من أجل تأدية هذه المهمة؟ وهل تصرفكم هذا نابع من اعتقادكم أن هناك محاولة لإلغاء العمل بالدستور أو حل المجلس النيابي أو القيام بتمرد مسلح أو هناك نية للقيام ببعض الاغتيالات السياسية؟

الأدهى والأمرُّ أن العُرف القديم الميت الذي كان يُبيح قتل الإخوة سياسياً، قد انبعث من مرقد في عقل الإسلاميين المعاصرين، فنرى أن "الأحكام العرفية" جاءت لتحل محلّ مفاهيم "العدالة، والحرية، ورعاية حقوق الآخرين"، وسرعان ما أصبحت المبادئ والأوامر الإسلامية طَيِّبِ النسيان، وراجت أساليب جنكيز خان القمعية، وسياسة القصر البيزنطي العقيمة.



لطمتان تنتظران تركيا

٢٥ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

لا شك أنه لا يمكن التهوين من الخسائر التي تعرضت لها تركيا في الآونة الأخيرة بسبب أخطائها الجسيمة في سياستها الخارجية بتبريرات من قبيل "إننا في حرب مع القوى العالمية من أجل استقلال الوطن" أو "إننا لن نخضع لمطالب القوى العالمية وسياستنا الخارجية مبنية على هذا الأساس"، بل إن هناك من المغالين من يقول: لقد انتهج "أربكان" (*Erbakan*) كذلك سياسة خارجية اعتمدت على فكرة الاستقلالية، هل أخطأ هو الآخر؟ ويريدون بمثل هذه الأقوال تضيق الخناق على منتقديهم في سياستهم الخارجية، ولكن في حقيقة الأمر إن مثل هذه الأقوال لا تنفع صاحبها إلا في الميادين من أجل تهيج الجماهير وكسب مؤيدين للسياسة المحلية، وهنا أود أن أصحح بعض الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء بشكل موجز:

أولاً: هذه الحكومة لم تجرؤ منذ أن وصلت إلى سدة الحكم على إخبار المنظومة التي تحالفت معها أقصد بذلك حلف "الناتو"، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، أنها سوف تتبع "سياسة مستقلة"

في المنطقة بمفردها، بل انطلقت منذ البداية بعود مثل "تأمين أرضية أكثر استقرارًا للغرب في الشرق الأوسط، ونقل الاتحاد الأوروبي إلى العالم الإسلامي والجمهوريات التركية من خلال الانضمام إلى الاتحاد، وإقرار نظام جديد في الشرق الأوسط بناء على الرؤية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أراد أن يوثق لما نقوله يمكنه أن يرجع إلى الأرشيفات، فسيجد العديد من الوثائق والمعطيات التي تؤكد ما نقوله

ثانيًا: إن المشروع الذي حلم به الراحل "أربكان" هو الاتحاد الإسلامي الذي يتمثل في "مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية"، لكنه لم يتورط في أي وعود أو تعهدات مع الغرب، ولم ينطلق في مساره معتمدًا على أموال الدول الغربية ودعمهم الدبلوماسي والسياسي، ولأنه لم يكن يملك القوة الكافية والدعم لتحقيق أحلامه، فقد أقصوه عن كرسي الحكم، ويجدر التنبيه إلى أنه لا يوجد أدنى تشابه في السياسة الخارجية التي اتبعها "أربكان" وتلك التي يتبعها حزب العدالة والتنمية.

ثالثًا: وقد توهم حزب العدالة والتنمية أنه يستطيع أن يسيطر سيادته في المنطقة عسكريًا وسياسيًا بمفرده، متجاهلاً حلفاءه الإستراتيجيين والقوى العالمية الكبرى التي أعلنت دعمه ووقوفها معه منذ وصوله إلى سدة الحكم، ولكن هذه الخطوة التي لم تستند في الأساس إلى استراتيجية متينة سرعان ما فشلت فشلًا ذريعًا، وفي هذه الحالة كان أمام هذا الحزب خياران لا ثالث لهما؛ إما أن يعلن رفض دعم القوى العالمية منذ البداية كما فعل الزعيم الإسلامي الراحل "أربكان" وهذا ما لم يفعله وإما أن يتحمل بنفسه عاقبة نقضه من جانب واحد الاتفاق الذي أبرمه مع القوى العالمية التي ناصرت سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا ولوجستيًا منذ لحظة وصوله إلى سدة الحكم، وليس من حَقِّكم - وأنتم تواجهون

تبعات أوزاركم - أن تزعزعو استقرار البلد كله، وتغتالوا هدوءه وسكينته، وتُحمّلوا فاتورة أثامكم حركات بريئة وجماعات نقية.. وإن ذلك لعمري ظلم عظيم.

رابعاً: إن حزب العدالة والتنمية لا يملك كفاءة انتهاج "سياسة خارجية مستقلة"، كما لا يملك تصوّراً معرفياً أو رؤية سياسية أو أفقاً اجتماعياً من أجل ذلك، ويلتخص الكاتب الصحفي "جنكيز أكتار (Cengiz Aktar)" هذه الحالة بعبارة وجيزة كتبها في إحدى مقالاته التي نشرت في صحيفة "طرف (Taraf)" التركية بتاريخ ١٧ يناير (٢٠١٤م) حيث يقول:

"إن الحكومة لم تتبع سياسة مغايرة للغرب، بل رغبت في تأسيس إمارة إقليمية واستخدمت في هذا السبيل الأساليب الغربية المألوفة، أضف إلى ذلك أن كافة المقومات التي شكلت أساس قوتها مثل فلسفة الرأسمالية، والإنشاءات، والتنمية، والاستهلاك، والقومية.. نجد أن جذورها غربية سواء من الناحية المادية أو المعنوية، كما أن نموذج التنمية الذي سعت الحكومة إلى تحقيقه، ما هو إلا نسخة رديئة قد تخلى عنها الغرب منذ وقت طويل، فلو نجحت تركيا في تحقيق تميز بالفعل، لاستفادت هي أولاً، ولاستفاد منها الآخرون حتماً، ولكن أنى لها ذلك؟!"

خامساً: أليس من الجدير بكم - حين قلتم للعالم إننا نحن الدولة الوحيدة التي بإمكانها تأسيس وحماية النظام في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانكم للعالم بأسره أننا سنستعيد جميع أراضي الدولة العثمانية التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٠ مليون كم مربع وذلك في عام (١٩١١م) - أن تعدوا العدة لمواجهة ما يقرب من ٥٠ دولة كانت ضمن أراضي الدولة العثمانية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى الدول العظمى ذات التأثير والكلمة النافذة في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، ومن الجدير بالذكر هنا أيضاً أنه يوجد على الأراضي

التركية -التي هي عضو في حلف "الناتو" - ٢٨ قاعدة عسكرية تابعة لحلف "الناتو" والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يؤكد أن الدولة التركية خاضعة للرقابة العسكرية الدولية، إذن فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا والذي نريد أن نوجهه إلى هؤلاء: بأيّ قوة ستستعيدون الأراضي التي ضاعت منكم فتؤسسون دولة عثمانية جديدة ما دامت تركيا -لا نريد أن نصف هذه الحالة بالاحتلال العسكري- تحت رقابة مشددة من قبل الدول العظمى، كانت الحكمة تقتضي التحرك الأخوي المتدرج مع الدول الشقيقة في المنطقة لتقليص دور القوى الدولية في المنطقة مع الوقت، لكنكم تسرعتم فسعيتم إلى بسط هيمنة جديدة على دول المنطقة، مما أدى إلى ابتعاد تلك الدول عنا كلياً.

وبينما كان الحزب الحاكم يعيش حالة من السكر بشعاراته مثل "الكل في انتظار زعامة تركيا" إذ عمت الفوضى والدمار منطقة الشرق الأوسط كما هي الحال في سورية التي سقطت في بحر من الدماء.

هذا وإننا سوف نتعرض للطمتين كبيرتين.. الأولى تلك التي ستنزول علينا من قبل القوى العالمية، والثانية لكمة إلهية تحيق بنا بسبب أنات الأبرياء في سورية.. سورية التي أسهمنا في مأساتها الحالية بسبب سياستنا الخاطئة تجاه قضيتها.. وعلينا أن نخاف من اللكمة الثانية!..



هل العدالة والتنمية تمثل الفئة المتدينة من المجتمع التركي؟

٧ أغسطس/آب (٢٠١٤م)

يقول السيد "عمر لكاسيز" (Ömer Lekesiz) الكاتب الصحفي في جريدة "يني شفق" (Yeni Şafak) التركية في مقاله الذي نشر في ١٧ يوليو/تموز (٢٠١٤م)، إن أمثال "علي بُولاج" عندما أيقنوا في هذه المرحلة أنهم سيفقدون مكائهم بدؤوا يهاجمون السيد "أردوغان" حقدًا وعداوة" كما أكد "لكاسيز" في نهاية حديثه في المقال أن مصير "أردوغان" يرتبط إلى حد كبير بمصير الفئة المتدينة والمحافظة في تركيا.

وفي البداية لا بد أن أقول إنني شعرت ببالغ الأسى والحزن حيال هذه الكلمات التي لا تليق بالسيد "لكاسيز"، كما أن هذه العبارات التي لا تستند إلى فكر وتحليل دقيق، فبدهي أن التحامل على الأشخاص في تفسير قضية عظيمة كهذه يبعدهنا عن الحقيقة الجلية.

وأرى أنه من الخطأ ربط مصير المتدينين والمحافظين في تركيا بمصير السيد "أردوغان"، إذ إن التدين يستند في الأساس إلى الدين الإسلامي، وتذكروا معي هنا هذه الواقعة؛ عندما توفي النبي ﷺ خَرَجَ عُمَرُ

بُنِ الخَطَابِ ﷺ يُكَلِّمُ النَّاسَ لِيَمْنَعَهُمْ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ وِفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ"^(٢)، وعلى هذا فإن المتدينين سيواصلون مكانتهم وقوتهم بين المجتمع التركي ما داموا يتمسكون بالإسلام ومبادئه السامية، ألا ترون أن الحركة "النورية" في تركيا ما زالت تواصل نشاطها في مجال خدمة الإسلام على الرغم من وفاة مؤسسها العالم الكبير الأستاذ "بديع الزمان سعيد النورسي" قبل عدة سنوات؟

وقلنا في بداية حديثنا إنه من الخطأ ربط مصير المتدينين بمصير السيد "أردوغان" فالآن هناك سؤال مهم وهو:

هل حزب العدالة والتنمية حزب يمثل الفئة المتدينة والمحافظة من الشعب التركي؟

والرد على هذا السؤال يكمن في النقاط التالية:

الأولى: إن هذا الحزب عند بداية تأسيسه قد أعلن للمجتمع التركي والعالم بأسره أنه لا يمثل الفئات المتدينة من الشعب ولا يتبنى الشريعة الإسلامية في سياساته.

الثانية: إن الهوية السياسية التي يتبناها هذا الحزب والتي تتلخص في "الديموقراطية المحافظة" وبرنامجه السياسي على الصعيد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ورؤيته المدنية والمفهوم الديني بالنسبة له وتطبيقه في الحياة العامة وكذلك السياسات التي يتبناها على الصعيد الإقليمي والدولي خلال فترة توليه سلطة البلاد منذ عام (٢٠٠٢م) إلى الآن يظهر أن هذا الحزب لا يعتمد على الشريعة الإسلامية الغراء ولا

يمثل الفئة المتدبنة من المجتمع التركي، بل إن هذا الحزب بصبعته الديموقراطية المحافظة خليط من عدة تيارات منها الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية والقومية ولا يمت إلى الفكر الإسلامي بصلة.

وعلى الرغم من أنني أوجه انتقادات إلى هذا الحزب إلا أنني لا أكن أي عداء له أو لمؤسسه "أردوغان"، وقد لقيت في هذه الظروف التي تمر بها تركيا تهديدات بزجّي في السجن من قبل بعض مؤيدي هذا الحزب ولكنني لن أتخلى عن موقفي هذا ولن أدخل في نزاع شخصي مع زعماء هذا الحزب أو مؤيديه، كما أنني على استعداد تام للدخول في السجن معتبراً مثل هذه المعاناة بأنها كفارة لذنوبي ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقول كما قال الإمام ابن تيمية: "ماذا يفعل بي أعدائي إن إيماني في قلبي وقلبي بيد ربي، إن سجنتموني فسجني خلوة، وإن نفيتموني فنفيي سياحة، وإن قتلتموني فقتلي شهادة".

وعودة إلى حديث "لكاسيز" فإن انتقاداتي للحزب الحاكم بسبب رؤاه السياسية، وهويته، وأعماله؛ تقوم على ما يلي:

أولاً: إنني أوجه انتقاداتي إلى الحزب الحاكم في تركيا منذ تأسيسه ولم أبدأ بهذه الانتقادات منذ فترة قصيرة كبعض الحركات الإسلامية أو الأحزاب السياسية.

ثانياً: وعلى الرغم من انتقاداتي للحزب الحاكم إلا أنني أؤيده في حالة قيامه بأعمال تصب في المصلحة العامة وتوسيع نطاق الحريات والمضي قدماً نحو بناء دولة قائمة على القانون، وبالفعل لقد قمت بمساندته حينما ناقشت المحكمة الدستورية العليا دعوى حل الحزب في عام (٢٠٠٨م)، وإذا تكرر رفع هذه الدعوى في الوقت الحالي فلن يتغير

موقفني، كما أنني سأقف بجانب السيد "أردوغان" في حالة تعرضه لأي اعتداء غير قانوني، وأؤمن كذلك بأن العقاب الأمثل للسياسيين لا يكون إلا من خلال صناديق الاقتراع.

ولا بد أن أقول إنني بسبب هويتي المحافظة والمتدينة أوجه إنتقاداتي إلى الحزب الحاكم من الجانب الإسلامي، فانتقاداتي هذه تختلف تماماً عن الانتقادات اليسارية والقومية والليبرالية الاجتماعية، كما أنني لا أوجه هذه الانتقادات باسم أي حزب من الأحزاب السياسية أو الحركات الإسلامية في تركيا.

لقد ذكرت في إحدى مقالاتي التي نشرت في جريدة "زمان" التركية أنه لا يجوز وصف "العدالة والتنمية" بأنه حزب إسلامي وذلك أن برنامجه السياسي وإجراءاته تتنافى مع المبادئ الإسلامية، ولذلك لا يجوز أن نقول إن هذا الحزب يمثل الفئات المتدينة من الشعب التركي وهو امتداد لحزب "الرفاه" الذي أسسه الزعيم الإسلامي الراحل "أربكان".

وفي هذا المقام سنتحدث حول هذا الموضوع بشكل من التفصيل وسأوجه انتقاداتي إلى هذا الحزب من الناحية الإسلامية، وبالطبع فإن هذه الانتقادات ستختلف تماماً عن نوعية الانتقادات التي وجهت إلى الأحزاب السياسية الأخرى التي تتبنى التيارات اليمينية أو اليسارية أو القومية أو الليبرالية.

وما أفهمه أنا من السياسة الإسلامية هو نظرية تحقيق مقاصد السياسة الشرعية، وإن المصطلح الأساسي هنا هو "الشرع"، وبناءً عليه فما يراد تحقيقه هو مقاصد الشريعة كما ذكر الغزالي والشاطبي وغيرهما من العلماء الكبار في هذا المجال، وهذه المقاصد هي خمسة: حماية النفس والدين والمال والعقل والنسل، وإذا ما نظرنا إلى المقاصد الأساسية

للأحكام الإسلامية كافة لوجدنا أنها وضعت لتحقيق هذه المقاصد الأساسية الخمسة في حياة الإنسان والعلاقات الاجتماعية كما جاءت بها الشريعة المنزلة.

أما السياسة الشرعية فترغب في تحقيق المقاصد الخمسة المذكورة من خلال السياسة، ومعنى السياسة على أوسع التعريفات هو إدارة مجتمع وتسيير شؤونه بالعلم والفن والمهارة بطريقة رسمية أو مدنية لتحقيق غاية مشروعة، والسياسة بمعناها هذا تشمل الطرق والأساليب المتبعة وتنظيم العلاقة مع السلطة، كما أن السياسة بمعناها هذا تعد من "نهج النبوة" أي الطرق والأساليب التي يتبعها الأنبياء والرسل.

وحتى تتمكن التيارات الإسلامية في تركيا من تحقيق المقاصد الخمسة الأساسية، يجب أن تلتزم بهذه المبادئ الخمسة وهي: الحرية، الأخلاق، القانون، العدالة، الاتحاد، وفي السطور التالية سنحاول الفهم هل العدالة والتنمية قد حققت هذه المقاصد أم لا

أولاً: الحرية؛ إن هناك اختلافاً بارزاً بين مفهوم الحرية لدى التيارات الإسلامية في تركيا وبين مفهوم الحرية الذي تبناه التيارات الليبرالية، فأناصر التيارات الإسلامية في تركيا بينما يقرون بحرية الدين أو المعتقد والحرية الفكرية والسياسية، وحرية التعبير عن الرأي؛ في حين أنهم لا يسمحون بتحول حرية الحياة الاقتصادية إلى سوق همجية وحشية يسعى كل واحد للحصول على الأموال بطرق غير شرعية ووسائل غير أخلاقية، فأنا عندما أدرس أي حركة سياسية في تركيا أحاول البحث عن سؤال مفاده: مدى احترام هذه الحركة السياسية لحرية التعبير والرأي، وإذا وجهنا السؤال نفسه إلى حزب العدالة والتنمية نجد أنه منح الحرية للنفس

الأمانة الموجودة عند أفراد المجتمع، في حين أنه قام بالحد من الحريات الفكرية والسياسية، وسلّم الدولة مجدداً للكيانات العميقة في الدولة.

ثانياً: الأخلاق؛ ما أفهمه من الأخلاق هو توجيه سلوكنا وتصرفاتنا وفق المعايير والقوانين السارية في النظام الكوني والفطري، والالتزام بالتقوى التي تشتمل على الانسجام الفكري والروحي، والاستقامة، والعطاء، والكرم، والجرأة على قول الحق، والتزام العفة أمام الشهوات والابتعاد عن المحرمات ومراعاة الحدود والتواضع والشعور بالمسؤولية والصدقة، ويمكن أن نلخص كل هذه المفاهيم الحسنة بكلمة واحدة وهي "التقوى"، ولا شك أن الإنسان الذي لم يلتزم بتقوى الله تعالى لا يهديه القرآن الكريم ونجد ذلك في مستهل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، هذا وهناك انتقادات يمكن لأي مواطن تركي أن يوجهها إلى السلطة الحاكمة انطلاقاً من هذه المعايير الأخلاقية.

ثالثاً: القانون؛ وأما القانون فهو التسليم بوجود القوانين التي تفوق الأشخاص والمسؤولين وحتى واضعي القوانين التشريعية، وهذا ما يُسمى اليوم بـ"مبدأ سيادة القانون"، ويجب احترام هذا المبدأ، بل إضافة إلى ذلك يجب تشريع قوانين موافقة للحقوق العامة والعدالة الاجتماعية وتنفيذ هذه القوانين دون تمييز بين أفراد المجتمع، ولا يمكن الادعاء بإقامة دولة القانون في بلد ما إذا كان الإداريون فيه يستغلون سلطتهم لوضع قوانين وفق هواهم، ويديرون المجلس التشريعي أو البرلمان كما يحلو لهم، ويتهربون من محاكمة عادلة عند تورطهم في الجرائم.

رابعاً: العدالة؛ وهي أن يحصل كل ذي حق على حقه، وثمة نوعان للعدالة: أحدهما العدالة القانونية فيمكن تحقيقها من خلال اتخاذ النظام القضائي لقرارات فاعلة وسريعة وصحيحة، والآخر هو تقسيم الموارد

الطبيعية والوظيفية والمادية بشكل عادل بين أفراد المجتمع، وأما تركيا اليوم لا نجد فيها شيئاً من أحد هذين النوعين من العدالة، إذ هناك ملايين المتضررين من النظام السياسي، وثمة هوة في تقسيم الدخل القومي، وتوزيع موارد الدولة على مؤيدي الحكومة وحدهم، والتباهي بإنشاء القصور الفاخرة، والإسراف على نطاق واسع، واضطهاد الطبقة الوسطى من المجتمع.

خامساً: الاتحاد؛ إن ما أقصده من الاتحاد هو السياسة التي تهدف إلى الاتحاد بين العالم الإسلامي، وإنقاذ السياسة العالمية بتعاليم "السلام الإسلامي" سعياً لتحقيق السلام والمصالحة، ولكن ما رأيناه في السياسات المبنية على مشروع "العثمانيين الجدد" والتي انتهجها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الإقليمي تسببت في توتر علاقاتها مع غالبية دول منطقة الشرق الأوسط.

ومن معاني الاتحاد أيضاً؛ السلام الاجتماعي الداخلي في ظل العدالة والمشاركة وتبادل الحوار والتعاون، ولكن مع الأسف الشديد فإن المجتمع التركي في الوقت الراهن تم استقطابه بشكل تام.

وعودة إلى مسألة التدين في الحياة السياسية للحزب الحاكم فإن هناك جهات محلية ودولية توجه انتقاداتها إلى الحزب الحاكم في تركيا من زاوية الإسلام السياسي، إذ إن هذه الجهات تعتقد أن حزب العدالة والتنمية يتبنى فكرة الإسلام السياسي، فالحقيقة أن هناك وجهة نظر شائعة بين أطراف المعارضة في تركيا أن الإسلام السياسي هو عبارة عن عنف وتطرف وإرهاب، وهكذا يتعرض الحزب لانتقادات شديدة بوصفه الممثل للإسلام السياسي في تركيا، وعلى الجانب الآخر، تزعم بعض القوى الداخلية أن العدالة والتنمية آل بتركيا إلى هذه الوضعية بسبب ممارسته

للإسلام السياسي، وأن الإسلام السياسي أفلس في جميع الأمور بدءاً من شيوع النزعات الاستبدادية وصولاً إلى الفشل الذريع على صعيد السياسة الخارجية، فيما يقول البعض الآخر إن العدالة والتنمية قد قضى على الإسلام السياسي نفسه.

وثمة قضايا لطالما كنتُ أشير إليها في كل نقاش يدور حول الإسلام السياسي، يمكن ذكرها على النحو الآتي:

في البداية لا بد أن أؤكد على أن حزب العدالة والتنمية دخل المسرح السياسي بعدما أعلن تخليه عن الحركة الإسلامية السياسية التي كان يقودها رئيس الوزراء الراحل نجم الدين "أربكان" المقرب من السياسة الإسلامية وتتصل منها، وأنه ليس حزباً إسلامياً، ولن ينتهج المرجعية الدينية في السياسات التي سيتبناها، مؤكداً أنه يتبنى هوية محافظة وديمقراطية، ومن أجل الحكم على أدبيات حزب ما، يلزم بالضرورة النظر إلى ثلاث نقاط، أولها: الهوية السياسية والاسم الذي يتبناه الحزب، وثانيها: الفلسفة السياسية أو المبدأ الذي يتخذه مرجعاً له، وآخرها: السياسات التي ينتهجها.

وانطلاقاً من هذه النقاط، يتضح لنا أن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً ولا يتخذ الإسلام مرجعية في سياساته، ومن ثم فإن أولئك الذين يتعاطفون مع حزب العدالة والتنمية على أنه حزب إسلامي يقعون في خطأ جسيم، إذ الجميع يعرف أن حزب العدالة والتنمية الذي يدير البلاد منذ ١٣ عاماً؛ يتعرض لانتقادات شديدة منذ تأسيسه من قبل بعض فئات المجتمع التركي، أبرزها؛ العلمانيون ذوو الميول الغربية والليبراليون واليساريون والقوميون وبعض المنتسبين لجماعة النور والحركات الإسلامية، وهذه المجموعات تعارض الإسلام السياسي منذ أمد بعيد في تركيا.

وفي واقع الأمر فإن انتقادات كل مجموعة من تلك المجموعات تستند إلى أسباب ودواع مختلفة؛ إذ ترى مجموعة العلمانيين ذات الميول الغربية أن العدالة والتنمية ينسلخ بتركيا عن الغرب وتقاليده، ويدمر مرحلة مفاوضات الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، فيما يرى الليبراليون أن الحزب لا يهتم بالقدر الكافي باقتصاد السوق أو ما يسمى بالاقتصاد الرأسمالي إلى جانب تدهور علاقاته مع الغرب، فيما يزعم اليساريون أن الحزب يستند في الأساس إلى الدين ويحد جميع الحريات التي تتنافى مع هذا الدين من التوجه الجنسي وغيرها على حد تعبيرهم، في حين يرى القوميون الأتراك أن الحزب يسعى لتقريب تركيا إلى إيران والدول العربية، بينما يرى الكماليون الأصوليون أن العدالة والتنمية يضر بالتعاليم التي جاء بها "أتاتورك"، وأنه يخدم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يتم التخطيط له في منطقة الشرق الأوسط، أما بعض منتسبي جماعة النور فيذهبون إلى أنه ينتهج "الإسلام السياسي" في جميع سياساته، وما إلى ذلك.

إنني أتفق في الرأي مع الكاتب الصحفي في جريدة "زمان" التركية الأستاذ الدكتور "ممتاز أر تُركونه" (*Mümtaz'er Türköne*)، حول مسألة أن حزب العدالة والتنمية ليس حزبًا إسلاميًا كما يزعم البعض في تركيا بل على العكس من ذلك تمامًا أنه يضر بسمعة الإسلام، ويرى السيد "تُركونه" أن الحزب قضى على مفهوم الإسلام السياسي، وأما أنا فأرى أن هذا الحزب عرقل مسيرة الإسلام السياسي في تركيا كما تسبب في قطع الطريق أمام الجيل الثالث من الإسلاميين في البلاد.

إن حزب العدالة والتنمية ليس هو في صلب قضية الإسلام السياسي؛ بل يمكن توصيفه على أنه "محطة" مر عليها الإسلام السياسي في تاريخه

السياسي الحديث، وهو بمثابة "فاصلة" في مسيرته، فالحزب بذاته، وساسة الحزب، ومناصروه يمارسون عملهم السياسي اليوم، إلا أنهم زائلون ولن يدوم بقاؤهم، لكن الدين الإسلامي سيدوم حتى قيام الساعة، صحيح أن تركيا اليوم لا يمكن لها أن تخرج من الفوضى والاضطرابات التي تعصف بها في الوقت الراهن باللجوء والفرار إلى عطف وشفقة الغرب والمبادئ السياسية والإدارية التي ولدت ونشأت من تاريخه، ذلك أن القاسم المشترك لهذا البلد هو التمسك بمبادئ الإسلام.

وفي النهاية أود أن أؤكد أن حزب العدالة والتنمية لديه أخطاء تحجمه وتكبله، وهذه الأخطاء على درجة كبيرة من الأهمية من ناحية التعرف عليها، ولكن الأهم من ذلك هو وضع الحزب تحت مجهر الانتقادات العميقة النابعة من حسن نية، فنحن مضطرون إلى الوقوف على أسباب هذه الأخطاء وسبر أغوارها دون الانسياق إلى المجادلات والمهاترات الراهنة، وهذا ما سننوه به لاحقاً إن شاء الله...



"العدالة والتنمية" ضرورة محاسبة النفس

١١ يونيو/حزيران (٢٠١٥م)

لا شك أن محاسبة النفس تعد من أهم المفاهيم التي جاء بها الإسلام، فالإنسان الذي يحاسب نفسه يبحث دائماً عن أوجه القصور والأخطاء في أقواله وأفعاله، صحيح أن هناك عوامل وقوى خارجية تلعب دوراً في وقوع الإنسان في الأخطاء ولكن المؤمن الحقيقي هو من ينسب هذا الخطأ إلى نفسه دون أن يلتفت إلى عوامل أخرى.

من المعلوم أن حزب العدالة والتنمية تعرض لإخفاق كبير في الانتخابات التي أجريت مؤخراً في ٧ يونيو/حزيران (٢٠١٥م)، ولكن إذا نظرنا إلى نتائج الانتخابات من الناحية السياسية فإننا نجد أن حزب العدالة والتنمية ما زال يحظى بتأييد كبير من الشعب مما جعله يلعب دوراً محورياً في تشكيل حكومة جديدة في البلاد، ولا أعني بذلك أن باقي الأحزاب الثلاثة لن تستطيع أن تتوافق فيما بينها لتشكيل حكومة جديدة في البلاد.

ولا شك أن نتائج الانتخابات التي أجريت في تركيا مؤخراً كانت بمثابة بطاقة صفراء وجهها الشعب التركي إلى الحزب الحاكم؛ وذلك بسبب سياسته الخاطئة التي انتهجها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي حالة استمرار ارتكاب الحزب لهذه الأخطاء فإن الشعب التركي

لن يتردد في الانتخابات المقبلة أن يوجه إليه بطاقة حمراء تطرده من الساحة السياسية.

إذن فالسؤال هنا؛ ما الذي يجب أن يفعله حزب العدالة والتنمية أمام هذا الوضع؟ أولاً وقبل كل شيء يجب على الحزب الحاكم أن يستخرج الدروس والعبر من نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخراً في تركيا بشكل جاد، ويستمع إلى الانتقادات الموجهة إليه برحابة صدر، وقد تحدثت في موضوع آخر عن عشرة بنود أدت إلى إخفاق الحزب الحاكم في الانتخابات؛ ولذا أرى أنه لا داعي هنا لذكرها مجدداً، ولكن لا بد أن أقول هنا إن المشاكل التي يعاني منها الحزب لها أبعاد عميقة يجب تحديدها ودراستها بشكل مُوسَّع حتى يتسنى للحزب أن يضع حلولاً جذرية لتلك المشاكل، وفي الوقت الحالي ليس هناك في الحزب من يستطيع أن يُقَيِّم هذا الوضع بشكل صحيح سوى بضعة أشخاص فقط، حيث يبدو أن البؤر العميقة قد ضيقت الخناق على قيادات الحزب الحاكم وخاصة السيد رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان"، وفي هذا الصدد نود أن نذكر ثلاث طرق لتضليل وإغواء أي زعيم أو رئيس.

أولاً: إيهامه بأن كل ما يقوم به صحيح ويدل على الحكمة.

ثانياً: تشجيعه على الأعمال والأدوار التي تفوق أداءه وقدرته.

ثالثاً: إخافته باستمرار، وتصوير -حتى أصدقاءه الحقيقيين- على أنهم أعداء وخونة، والسيد "أردوغان" الذي أتباع توجهه السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي في الآونة الأخيرة بكل أسف يخضع لإحدى عمليات التشويه الفكري التي ذكرناها آنفاً وهو بذلك ينساق إلى هاوية مجهولة، ورأيي الشخصي أن هذه العمليات التي تقودها القوى الخارجية لا تستهدف شخصية "أردوغان" بعينه بل تستهدف كذلك

إلحاق الضرر بالمجتمع التركي بأكمله بما في ذلك الحركات الإسلامية والحركات الدينية التي تقدم خدمات جليلة للمجتمع التركي، ولا شك أن انتهاج تركيا في الآونة الأخيرة سياسة تحمل في طياتها آمال "الاتحاد والترقي"^(٣) والتي تنتهج المغامرة في السياسة الخارجية والتي تهدف إلى أن تتركز سياسات المنطقة كلها في يدها، قد أسهمت في انهيار سورية وكذلك ألحقت الأضرار الجسيمة بالقضية الفلسطينية.

وقد عبر الجنرال "تشفيك بير (Çevik Bir)" في تركيا عما وصلنا إليه الآن في السياسة الداخلية بقوله: "إن القرارات التي كانت تُتخذ في مرحلة انقلاب ما بعد الحداثة "٢٨ فبراير" يتخذها الآن مجلس الأمن القومي في ظل حكومة العدالة والتنمية".

أرى أن الحزب الحاكم في تركيا الذي كان يناهز بتأسيس "تركيا الحديثة" القائمة على مراعاة الدستور والقانون وتطبيق العدل والمساواة بين جميع طوائف الشعب التركي بغض النظر عن العرق والتوجهات السياسية والمذهبية إلا أنه بسبب أخطائه الجسيمة في سياسته الداخلية التي تتبنى الاستقطاب والتفرقة العنصرية يعيد البلاد إلى تركيا القديمة، ومن أجل دراسة هذه المسألة بشكل أوسع يمكننا أن نذكر هنا أهم خصائص تركيا القديمة حتى يتسنى لنا معرفة القواسم المشتركة بين تركيا القديمة وتركيا الحديثة، ففي تركيا القديمة كان هناك: مجلس الأمن القومي وأحكامه وقراراته التي تم تسجيلها ضمن ما يسمى بالكتاب الأحمر وهو الدستور السري للدولة، وكان يتم طرد بعض القيادات العسكرية بقرار من مجلس الشورى العسكري بتهمة "الرجعية" وكانت هناك العتبة الانتخابية

(٣) جمعية "الاتحاد والترقي" أسست في أواخر الدولة العثمانية ووصلت إلى سدة الحكم بعد انقلاب عسكري أطاح بالسلطان "عبد الحميد الثاني" وقد تبنت الجمعية القومية التركية في سياستها الخارجية وحاولت توحيد المناطق الخاضعة وحتى البلاد التي خرجت عن سيطرة الدولة العثمانية. (النشر)

(١٠٪)، كما كان الصحفيون والجرائد يتعرضون للمضايقات من قبل الحزب الحاكم، وكانت الجمعيات أو المؤسسات المعارضة تخضع لتفتيش كبير بهدف التضييق عليها، وكانت بعض الصحف يُمنع توزيعها في طائرات الخطوط الجوية التركية، وكان هناك إسراف وهدر لموارد الدولة ورشوة وفساد على نطاق واسع، وكان هناك ظلم في توزيع الدخل، وكان الفقراء بالملايين، وكانت العائلة مفككة، كما كانت الحياة الأخلاقية في تدهور... إلخ. ولا شك أن كل هذه الممارسات تطبق بالحرفية في هذه الفترة التي يسميها الحزب الحاكم بـ"تركيا الحديثة".

وقد حاز حزب العدالة والتنمية المركز الأول في الانتخابات التي أجريت في تركيا مؤخرًا في السابع من يونيو/حزيران (٢٠١٥م)، وعندما ننظر إلى الخريطة الانتخابية نجد أن هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذي قد أخذ الأصوات من جميع المناطق سواء غرب تركيا أو شرقها وشمالها وجنوبها، إلا أن هذه النتائج أثبت لنا كذلك أن الحزب الحاكم بدأ يفقد مكانته المرموقة التي كان يتمتع بها في الماضي حيث حصل على ٤١٪ من مجموع أصوات الناخبين في هذه الانتخابات فيما حصل في الانتخابات البرلمانية التي أجريت قبل خمس سنوات على ٥٠٪ وهذا يعني أن الحزب قد خسر خلال هذه المدة ٩٪ من أصوات الناخبين، فالحزب خلال الفترة الأخيرة توقفت لديه عجلة النمو والتطور وبيني سياسته على الرعب والتخويف والتكبر والديكتاتورية وانتهاك القانون ومعاينة معارضية، كما لا يتوانى من أجل استمرارية سلطته والتورط في إجراءات قاسية -قد تخلت عنها الدول المتقدمة- ضد معارضيه، ويتبع كذلك في هذا السبيل أساليب الانتقام والبطش والتأديب والمعاينة، وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بجبروت السلطة.

وقد كتبتُ في وقت سابق في إحدى مقالاتي التي نشرت في جريدة "زمان" التركية والتي تحمل عنوان "أربعة رجال مؤمنين" في إشارة إلى السيد "أردوغان" و"عبد الله جول" و"نعمان كورتولموش (Numan Kurtulmuş)" و"بولند أرنج (Bülent Arınç)"، والآن مع أنه خاب أملي بدرجة كبيرة في هذا الحزب ورجاله السياسيين البارزين إلا أنني لا أزال أو من بأن الحزب إذا خضع لعملية إصلاح وتجديد وإحياء بشكل جذري يمكن أن يعود إلى مساره الصحيح، وهناك عاملان يجب اتباعهما في هذه العملية: الأول هو الاستعانة بالاستعانة بالاستعانة في طرد الشياطين المُنْدَسِينَ داخل الحزب وأما العامل الثاني فهو محاسبة النفس بحساسية المؤمن المرهف الحس صاحب المسؤولية.



نقد ذاتي

٣٠ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م)

إن قرائي الكرام الذين يتابعون عمودي في جريدة "زمان" يعلمون جيداً أنني قد وقفت مع الحزب الحاكم في أوقات الأزمات التي مر بها في فترات معينة من تاريخه، وهؤلاء القراء يعلمون كذلك أنني أنتقد حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه بسبب مبادئه السياسية وبرنامجه ورؤيته الإقليمية.

وقد دونت انتقاداتي حول الحزب الحاكم في كتابي الذي سميته "سلطة الهجرة والمدينة، حزب العدالة والتنمية من حركة الرؤية الدينية إلى الديمقراطية المحافظة"^(٤).

إن العنصر الأساسي في الانتقادات التي وجهتها إلى الحزب الحاكم في الكتاب الذي ذكرته آنفاً تدور حول الهوية الإسلامية الخاطئة التي تبناها الحزب الحاكم، وغايتي الوحيدة من هذه الانتقادات البناءة هي أن تسير تركيا على مسار إسلامي صحيح، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات التي يحتويها الكتاب على ثلاثة نقاط أساسية وهي:

(٤) صدر الكتاب باللغة التركية من دار "جرا (Cira)" للنشر، إسطنبول، عام (٢٠١٠م). (النشر)

أولاً: حاول حزب العدالة والتنمية تبني فكرة "السلطة الحديثة" دون أن يخضعها لتحليل دقيق يتوافق مع رؤيته العامة، ومن المعلوم أن "السلطة الحديثة" تقتضي عدم المساواة والظلم والانحطاط الأخلاقي، وهي بمثابة مسطرة معوجة لن يستطيع أحد أن يرسم بها خطأ مستقيماً، وعلى ذلك يمكن القول إن هذه الفكرة ستدفع الحزب الحاكم إلى الظلم وإثارة روح العداوة والبغضاء فيمن يأتي من بعدكم، ومما يزيد الطين بلة أن يتبنى هؤلاء هذه الفكرة بهويتهم الدينية المحافظة بعد إعلان تخليهم عن هوية الإسلامي السياسي وهذا لا شك سيتسبب في إلحاق الضرر بالإسلام عامة وفكرة الأسلمة خاصة.

ثانياً: إن الحركات الإسلامية والطرق الصوفية والجمعيات الأهلية ذات الطابع الإسلامي في تركيا قد باشرت جميع أعمالها الخيرية من خلال ميزانيتها الخاصة ومواردها الذاتية عبر القرن العشرين الميلادي وذلك دون تلقي الدعم المالي من السلطات الحاكمة طوال هذه الفترة، وكانت مواردهم الأساسية تنحصر في الأموال التي جمعوها من الطبقة الوسطى من المجتمع وحتى الطبقة الفقيرة منه، هذا وقد كانت تقوم هذه الحركات بجمع أموال الزكاة والصدقات وجلود الأضاحي، وقد ساهمت هذه الحركات الإسلامية في تركيا في الحفاظ على هوية الإسلام من خلال فتح المؤسسات الوقفية والمدارس الخاصة، وأكثر ما كان يفتخر به المنتسبون إلى هذه الحركات أنهم لم يتلقوا أي دعم مادي من ميزانية الدولة خلال هذه الفترة، وما إن وصل حزب العدالة والتنمية إلى سُدة الحكم حتى بدأ جزء من هذه الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية في الحصول على الدعم المادي من ميزانية الدولة، في حين إنه من المعلوم أن الدولة لا تنفق قرشاً واحداً إلى أي جهة دون أن تأخذ في المقابل أضعافاً مضاعفة، وهذا مما يضر المال العام بما في ذلك الفقراء

ذوو الحاجة من المجتمع، أضف إلى ذلك ما نراه اليوم من تشكيل صناديق خيرية بطرق غير مشروعة وذلك لإنشاء المساجد ومدارس الأئمة والخطباء، فإن هذا الوضع سيؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان هذه الجمعيات لهويتها المدنية وتصير رهينة ميزانية الدولة، مثلها في ذلك كمثل رجل تذوق طعامًا لذيذًا لا يستطيع أن يمنع نفسه عنه، كما أن هذه الحركات والجمعيات الأهلية كلما استفادت من ميزانية الدولة ستفقد هويتها "المدنية" وبعد مدة تصير خاضعة للدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الوتيرة تجعل هذه المؤسسة تتسامح وتتغاضى عن الإجراءات التعسفية والتصرفات المخالفة للقوانين والفساد والرشوة والمظالم التي قد تنتهجها الدولة، وهذا يعني إعلان انتهاء المهمة الأصلية والصحيحة لهذه المؤسسات الدينية.

ثالثًا: لا شك إن حزب العدالة والتنمية لم يؤسس ليتخذ موقفًا معارضًا لسياسات حلفاء تركيا الغربيين وحلف "الناتو" والاتحاد الأوروبي وخاصة طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ونحن نعلم جيدًا كيف أن الدول الغربية والقوى العالمية فتحت أبوابها على مصاريعها أمام السيد "رجب طيب أردوغان" أثناء تأسيس الحزب وبعد الانتخابات التي أجريت في عام (٢٠٠٢م)، كما نعلم أن أكثر اللوبيات اليهودية تأثيرًا في الولايات المتحدة كرمته بـ "جائزة الشجاعة"، وهناك عدة وثائق تثبت أن حزب العدالة والتنمية قطع مع القوى العالمية عدة وعود منها انتهاج سياسة متوافقة مع السياسات الأمريكية الإقليمية والدولية ومساندة التطلعات الغربية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، ومن يشكك في هذا الأمر يمكن له الرجوع إلى الأرشيفات التي تحتوي على معلومات قاطعة تؤكد ما نقوله.

وكان من المقرر أن يتبنى حزب العدالة والتنمية مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال الحيلولة دون انتشار التطرف في منطقة الشرق الأوسط، وقد أكدت في عدة مناسبات سواء في عمودي في جريدة "زمان" أو في مناسبات أخرى أن الحزب الحاكم لن يستطيع تحقيق تلك الوعود التي قطعها مع القوى العالمية، وقبول هذه الوعود في حد ذاته مسؤولية كبيرة على عاتق قادة الحزب، وأكدت كذلك في حال عدول الحزب عن تحقيق هذه المطالب سيكون مستهدفاً من قبل القوى العالمية التي هي بمثابة رب العمل بالنسبة لهم.

أعتقد أن طمع قادة الحزب في الحكم هو الذي دفعهم إلى السير على هذا الطريق دون أن يحللو هذه الوتيرة تحليلاً دقيقاً، وهذا ما سيتسبب في إلحاق الضرر بهؤلاء الناس.

وهذا ما حدث بالفعل، فانتهاج تركيا سياسة التحدي لـ"رب العمل" منذ عام (٢٠١١م) جلبت لها المصائب بل للمنطقة بأسرها.



لماذا رفضتُ خدمة الحزب الحاكم؟

٦ يوليو/تموز (٢٠١٤م)

يروي الكاتب الصحفي السيد "ممتاز أر ثوركونه" في مقال له في جريدة "زمان"؛ قصة واقعية سمعها من أحد الشخصيات المتضررة من الممارسات الأمنية ضد المتدينين في السبعينيات من القرن العشرين في تركيا، وإليكم هذه القصة كما ذكرها السيد "توركونه": "في السبعينيات من القرن العشرين وعندما ارتفعت وتيرة الضغط على المتدينين والملاحقة الأمنية ضدهم في تركيا كان هناك شخص يدرس في الجامعة اعتقلته الشرطة واقتادته إلى شعبة الجرائم السياسية دون أي سبب وخضع هذا الشخص لتحقيق مخيف من قبل شرطين أحدهما يلعب دور شرطي طيب وآخر سيئ، وأخيراً قال له شخص ثالث: نريد منك أن تعمل لصالحنا، ولكن هذا الشخص رفض أن يعمل لصالحهم إلا أنه علم فيما بعد أن هناك العديد من أصدقائه قبلوا هذا العرض وباشروا أعمال التجسس لصالح الدولة في تلك السنوات.

لأشبع نهم قرائي الكرام، فإن الشخص الذي تحدث عنه السيد "ممتاز أر ثوركونه" في مقاله هو أنا، وفي السطور التالية سأحكي لكم تلك القصة بشيء من التفصيل ولكن في البداية أريد أن أقول إنني لعبت دورًا في النضال الإسلامي الذي ظهر في تركيا منذ نصف قرن من الزمان

بصفتي مشاركاً وشاهد عيان للأحداث التي وقعت طيلة هذه الفترة، وأول تعرف لي على فكرة الإسلام السياسي كانت أثناء دراستي في ثانوية "الأئمة والخطباء"، ولم أنتم في أي فترة من حياتي إلى التيار اليميني أو اليساري، ولم أفتنع كذلك بما سميت بـ"قومية أتاتورك"، وحاولت أن أفهم ما يسمى بـ"قومية الأناضول" والتي تدعو إلى توحيد صفوف جميع طوائف الأناضول تحت راية واحدة، ولكنني أقف بعيداً عن القومية التركية والكردية والفارسية بنفس القدر الذي أقف فيه بعيداً عن القومية العربية، ورأيت الشخصي أن أخطر الأمراض التي يعاني منها أبناء العالم الإسلامي هو تمسكهم بالقومية والمذهبية والميل إلى الدنيا وملذاتها، وأرى كذلك أن تخلصه من هذه الأمراض يبدو صعباً للغاية.

كما أنني لم أتعاطف قط مع الرأسمالية والفاشية والشيوعية، وأتمنى من الله ﷻ أن يوفقني في أن أنهى حياتي على هذا النهج.

بدأت بكتاباتي في الصحف المحلية عندما كنت في الخامسة عشرة من العمر، وأعيش في خضم هذا المجال منذ نصف قرن من الزمان، ولم أشعر بمثل هذه الضغوط الشديدة التي عشتها في الفترة الأخيرة في أية مرحلة من حياتي، وفي الحقيقة إنني تعرضت في عدة مرات من حياتي إلى مساءلات قضائية وتحقيقات أمنية ولكن لم أكن أتوقع يوماً واحداً أنه سيأتي يوم أتعرض فيه إلى ضغوط شديدة من قبل رفاق دربي الذين وصلوا إلى سدة الحكم معلنين هويتهم الإسلامية، ومع أنني خسرت في مسيرة الأحداث هذه عدداً من أصدقائي الذين كنت أحسبهم رفاق دربي منذ ٤٠ عاماً إلا أنني لا أشعر بالندم قط بسبب تمسكي بموقفي حيال نقد أخطاء السلطة الحاكمة، ولكن يساورني الحزن والأسى عندما أرى الإسلاميين وهم يتخلون عن كثير من المبادئ الإسلامية في سبيل

الحفاظ على سلطة دنيوية زائلة، وأشعر كذلك ببالحزن والأسى على من يساند هذه السلطة القائمة على الظلم.

وعودة إلى القصة التي ذكر جزء منها السيد "توركونه" في مقاله، عام (١٩٧٢م) أو (١٩٧٣م) استدعاني مدير المدرسة إلى مكتبه وطلب مني الذهاب إلى قسم شرطة "عَيْرْت تَبَه (Gayrettepe)" بإسطنبول لألتقي هناك مع أحد أفراد الأمن، وذهبت للقاءه في اليوم التالي، وما أن رأني الشرطي حتى نزل بي بعنف إلى الطابق السفلي وأجلسني أمام طاولة ذات إنارة خافتة، وبدأ ثلاثة من رجال الأمن يحققون معي، وقد كان أحدهم فظا غليظاً جداً يلقي عليّ بالتهم جزافاً، وكان يتهمني بأنني شخص خطير جداً ويريد الزج بي في السجن، وأما الثاني فكان يلعب دور الشرطي الطيب ويقول لصديقه: "لا يا عزيزي إن "علي" شاب طيب وأنت مخطئ في حقه"، في حين أن ثالثاً يراقب سير التحقيق ويكتفي بإلقاء جمل قصيرة من حين لآخر، استمر التحقيق قرابة ساعتين، وفي النهاية قالوا لي لنفترض أن ما تقوله صحيح، لكن عليك أن تساعدنا، فقلت لهم كيف أساعدكم؟ فقالوا: "بأن تقدم لنا معلومات عن أتباع حركة النور الإسلامية بين فترة وأخرى"، ولكنني رفضت هذا العرض، فقالوا: "إننا نعلم أن أباك لا يستطيع أن يرسل لك المال ونحن سنؤمن لك منحة دراسية، فلا تكن عنيداً"، وعندئذ توجهت إلى الله بالدعاء في نفسي قائلاً: "يا رب إن هؤلاء يريدون استخدامي ضد المسلمين فامنحني القوة للصمود"، ثم استجمعت قواي وقلت لهم: "اعفوني من هذه المهمة فأنا لن أقدم على ذلك"، فقال الشرطي الذي يلعب دور الطيب منهم مشيراً إلى الشرطي الذي يلعب الدور السيئ: "أنت حر.. ولكنك ترى أنه يصبر على الزج بك في السجن"، لكنني بقيت صامداً، وفي النهاية أطلقوا سراحي،

إلا أنني علمت لاحقاً أنهم استدعوا أشخاصاً آخرين وانفقوا معهم، وقد تولى هؤلاء الأشخاص مناصب مرموقة في الدولة فيما بعد.

وفي عام (١٩٧٧م) حذرني أحد زملائي بأخذ الحيطة والحذر تجاه شخص كنت أحسبه من رفقاء دربي لأنه يعمل لصالح الجهات الأمنية للتجسس بين المتدينين، ولم أصدق هذا القول في بادئ الأمر ولكن تأكدت فيما بعد أنه فعلاً يعمل لصالح جهات معينة للتجسس، وقد ترقى هذا الشخص خلال فترة قصيرة إلى مناصب عالية في الدولة، وفي أحد الأيام طلب مني أحد أصدقائي أن أهتم بشاب يافع ليلقي تعليمًا جيدًا ليكون مثقفًا ومحبًا للوطن في المستقبل، ولكن هذا الشاب كذلك ترقى في مناصب في الدولة بفضل أعماله التجسسية بين المتدينين، وهو يعلن الآن صراحة أنه يعمل لصالح الاستخبارات التركية.

وقد سألت يوماً أحد أبرز الشخصيات النشطة في حركات الإسلام السياسي في تركيا عن سبب وقوفه مع جهات الاستخبارات التركية فقال لي: عليك ألا تخاف منهم، إذا وثقت في نفسك وعملت لصالحهم ستستفيد منهم كما يستفيدون منك، وعندئذ تأكدت أن عناصر الدولة العميقة قد تسللت إلى بنية الإسلاميين ولما حان الوقت عهد لهم بالسلطة. وفي النهاية أود أن أقول إنني أؤيد وجهة نظر "ممتاز أر توركونه" بشيء من التحفظ حيث يقول السيد "توركونه":

"إن الدولة زادت قوة وانتصبت قامتها بواسطة الإسلاميين في وقت أصابها ضعف شديد".

وهذا صحيح، لكن لا بد أن أضيف على حديثه أن ما يفعله هؤلاء الإسلاميون الذين يُمسكون بالسلطة في أيديهم في الوقت الحاضر لا يتماشى مع مبادئ الإسلام.



انتخابات الفرصة الأخيرة؟

٢٩ أغسطس/آب (٢٠١٥م)

لقد تحدثت في إحدى مقالاتي التي نشرت في جريدة "زمان" التركية حول عشرة أسباب أدت إلى هبوط التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية مما جعله عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخراً في تركيا في ٧ يونيو/حزيران (٢٠١٥م) عاجزاً عن تشكيل الحكومة منفرداً أو تشكيل حكومة ائتلافية، وفي نهاية تلك المقالة أشرت إلى أن حزب العدالة والتنمية ما زال يحتل المكانة الأولى من بين الأحزاب الأخرى في تركيا، إلا أنني أكدت أن نتائج الانتخابات التي أجريت في تركيا مؤخراً كانت بمثابة بطاقة صفراء وجهها الشعب التركي إلى الحزب الحاكم وذلك بسبب سياسته الخاطئة التي انتهجها الحزب على الصعيد الداخلي والخارجي، وفي حالة مواصلة الحزب هذه الأخطاء فإن الشعب التركي لن يتردد في الانتخابات المقبلة أن يوجه إليه بطاقة حمراء تطرده من الساحة السياسية تماماً، وأعربت كذلك عن أمنيته في أن يستخلص المسؤولون الكبار من الحزب الدروس والعبر من تلك النتائج حتى لا تساق تركيا إلى حالة من الفوضى العارمة.

وقد تمنيت كثيراً تشكيل حكومة تجمع تيارات سياسية مختلفة تعمل لصالح الوطن والمواطن وذلك عقب الانتخابات التي أجريت مؤخراً في ٧ يونيو/حزيران عام (٢٠١٥م) إلا أن الأحزاب التي استحوطت الدخول

إلى البرلمان التركي لم تتوصل إلى تشكيل حكومة خلال اللقاءات التي استمرت ٤٥ يومًا وهو الوقت الذي حدده الدستور التركي، ولا يمكن لنا الآن تخمين ما الذي ستمخض عنه الانتخابات المبكرة التي أعلن عنها والتي ستجرى في مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني عام (٢٠١٥م)، وهناك ثلاثة احتمالات تنتظر تركيا عقب الانتخابات المبكرة، إما أن يستولي حزب العدالة والتنمية على السلطة بمفرده، أو أن يتم تشكيل حكومة ائتلافية أو أن تجرى انتخابات برلمانية للمرة الثالثة على التوالي.

وعندما ننظر إلى الأوضاع في تركيا نجد أنها لا تبشر بخير حيث إن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتضخم يومًا بعد يوم، والنزاعات القائمة بين بعض أطراف المجتمع والعمليات العسكرية خارج حدود البلاد، وحالة الاستقطاب الشديد التي ظهرت بين بعض فئات المجتمع، والضغط الأمريكية على الحكومة لقيام عمليات عسكرية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي في سورية والعراق، وسوء الأوضاع الاقتصادية ما هي إلا جزء من الأوضاع السيئة التي تمر بها تركيا في الوقت الراهن، كما نجد أن أحزاب المعارضة تُحمل السيد "رجب طيب أردوغان" رئيس الجمهورية وحزب العدالة والتنمية المسؤولية الكاملة عن عدم تشكيل حكومة عقب الانتخابات البرلمانية التي أُجريت مؤخرًا مما تسبب في حالة من الفوضى وعدم استقرار الأوضاع في البلاد.

ولا شك أن أهم مفاجأة ظهرت جراء الانتخابات البرلمانية التي أُجريت مؤخرًا في تركيا هي حزب الشعوب الديمقراطية الذي حصل على ١٣٪ بالمائة من مجموع أصوات الناخبين مما أدى إلى دخوله البرلمان بثمانين مقعدًا وهي نسبة توازي عدد مقاعد حزب الحركة القومية، وهناك عاملان مهمان لعبا دورًا في حصول هذا الحزب الذي يمثل الأكراد في

المقام الأول على هذه النسبة الكبيرة من مقاعد البرلمان وذلك لأول مرة في تاريخ الأحزاب الكردية، فالعامل الأول: انفصال الأكراد المتدينين المحافظين عن حزب العدالة والتنمية وذلك بعد انزعاجهم الشديد من إعلان المسؤولين الكبار في الحزب الحاكم انتهاء الهدنة التي توصل إليها كل من السلطة الحاكمة وحزب العمال الكردستاني، علمًا بأن الناخبين الأكراد في تركيا الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من ١٥ مليوناً والذين يشكل المرتبة الثالثة من مجموع الناخبين بعد الفئة المتدينة والمحافظه والطبقة الفقيرة، فالناخبين الأكراد المتدينون الذين كانوا يؤيدون في جميع الانتخابات الماضية منذ عام (١٩٦٩م) الأحزاب المحافظة وحزب "الرفاه" الذي كان يتزعمه الزعيم الإسلامي الراحل "نجم الدين أربكان" قد غيروا وجهتهم في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من يونيو/تشرين الأول (٢٠١٥م)، ومن غير المحتمل أن يغيروا وجهتهم مرة أخرى في الانتخابات القادمة، والعامل الثاني: هو انتهاج حزب الشعوب القومية في انتخابات السابع من يونيو سياسة ترمي إلى استهداف السيد "أردوغان" بشكل غير مسبوق معلناً أنه لن يسمح بأن يحقق "أردوغان" طموحاته في احتكار السلطة، وهذه الإستراتيجية قد أكسبته الحصول على تأييد من الناخبين الأتراك فضلاً عن الناخبين ذوي الأصول الكردية.

كما أن الأحزاب المعارضة إذا نجحت في الحصول على تأييد الجماهير بمقولة "إن "أردوغان" حال دون تشكيل الحكومة الائتلافية في البلاد عقب الانتخابات البرلمانية مؤخرًا خوفًا من عدم وصوله إلي طموحاته في احتكار السلطة" فسوف تتمكن من وضع حزب العدالة والتنمية في موقف صعب، بالإضافة إلى ذلك إذا استغلت المعارضة موقف الحكومة حيال الأزمة السورية والصراعات الداخلية فإنها ستنجح في تحجيم حزب العدالة وتضييق الخناق على آماله السياسية.

وعندما نحلل المشهد العام في تركيا نجد أن حزب العدالة والتنمية ما زال يحتل المركز الأول من بين الأحزاب السياسية الأخرى على الرغم من هبوطه النسبي الذي تعرض له في انتخابات ٧ يونيو نظرًا لعدم تأييد الناخبين ذوي الأصول الكردية المقيمين في شرق وجنوب شرق تركيا، وأعتقد أن المشهد العام إن لم يتغير في الأول من نوفمبر عما كان عليه في السابع من يونيو واضطرت الدولة إلى إجراء انتخابات ثالثة فإن هذا من شأنه أن يجر البلاد إلى حالة من الفوضى لا تحمد عقباه.

ولكن هناك حقيقة لا يمكن التغاضي عنها وهي أن السيد "أردوغان" لن يتخلى عن طموحاته في "النظام الرئاسي"، ورأيي الشخصي أنه يمكن قبول طموحات الرئيس حول مسألة "النظام الرئاسي" شريطة أن تُدرس هذه المسألة من قبل الشخصيات المعنية بشكل موسع ليتم تحديد صلاحيات الرئيس، ويجب ألا يتم طبخ نظام رئاسي طبخًا سريعًا والزج بتركيا في آتونه، ولا شك أن حزب العدالة والتنمية يمكن أن يدعم السيد "أردوغان" في هذه المسألة، وفي هذه النقطة لديّ اقتراحان حول هذه المسألة:

أولهما: إذا افترضنا أن حزب العدالة والتنمية قد فاز في الانتخابات المبكرة التي من المقرر إجراؤها في مطلع نوفمبر عام (٢٠١٥م) واستطاع تشكيل حكومة موحدة، فإن ما يجب على الحزب في هذه الحالة الإسراع في التشاور حول مسألة "النظام الرئاسي" مع الأكاديميين المتخصصين في علوم السياسة وكبار المفكرين والمتابعة عن كثب للنقاشات الدائرة في وسائل الإعلام حول هذه المسألة وعرضها على الرأي العام ثم الانتقال إلى هذا النظام بعد إجراء تعديلات جذرية في الدستور الحالي، وإذا لم يتبع الحزب الخطوات التي ذكرناها آنفا وراح يغير نظام الدولة مستغلاً

أغلبية مقاعده في البرلمان سيؤدي ذلك بدهاءة إلى استمرار الاستقطاب والصراعات القائمة في البلاد.

وأما ثانيهما: فإذا افترضنا عكس ذلك وهو عدم فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المبكرة وبالتالي لن يتمكن من تشكيل حكومة موحّدة، فإن ما يجب عليه فعله في هذه الحالة هو السعي إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع أحد الأحزاب التي استحقت الدخول في البرلمان شريطة وضع دستور جديد للبلاد، ولا شك أن الدستور الجديد الذي يحمي الحريات سينقذ البلاد من الوصاية العسكرية والمدنية، ويمكن مناقشة مسألة "النظام الرئاسي" أثناء إعداد الدستور الجديد شريطة أن تعرض هذه المسألة لاستفتاء شعبي، وإذا لم يتحقق التوافق الوطني في حل القضية الكردية والمسألة العلوية، وتسوية النزاع القائم بين الحكومة وحرّكة "الخدمة" لا يمكن عندئذ الحفاظ على السلام الاجتماعي الذي يتعرض منذ وقت طويل للتفسخ.

أعتقد أن الانتخابات البرلمانية التي من المزمع إجراؤها في مطلع نوفمبر (٢٠١٥م) هي الفرصة الأخيرة أمام تركيا للخروج من عنق الزجاجة، ولو كنت أنا في مكان المسؤولين بحزب العدالة والتنمية لرگزت في حملتي الانتخابية على "وضع دستور جديد للبلاد يحمي الحقوق والحريات".



الفصل الثاني:

**حول نتائج السياسة الاحتكارية
والتوسعية**





السياسة الاحتكارية في الداخل والتوسعية في الخارج

١٢ فبراير/شباط (٢٠١٥م)

كان من المفترض أن تنتهي مشاريع "إنقاذ الدولة" الخاصة بالجيل الأول من إسلاميي تركيا الذين ظهروا فيما بين عامي (١٨٥٠-١٩٢٤م) ومشاريع "تأسيس الدولة" للجيل الثاني منهم فيما بين عامي (١٩٥٠-٢٠٠٠م) بحلول الألفية الثالثة لتتطلق بعدها فترة تنفيذ مشروعهم المسمى بـ"تحويل الدولة"، لكن شيئاً من هذا لم يحدث، لأن الجيل الثالث من الإسلاميين في تركيا انضموا إلى مسيرة الصراع من أجل الوصول إلى سدة الحكم؛ وقد تبنا مفاهيم سياسية تقوم على القمعية الرجعية، نتيجة لعوامل عدة منها: الضغوط التي تعرضوا لها أثناء انقلاب ما بعد الحداثة الذي وقع في تركيا في ٢٨ فبراير/ شباط عام (١٩٩٧م)، وتدعيمهم من قبل فئة متدينة من المثقفين والكتّاب الذين ليس لهم صلة وثيقة بالمصادر الإسلامية وليس لديهم معلومات كافية عن التاريخ الإسلامي، إضافة إلى ظهور فئة من السياسيين الذين يصفون أنفسهم بـ"المتدينين" على المسرح السياسي في تركيا وتوليهم زمام المبادرة بين الجيل الثالث من الإسلاميين وغايتهم الوحيدة هي الوصول إلى سدة الحكم بأي وسيلة ممكنة، وفي نهاية المطاف، وصلوا إلى السلطة في ظل الظروف الداخلية والخارجية في ذلك الوقت.

ومع أن هؤلاء الإسلاميين القدامى وأقصد بذلك الشخصيات البارزة من الحزب الحاكم وعلى رأسهم السيد "رجب طيب أردوغان" أعلنوا تخليهم عن التيار الإسلامي الذي كان يتزعمه القائد الإسلامي الراحل السيد "أربكان" وتبنيهم الدستور العلماني في إدارة البلاد إلا أن سياساتهم الخاطئة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي قد أدت إلى إلحاق الأضرار الجسيمة بالإسلام بسبب هويتهم المتدنية المحافظة.

إن السلطة المعاصرة في تركيا الآن تتبع سياسة "الهيمنة" في الداخل و"التوسع" في الخارج، وتتجسد هيمنتها في ممارساتها الرامية إلى السيطرة على أجهزة الدولة بالكامل بتأييد من فئة معينة من المجتمع وجهودها الساعية لتصفية معارضيه، في حين أن المجتمعات الغربية قد تمكنت بعد كفاح طويل وشاق من تشريع قوانين تضمن حرية الرأي والتعبير، كما شرعت القوانين التي تسمح للأحزاب المعارضة بالعمل السياسي بحرية، أما في الشرق فنجد أن من يضع القوانين ويطبقها هي الأحزاب التي تدعمها قبيلة أو عشيرة أو جماعة أو مذهب معين، وهذه القوانين مهمتها الأساسية هي حماية الأقوياء ورؤوس السلطة.

تعتبر السياسة الاحتكارية هي إحدى الوسائل الفعالة للتحكم في السلطة، ولهذا فإن رؤوس السلطة الذين يقومون على سياسة الهيمنة يسعون دائماً إلى إخضاع الآخرين تحت هيمنتهم، ولو كانت هذه السياسة منحصرة فقط في مجالات إدارة الدولة، لربما كان من الممكن أن نتحملها، غير أن السلطة، باعتبار طبيعتها الطاغية، تريد أن تهيمن كذلك على المجالات المدنية، وفي الغرب نجد أن المجتمعات المدنية قد تمكنت من الحصول على استقلاليتها من هيمنة السلطة الحاكمة من

خلال خلقها مجالات مدنية مستقلة لا تسمح بتدخل النظام السياسي الحاكم فيها، هذا وقد تحولت المجتمعات المدنية في الغرب بغض النظر عن طابعها الديني أو العلماني إلى ساحة كفاح للاستقلالية، وإيجاد سبل للحرية مستقلة عن القوى الحاكمة، وأما في تركيا نجد السلطة الحاكمة تتبنى سياسة التحكم والتملك على كل شيء -وهي السياسة التي كان يمارسها "الاتحاديون" في الفترة الأخيرة من الدولة العثمانية- مما مكّنهم من التدخل في المجالات المدنية بكل سهولة ويسر.

إننا نواجه في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها تركيا نتائج وخيمة وهدامة بسبب السياسات الاحتكارية والتوسعية التي ينتهجها الحزب الحاكم، فهذه الحكومة التي لم تستوعب الأحكام الإلهية بشكل تام تعتبر كل حركة معارضة تشكلت في البلاد "حركة مؤامرة" تهدف إلى القضاء عليها، وعندما ندرس التاريخ البشري على مر العصور والأزمات نجد أن هناك نماذج عدة من السلطات الحاكمة التي احتكرت زمام الأمور قد اعتبرت معارضيها الذين لم يعلنوا خضوعهم للسلطة على أنهم أعداء يخططون للتآمر ضدها.

إننا نجد في المجتمعات التي تحكم فيها السلطات التي تتبنى سياسات جائرة لا تحترم الدستور والقوانين، تنظر إلى بعض القوى المدنية على أنها تهديد لهذه السلطة، فعندما تُعتبر القوى المدنية أو الشخصيات المدنية الفعالة في المجتمع كيانات تهدد أمن البلاد ستظهر عندئذ في هذا البلد محاولات السلطة الحاكمة الرامية لبطس السيطرة على القوى المدنية بما في ذلك الأحزاب المعارضة تحت شعار "حماية الدولة"، ولكن في حقيقة الأمر إن الدولة ما هي إلا آلية بسيطة ليست لها أي قدسية أو علوية، كما

أنها لا تنحصر على فئة معينة من المجتمع تخدم مصالحها الشخصية بل هي آلية تقوم على تسيير الأمور في البلاد وتقديم الخدمات لجميع فئات المجتمع دون تمييز بشكل عادل وتحترم الدستور والقوانين.

وقد تبين لنا أن العناصر العميقة في الدولة التركية قد هيمنت على الجيل الثالث من الإسلاميين، وجعلتهم متكبرين، متفاخرين، مولعين بالأبهة والعظمة، غير منصفين، لا يباليون بالآخرين ولا يراعون القيم الأخلاقية، بحيث إن هؤلاء الذين ينتهجون السياسة الاحتكارية لم يدركوا أن الدولة هي التي احتكرتهم.

وكانت السياسة التوسعية التي تبناها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي وتعامله مع القضية السورية وغيرها من القضايا الإقليمية سبباً في ظهور ما يسمى بفكرة "العثمانيين الجدد"، وهذه الفكرة أو ما تسمى بـ"تركيا الحديثة" قد أظهرت النوايا الخفية لدى الحزب الحاكم المتمثلة في تبني الفكر الإمبريالي المعاصر الذي يطمح إلى الاستيلاء على المنطقة بأسرها، كما ظهرت في هذه المرحلة أن الحزب الحاكم لا يعمل من أجل توحيد الأمة والإعلاء من شأنها بل كان همه الوحيد هو فرض سيطرته وزعامته على المنطقة.



هل العدالة والتنمية مشروع أعدّه الأجنب؟

٢٢ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٤م)

قد أدلى زعيم حزب "الوسط (Merkez)" التركي الدكتور "عبد الرحيم قارصلي (Karšli)" في وقت سابق بتصريحات صادمة خلال برنامج أذيع على قناة (+١) التركية؛ حيث نقل عن السيد "عبد الرحمن ديليباك (Abdurrahman Dilipak)" الكاتب الصحفي المعروف والمقرّب من الرئيس "رجب طيب أردوغان" قوله: "إن حزب العدالة والتنمية" أسسته الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل كمشروع سياسي، فهذه القوى التي دعمت الحزب عند تأسيسه قدمت له ثلاثة وعود وهي:

أولاً: مساندة حزب العدالة والتنمية لوصوله إلى سدة الحكم في تركيا.

ثانياً: القضاء على جميع العقبات التي تواجهه أثناء إدارة البلاد.

ثالثاً: تقديم الدعم المالي.

وفي مقابل ذلك طلبت هذه القوى الثلاثة من حزب العدالة والتنمية تنفيذ ثلاثة بنود أساسية وهي:

أولاً: العمل على حماية أمن إسرائيل ومساندتها بما يلزم لإزالة العقبات التي قد تواجهها في المنطقة.

ثانيًا: تنفيذ أهداف "مشروع الشرق الأوسط الكبير" أي تغيير الحدود وإعادة بلورة الشرق الأوسط عن طريق إعادة رسم الخريطة السياسية التي تعززها الأحداث والصراعات التي تمر بها المنطقة حاليًا.

ثالثًا: مساندة القوى العالمية في تشويه صورة الإسلام من خلال تقديم الدعم للتنظيمات المتطرفة في المنطقة.

والحقيقة أن ثمة سببين رئيسيين وراء كتابتي في هذا الموضوع؛ أما السبب الأول فيتمثل في أن السيد "قارصلي" قد أشهدني في تصريحاته التي أدلى بها في القناة سألغة الذكر، حيث تلقيت عشرات الرسائل بالبريد الإلكتروني التي تستفسر عما إذا كان الموضوع صحيحًا أم لا بعد تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الحقيقة كنت أنوي عدم الكتابة عن هذا الموضوع لكن عندما أكد السيد "ديليباك" بنفسه صحة التصريحات المثيرة التي نقلها عنه السيد "قارصلي" وذلك في اتصال هاتفي جرى بينه وبين الكاتب الصحفي المعروف "أونال طانيق (Ünal Tank)"، رئيس تحرير الموقع الإخباري "روتا خبر (Rotahaber)"، قررتُ بعدها مباشرة الشروع في الكتابة عن ملابسات الموضوع، والسبب الثاني هو الضرورة التي تملئها علينا الكتابة من أجل الوقوف على أسباب التخبط والسجال الحادث بين حكومة حزب العدالة والتنمية والغرب متمثلًا في دول الاتحاد الأوروبي. نعم، كنتُ حاضرًا في ذلك الاجتماع الذي ألقى فيه السيد "عبد الرحمن ديليباك" -الذي تربطني به صداقة منذ أربعين عامًا- كلمة أمام مجموعة من الناس تحدث فيها أن "حزب العدالة والتنمية" قد أسس كمشروع أجنبي، وفيما يلي سأتناول هذا الموضوع الهام:

لقد توافد عدد من المسؤولين الأمريكيين إلى تركيا بدءًا من عام (١٩٩٨م) للاجتماع مع عدد من الساسة الأتراك للبحث عن سبل إمكانية

تأسيس سلطة سياسية في تركيا تكون لديها أرضية دينية قوية، وفي تلك السنوات كنت أقول في كثير من المحافل عند تحليلي التطورات التي تشهدها البلاد في تلك المرحلة؛ إن تركيا بصدد مرحلة سيلعب فيها أنصار الإسلام السياسي أو الفئة المتدينة من الشعب التركي دورًا محوريًا وحاسمًا، ولا يمكن للمجتمع التركي أن يحل مشكلاته المزمنة من خلال العقلية القديمة التي باتت لا تسمن ولا تغني من جوع، فتركيا بصدد تغير في البنية السياسية كمنطقة الشرق الأوسط، كما قلت مرارًا إنه يجب على الدول الغربية أن تحترم الدين الإسلامي ونمط حياة المسلمين وجميع ثرواتهم، فأما نحن المسلمين فيجب علينا عدم قتال هؤلاء الغربيين ولكن لا يعني ذلك أننا نخضع للسياسات الاستعمارية والتحكيمية التي يتبعها الغرب في بلادنا، وأكدت كذلك أنه يجب تقليص نفوذ إسرائيل في المنطقة والعمل على الحد من ممارسات توسيع المستوطنات اليهودية في المنطقة، كما يسمح بتوزيع ثروات المنطقة بين أصحابها بصورة عادلة، وألا يعرقل السياسات التي يجيزها الإسلام.

ولا بد أن أؤكد هنا أنني لست ناشطًا سياسيًا أو لدي طموحات سياسية، غير أن السيد "دليباك" عُرف عنه منذ وقت طويل أن لديه خططًا سياسية يمكن تنفيذها على المدى البعيد، وفي تلك المرحلة أقصد بذلك فترة قبيل تأسيس "حزب العدالة والتنمية، قد أعدَّ السيد "دليباك" مشروعًا سياسيًا يمكن تنفيذه في تركيا، حتى إنه عرض هذا المشروع على المسؤولين الكبار من رجال الدولة آنذاك، وعندما علم المسؤولون الأمريكيون الموجودون في تركيا في تلك الفترة لإجراء مباحثات مع بعض الشخصيات السياسية من أجل الغرض الذي ذكرناه آنفًا سرعان ما ركزوا على هذا المشروع وقاموا بلقاءات مع شخصيات غير الشخصيات التي اجتمعوا معها من قبل، هذا ولم يمض وقت طويل حتى فوجئ

السيد "دليباك" أن المشروع الذي أعده قد تشكل في صورة "حزب العدالة والتنمية" مع بعض التعديلات، وما حدث فيما بعد نعرفه جميعاً...

وفي الحقيقة إن المسؤولين الأمريكيين قد عرضوا مشروعهم الكبير في الشرق الأوسط على الزعيم السياسي الراحل "نجم الدين أربكان" في البداية أثناء توليه رئاسة الوزراء إلا أنه رفض هذا العرض، وفي لقائي الأخير مع السيد "أربكان" قبيل وفاته تحدث إليّ عن مراحل تأسيس حزب العدالة والتنمية كما أطلعني على بعض الوثائق التي تثبت أن هذا الحزب تم تأسيسه من أجل تنفيذ المشروع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط، كما شهد هذا اللقاء السيد "أرتان يوليك (Ertan Yülek)" نائب رئيس حزب "السعادة" الذي يعتبر من الشخصيات المقربة من الزعيم السياسي الراحل "أربكان".

كما أكد السيد "دليباك" في كلمته التي ألقاها في منزل السيد "قارصلي" أن "حزب العدالة والتنمية قد تم تأسيسه على النحو المذكور إلا أن السيد "أردوغان" يدير سياساته الآن مستقلاً عن القوى الكبرى".

إن القراء الذين يتابعون مقالاتي في صحيفة "زمان" التركية يعرفون جيداً أنني أعارض من اليوم الأول سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأني كتبت في كثير من مقالاتي السابقة أن الوعود التي اتفق عليها الطرفان عند تأسيس الحزب والتي تتعلق بمصير إسرائيل ومنطقة شرق الأوسط ثقيلة جداً يصعب تنفيذها على أرض الواقع، كما دافعت عن إمكانية انتهاج سياسة إقليمية دون تقديم أية وعود إلى الجهات الأجنبية، وأرى أن الدولة التركية لا يمكن أن تخطط سياساتها على الصعيدين الإقليمي والدولي معتمدة على القوى الكبرى في جميع العهود والأزمنة ولكن طريقة التخلص من هذه القيود

لا تعني قبول جميع الشروط التي تقدمها هذه القوى في البداية ثم محاولة الاستقلالية عنها.

وقد كتب في وقت سابق الكاتب الصحفي التركي "محمد علي بولوط (Mehmet Ali Bulut)" في مقالته التي نشرت في الموقع الإخباري "القناة السابعة" التركية بتاريخ ١١ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م) أن السيد "أردوغان" طلب من السيد "محسن يازجي أوغلو (Muhsin Yazicioğlu)" الزعيم الراحل لحزب الاتحاد الكبير الذي لقي مصرعه في حادث طائرة مروحية أثناء حملة الانتخابات المحلية التي أجريت عام (٢٠٠٩م) وهناك شكوك قوية في أنّ ذلك الحادث مدبّر لقتله، حيث جرى بينهما الحديث التالي؛ قال السيد "يازجي" لـ"أردوغان": يا أخي العزيز إن الخبرة التي اكتسبتها خلال عملي السياسي والأحداث التي اطّلع عليها خلال هذه الفترة علمتني أن الخطة السياسية المبنية على الدعم الأمريكي لا تثمر نتائج مرجوة، إذا اعتمدت في سياساتك سواء المحلية والإقليمية والدولية على الشعب فستجدني أقف معك وإلا فاعلم أن الأمريكيين لا يراعون في سياساتهم التي ينفذونها عبر حلفائهم إلا مصالحهم الشخصية فقط، وعندما رد عليه السيد "أردوغان" بقوله: "إننا سننفذ ما يطلبه منا الأمريكيون في البداية ثم نتبع السياسات التي هي لمصلحة الشعب التركي، وإذا حاول الأمريكيون منعنا لن نبالي بهم ونمضي في طريقنا" قال السيد "يازجي": "إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست من بين القوى في العالم التي يمكن خداعها وعدم المبالاة بها، ولا تنس أن من يدخل الحلبة مع الفيل يخرج منها مسحوقاً"، ثم أبدى السيد "يازجي أوغلو" لـ"أردوغان" رفضه المشاركة معه في هذا المشروع.

لا شك أنه من غير المتصور أن يتمكن الحزب الحاكم في تركيا من إعلان استقلاليته وتحديه للنظام العالمي وهو الذي تلقى دعمًا ماديًا ومعنويًا من القوى العالمية، فلا يزال الشعب التركي يدفع فاتورة باهظة الثمن جراء طموحات الحزب الحاكم في إسقاط نظام الأسد في سورية وإعلانه أن الشؤون الداخلية السورية تدخل ضمن الشؤون الداخلية التركية وافتخاره بأن المسؤولين الأتراك سيؤدون صلاة الجمعة بعد أسابيع قليلة في الجامع الأموي الكبير في دمشق مما يذكرنا باحتلال الرئيس العراقي الراحل "صدام الحسين" للأراضي الكويتية زاعمًا أن الكويت جزء لا ينفك عن العراق...



سيل المصائب!

٢٥ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٤م)

أدلى النائب بالبرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية "بولنت توران (Bülent Turan)" بتصريح خاص في وقت سابق حول مقالتي التي نشرت في جريدة "زمان" التركية والتي تحمل عنوان "هل العدالة والتنمية مشروع أعده الأجنب؟"، وقد وعدت نفسي وقرائي أن أردّ على كل من يتتقطني بأدب واحترام ملتزماً بالأداب الإسلامية، ولقد وجّه السيد "توران" إليّ أسئلة بأسلوب مهذب ومحترم، وسأجيبه وأبين له في النقاط التالية المقاصد التي كنت أرمي إليها من تلك المقالة:

أولاً: إنني لم أدّع في تلك المقالة أن حزب العدالة والتنمية هو نتاج لمشروع سياسي أجنبي، بل طرحت سؤالاً مفاده "هل حزب العدالة والتنمية مشروع سياسي أجنبي؟"، وكان هذا عنوان المقال، وأما من ادعى أن حزب العدالة والتنمية هو مشروع خارجي فهو الكاتب المعروف بميوله المؤيدة للحكومة السيد "عبد الرحمن ديلبيك"، وفي الأيام التي كتبت فيها هذه المقالة كان هناك حديث يتم تداوله بين ألسنة الناس حول كلمات قالها السيد "ديلبيك" في منزل رئيس حزب الوسط "عبد الرحيم

قارصلي " مفادها أن حزب العدالة والتنمية مشروع أعدّه الأجنب، وأما أنا فبعدما أكدت صحة الكلمات التي قالها "ديليباك" أمام أشخاص يتراوح عددهم ما بين سبعة أو ثمانية استمعوا إليها باندهاش، نقلتها إلى مقالتي دون أن أضيف إليها كلمة واحدة.

وفي الأيام التي نشرت فيها المقالة علمت أن السيد "ديليباك" قد غضب منّي، فأخبرته على الفور أنني مستعد لنشر تصحيحاته التي سيرسلها إليّ إذا كانت مقالتي تحتوي على أخطاء في حقه، ورد عليّ بقوله "أن جريدة "زمان" سترفض نشرها، وعلى ذلك قلت له: إذا لم تقبل الجريدة نشر هذه التصحيحات فإنني سأنشرها في مقالتي القادمة غير أنه أفادني بأنه "لا داعي لذلك"، وللأسف، فإن صداقتنا الممتدة لأربعة عقود قد تضررت كثيراً جراء الأحداث الأخيرة التي تمر بها تركيا، بل هناك كثير من الأصدقاء والأسر قد تضررت علاقاتهم خلال هذه الوتيرة، ولا شك أن الشعب التركي يمر بمرحلة حرجة في تاريخ جمهوريته الحديثة الممتد لأكثر من قرن من الزمان إذ تمطر على الناس المصائب والبلايا من كل جانب كعقاب إلهي.

ثانياً: إنني على علم بالتطورات التي جرت أثناء تأسيس حزب العدالة والتنمية وهذا ما يمنعني من القول "إن حزب العدالة والتنمية ظهر كمشروع أجنبي"، وأقول منذ وقت طويل إن حزب العدالة والتنمية ظاهرة اجتماعية، ولقد ألفت كتاباً باللغة التركية يتألف من ٤٥٠ صفحة عن هذا الموضوع، وباختصار شديد إنني أقول إن حزب العدالة والتنمية قد نشأ كظاهرة اجتماعية سياسية في مواجهة القوى العميقة التي تمسك بمفاصل الدولة، وهو حزب يمثل جميع فئات المجتمع، وهذا الحزب يحافظ إلى حد ما على خصوصيته هذه حتى الآن.

ثالثاً: لكن القوى العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإسرائيل التي تسعى لتحويل جميع التوجهات الاجتماعية والسياسية في تركيا لخدمة مصالحها، فرأت الاستفادة من هذه الظاهرة الاجتماعية، ولهذا تواصلت مع شخصيات معينة من الحزب، والسيد "ديليباك" المعروف بموالاته لحزب العدالة والتنمية يقول حديثاً مثيراً للاهتمام في هذا الصدد حيث يلقي الضوء على الأحداث التي جرت عقب تأسيس حزب العدالة والتنمية حيث يقول:

"بينما كنا نتفاوض مع القوى العالمية ولدينا القدرة على المساومة إذ فوجئنا بأن أفراداً من الحزب قد تواصلوا مع هؤلاء للحصول على الدعم مقابل تنفيذ مصالحهم المتوسطة وطويلة المدى".

والأقوال التي أوردتها في تلك المقالة نقلاً عن الزعيمين الراحلين "نجم الدين أربكان" و"محسن يازيجي أوغلو" تؤكد صحة ادعاء السيد "ديليباك".

رابعاً: ما أعترض عليه من وقت طويل هو الدور الذي تضطلع به تركيا في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، فمشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى تغيير خريطة المنطقة، هذا فضلاً عن تغيير الأنظمة الحاكمة بالمنطقة، وينص المشروع على:

أ. ألا تكون هناك أية دولة قوية ومؤثرة في المنطقة سوى إسرائيل، وأطرح سؤالاً في هذا الصدد: هل هناك دولة أقوى من إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي؟

ب. سينفى جميع الفلسطينيين إلى وسط الأراضي العراقية والأردن، أليس تقسيم العراق وسورية إلى ثلاثة أجزاء والذي نراه اليوم دليل على أن

مشروع الشرق الأوسط الكبير لديه طموحات في المنطقة؟ وهناك سؤال آخر يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد وهو: مَنْ أصرَّ على صدور تصريح من البرلمان التركي يسمح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام (٢٠٠٣م)؟ ومن أوصل سورية إلى ما هي عليه الآن؟

ج. يهدف المشروع لتأسيس دولة "كردستان" في المنطقة على أن يكون "مسعود بارزاني" و"عبد الله أوجلان" لهما دور في هذه الدولة دون أن يكون لهما سيطرة بشكل كامل على زمام الأمور في هذه الدولة، فهناك حديث في تركيا يدور حول "الحكم الذاتي" الذي لا نعرف ماهيته حتى الآن ولكن هذا الوضع يسوقنا إلى السؤال التالي: هل "إقليم كردستان العراق" هو خطوة لتأسيس دولة كردية في المنطقة، وهل حماية القوات الجوية الأمريكية ثلاث مقاطعات في سورية والمساعدات اللوجيستية التي تقدمها تركيا لهذه المقاطعات تخدم هذا المشروع؟ أم هناك طموحات لتأسيس دولة كردية في جنوب شرق تركيا وهل ما لاحظناه من تقوية "الإدارات المحلية" في جنوب شرق تركيا أثناء "مفاوضات السلام" التي جرت بين الحكومة التركية وبين الأكراد كانت تخدم هذا المشروع؟

د. يستند جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى بُعد اجتماعي ثقافي؛ إذ يهدف المشروع إلى التلاعب بنسيج المجتمع المسلم، ويستغلون في ذلك منظمات المجتمع المدني ذات الطابع المتدين، والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والتعليم وحقوق الإنسان كوسيلة للوصول إلى مآربهم، ولا شك في أن وتيرة الانحلال التي أصبح عليها المجتمع والأسرة كافية لتبرهن لنا كيف أن هذا المشروع أصابنا بالضعف، وكيف أنه جرّد الدين من محتواه.

خامساً: إن حركة "الخدمة" هي ظاهرة اجتماعية، ولم يستطع أحد أن يثبت الاتهامات الموجهة إليها حتى اليوم، ولا شك في أنني أشعر باضطراب شديد بسبب استهداف الحكومة حركة "الخدمة" للقضاء عليها وأطلب منذ اليوم الأول سواء في عمودي في صحيفة "زمان" أو في محافل أخرى تخلي الحكومة عن ممارساتها الظالمة ضد مؤسسات الحركة المدنية؛ وذلك إيماناً مني أن هذه المشكلة إذا طالت فستفضي إلى إفساد ذات بيننا وهذا بلا شك لن يضر تركيا فحسب بل يضر العالم الإسلامي بأسره.

وأقول في النهاية "والصلح خير".



اللاجئون السوريون ضحايا لعبة سياسية قذرة

٢٥ أغسطس/آب (٢٠١٤م)

لقد أعلنت وسائل الإعلام التركية أن ما يزيد على ٥٠٠ لاجئ سوري غادر الأراضي التركية متجهين إلى الأراضي السورية في ١٨ أغسطس/آب (٢٠١٤م) عقب مظاهرات مخزية قام بها بعض المواطنين الأتراك في مدن "كهريمان مرعش (Kahraman Maraş)" و"غازي عنتب (Gazi Antep)" و"أضنة (Adana)" و"إسكندرون (İskenderun)" تطالب بمغادرة السوريين الأراضي التركية، وهذه المظاهرات التي وقفت وراءها العناصر الخفية من الدولة العميقة قد تعرّض خلالها بعض اللاجئين السوريين للضرب والإهانة وتدمير متاجرهم وطردهم من منازلهم، فضلا عن مقتل ثلاثة سوريين في منازلهم.

وعندما دققنا النظر في الأسباب الكامنة وراء هذه المظاهرات وجدنا أن هناك عاملين رئيسيين قد لعبا دوراً محورياً في نشوب هذه الأحداث وهما المنظور السكاني والآخر السياسي:

وإذا نظرنا إلى هذه الأحداث المؤسفة من المنظور السكاني وجدنا أن عناصر من الدولة العميقة قد استهدفت من خلال هذه المظاهرات

عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم في أقرب وقت ممكن بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالحزب الحاكم مستغلة الأوضاع المأساوية التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في الأراضي التركية، هذا فضلاً عن أن العناصر العميقة من حزب العمال الكردستاني قد تبنت الهدف نفسه بُغية الإضرار بمفاوضات السلام التي تجري بين الأكراد والحكومة التركية.

تشير الإحصائيات الرسمية في تركيا إلى أن عدد اللاجئين السوريين على الأراضي التركية المقيمين في المخيمات وخارجها قد بلغ أكثر من مليون ونصف المليون، هذا إضافة إلى أن العراق والأردن ولبنان تحتضن ثلاثة أضعاف أعداد اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا.

إنني على يقين بأن مثل هذه الأحداث في تركيا لا يمكن أن تنفذ دون علم وتوجيه وموافقة من العناصر العميقة في الدولة، ولا أقصد بذلك أن أجهزة الدولة أو المسؤولين الحكوميين لهم يد أو أنهم قصّروا في واجباتهم مما أدى إلى نشوب مثل هذه الأحداث المؤسفة في البلاد، بل أعتقد أن القوى العميقة المتمركزة في داخل أجهزة الدولة هي التي تقف وراء هذه الأحداث، هذا وقد شهدت مدن تركيا شرقاً وغرباً في فترات معينة مثل هذه الأحداث المؤسفة التي نعتقد أن هذه العناصر الخفية أيضاً هي التي وقفت وراءها.

إن السبب الأساسي الكامن وراء الانزعاج الذي تشعر به القوى العميقة في تركيا إزاء اللاجئين السوريين، والتي ترغب في مغادرتهم البلاد عن طريق الاعتداء عليهم وتنظيم مظاهرات حاشدة ضدهم وشن هجمات على منازلهم وأماكن إقامتهم، هو التخوف من تغيير ديموغرافي في البنية المجتمعية التركية لصالح العرب والأكراد في المقام الأول، وخلال حرب الخليج قامت السلطات التركية في تلك الفترة بإنشاء

مخيمات شبيهة بالسجون على الحدود العراقية بعيداً عن المدن التركية لإقامة الأكراد الهاربين من بطش الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"، هذا وقد منعت السلطات هؤلاء الأكراد من دخول المدن التركية من أجل الحيلولة دون حدوث اندماج واختلاط بينهم وبين السكان المحليين، ولا شك أن هذه الإجراءات -التي تعرض لها شعب مسلم هرب من ظلم وبتش طاغية- لم تكن جديدة ببلد غالبية سكانها مسلمون، فالحقيقة أن السلطة الحاكمة آنذاك قد خشيت من استقرار جزء من اللاجئين الأكراد في تركيا بشكل دائم ولذلك تم ترحيلهم خارج تركيا بأسرع وقت ممكن.

ولا شك أن وضع اللاجئين السوريين الناجم عن الحرب الأهلية في سورية يختلف إلى حد ما عن وضع اللاجئين الأكراد الذين تدفقوا على الحدود العراقية التركية قبل أكثر من عقدين من الزمان وذلك لسببين، أولهما قد ازدادت البنية الديموغرافية بهؤلاء اللاجئين السوريين الذين يتشكلون من ثلاث فئات رئيسية وهي العرب والأكراد والنصيريون من بين السكان المحليين مما يتنافى مع سياسة التخطيط السكاني التي تتبناها الدولة، ثانيًا: أن السلطات التركية في هذه المرة قد أعلنت وقوفها مع المعارضة السورية، كما أنها أعلنت في وقت مبكر أثناء بداية اندلاع المظاهرات السلمية في المدن السورية عن استعدادها لإنشاء مخيمات للاجئين على الحدود التركية السورية تكفي لإيواء سبعين ألف لاجئ سوري، وكان المسؤولون الكبار من الحزب الحاكم يعتقدون آنذاك أن نظام الأسد سيسقط خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر فقط، كما اعتقدوا أن أعداد اللاجئين لن تزيد على ١٠٠ ألف لاجئ كحد أقصى، غير أن الأحداث الجارية فيما بعد قد أظهرت عكس هذه التوقعات تمامًا، حيث إن نظام الأسد لا يزال قائمًا فضلًا عن أنه أسس علاقات ثنائية وثيقة مع الدول الغربية بدعوى أنه يحارب تنظيم داعش الإرهابي، فيما تجاوز عدد

اللاجئين السوريين في الأراضي التركية خمسة عشر ضعف ما توقعته الحكومة التركية سابقاً.

وبغض النظر عن العمليات التي تمارسها العناصر العميقة في الدولة ضد اللاجئين السوريين في تركيا هناك بعداً آخر للمسألة يهم الشعب التركي بشكل عام، وهذا البعد له أهمية كبيرة وذو مغزى عميق لا يقل أهمية عن الجانب الأول للمسألة، حيث لاحظنا خلال هذه الأحداث المؤسفة والمظاهرات غير السلمية التي تعرض خلالها اللاجئون السوريون للضرب والإهانة فضلاً عن حرق متاجرهم وأماكن إقامتهم أن هناك للأسف الشديد فئة من المجتمع التركي لا تعترف بقيم التسامح والاحترام ونصرة الجالية الأجنبية المقيمة في أراضيها، وفي هذا الصدد يتبادر إلى ذهني العنصريون الألمان الذين شنوا هجمات إرهابية ضد الجالية التركية في ألمانيا ولكن هذه الهجمات كانت على نطاق ضيق حيث لم نر الشعب الألماني وهو يحتشد في شوارع ألمانيا ليشن هجوماً على الأتراك المقيمين في بلادهم حتى الآن ولم يطارد الشعب الألماني الأتراك بالعصي في شوارع "برلين"، وللأسف فإن التعصب والعنصرية والفاشية التي تؤجج أوارها الدولة العميقة في تركيا على المستوى الرسمي منذ مائة عام قد لاقت ترحيباً من قبل فئة معينة من الشعب التركي.

وفي سبيل حل هذه المسألة يجب على الحكومة التركية أولاً وقبل كل شيء أن تركز على المعنى العميق لهذه الهجمات ضد السوريين، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني في تركيا تحمل المسؤولية تجاه اللاجئين السوريين انطلاقاً من فكرة الأخوة في الدين والإنسانية، وإلا فإن الشعبين التركي والسوري ستسوء علاقتهما لمئات السنين، وبكل

تأكيد هناك مؤسسات مدنية في تركيا تعمل بكل إخلاص من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، هذا ويجب على الشعب التركي دعم هذه المؤسسات كما ينبغي لهم في الوقت ذاته أن يظهروا الوعي نفسه إزاء التركمان واليزيديين الذين يحاولون النجاة بأرواحهم.

بأيّ ذنبٍ؟..

٥ سبتمبر/أيلول (٢٠١٥م)

يقول الله ﷻ ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾

كلّما تذكرتُ صورةَ الطفل "آيلان" الذي قذفته أمواج البحر إلى شواطئ مدينة "بودروم (Bodrum)" جنوب غرب تركيا تذكرتُ هاتين الآيتين، فأيات سورة التكوير تصور لنا أحوال الآخرة عموماً إلا أنها تشير إلى حوادث الدنيا أيضاً، ويلي هاتين الآيتين قوله تعالى في الآية العاشرة: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ أي صحف أعمال البشر في الدنيا.

ثمة قوانين إلهية نافذة في حياتنا الاجتماعية على مدى التاريخ، وهي كالقوانين الطبيعية التي تسيّر النظام الكوني؛ وكلا هذين النوعين من القوانين يُسمى بـ"السنن الإلهية"، وهذه القوانين تنعكس في بعض الحكم والأمثال الشعبية، مثلاً هناك حكم شهيرة تتداول في أفواه الناس مفادها "ما من ظالم إلا يُقتض منه للمظلوم"، يقابله المثل "إن ظلمت أحداً وقال آه بألم لا بد أنك ستتألم مثله إن عاجلاً أو آجلاً" أو "إن أنين المظلوم يهزُّ عرش الرحمان".

إن الحرب الأهلية السورية التي بدأت بتحريض من القوى الخارجية بدعوى أن رئيسها ظالم وطاغية والشعب السوري يتعرض للظلم ويُمنع

من الحرية والديمقراطية قد أسفرت حتى الآن عن مقتل قرابة ربع مليون شخص، فضلاً عن نزوح الملايين إلى الدول القريبة والبعيدة، وأصبحت سورية الآن مفتتة، وثمة قوتان أساسيتان تسببتا بالأزمة السورية؛ الأولى هي القوى العظمى التي تعمل على تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى عدم إبقاء أية دولة للمسلمين أكثر فاعلية وقوة من إسرائيل في المنطقة، أما القوة الثانية فهي الدول التي تخاف من امتداد ثورات الربيع العربي إليها، هذا ولا يمكن أن نقلل من الدور الإيراني في تفاقم الأزمة في سورية، ولكن لا بد من الاعتراف كذلك أن موقف الحكومة التركية حيال الأزمة السورية كان خاطئاً جملةً وتفصيلاً حيث إن انتهاج الحكومة سياسة الإستيلاء على المنطقة مجدداً، وإفصاحها عن طمعها في المنطقة بأقوال المسؤولين الحكوميين خير دليل على ذلك، إذ صرح المسؤولون في تركيا في بداية الأزمة السورية بقولهم: "إن سورية مسألة داخلية بالنسبة لنا، وسيسقط نظام الأسد خلال ثلاثة أشهر، وسنصلي الجمعة في جامع بني أمية الكبير في دمشق، وسنعود لبسط سيطرتنا على المنطقة"، وقد كتبتُ منذ اليوم الأول من اندلاع الأحداث في سورية عما يمكن أن تجرّه هذه السياسة الخاطئة من كوارث حيث قلتُ:

- ليس بإمكان الحكومة التركية إسقاط نظام الأسد الذي يحظى بدعم اجتماعي داخلي، وإقليمي، ودولي.
- إن الأسلوب الصحيح في التغيير ليس هو "الخروج على الحاكم"، بل "التمكين" الذي يعتمد على التغيير على المدى البعيد.
- إن حاولت الحكومة إسقاط الأسد بالقوة فإن سورية ستمزق وستنشب حربٌ أهليةٌ تطال ملايين المظلومين.

إن معظم الحركات الإسلامية في تركيا قد وقفت مع الحكومة التركية في سياستها حيال الأزمة السورية التي لم تكن تستند إلى معلومات دقيقة حول الأوضاع هناك والتي تهدف في الأساس إلى الهيمنة والسيطرة على المنطقة ليس إلا، وكانت تركيا قد وقعت في الفخّ الذي نصبه الغرب والدول التي وعدت بضخّ النفط والدولارات؛ وذلك بدلاً من أن تقوم تركيا بدور المصلح، وتلعب دور الحكم بين الأطراف المتنازعة في سورية وتعمل على رأب الصدع هناك، والدعوة إلى الصلح والصلاح بوصفها دولة متأنية وذات خبرة سياسية عميقة... بدلاً من هذا كله عملت على تفاقم الأزمة السورية من خلال تقديم الدعم إلى بعض الأطراف في سورية للقتال ضد النظام الحاكم هناك.

فاليوم نجد أن هذه السياسة قد انهارت بشكل كامل، إلا أنه ما زال هناك بعض الساسة من الحزب الحاكم يدافعون عن الموقف التركي حيال القضية السورية، فالحقيقة يكفيننا خجلاً ما يتعرض له السوريون الذين يلجؤون إلى مختلف دول العالم هرباً من بطش الأسد والتنظيمات المعارضة، وكان المسيحيون يقولون في فترة من التاريخ: "إننا نفضل رؤية العمامة التركية على رؤية القلنسوة اللاتينية في الحكم"، ولكن انقلبت الأمور اليوم إذ نرى المستضعفين من المسلمين اليوم يفرون من الأنظمة والتنظيمات المعارضة في بلدانهم ويلوذون برحمة الدول الغربية.

يا أيها المسؤولون! لماذا تلوّمون كل يوم الدول الغربية وتحملونها المسؤولية الكاملة لما يحدث في سورية، أليس لكم أي مسؤولية لما وصلت إليه سورية اليوم، كونوا على يقين أن خطاباتكم الحماسية باتت لا تؤثر في وجدان الناس ولا تستطيع إضلال الرأي العام!..!

إن محاسبتكم أمام الله ﷻ على الطفل "آيلان" الذي غرق في البحر لن تختلف عن محاسبة عرب الجاهلية على وأد بناتهم وهنّ أحياء، فاقتران الآية التي ذكرناها في مطلع حديثنا والتي تحدثت عن الوأد في اليوم الآخر يثير الخوف لدى الإنسان، صحيح أنكم استطعتم في هذه الدنيا من خلال قوتكم وجبروتكم ووسائل الإعلام الضخمة التي تروّج ليل نهار أن السياسات التي انتهجتموها في القضية السورية لم تكن خاطئة محوّلة المسؤولية لما يحدث في سورية على عاتق الرئيس السوري "بشار الأسد" ومعلنةً للجميع أنكم كتبتم أعظمّ الملاحم الإنسانية في التاريخ البشري بفتحكم الحدود أمام اللاجئيين السوريين، والقوانين التي أصدرتموها من البرلمان بفضل أغليبتكم والتي تستخدمونها كوسيلة لإلقاء الرعب في قلوب معارضيتكم، ولكن قوتكم الإعلامية وقوانينكم لن يجديا نفعاً عندما تُنشر الصحف التي كتبت بيد "الكرايين" دون زيادة ولا نقصان، وعندئذ ستسألون عن كل قتيل مظلوم، كما ستسألون عن الطفل "آيلان" وغيره من الأطفال الذين غرقوا في البحر، كما ستكون هنالك محاسبة على تفضيل وتقديم الإستراتيجيات والحسابات الوطنية على الإيمان.

هذا ما يتعلق باليوم الآخر، وأما في الدنيا إذا أردنا أن نفهم سر القول "ما من ظالم إلا يُقتصّ منه للمظلوم" علينا أن ننظر إلى انجراف بلادنا نحو حرب أهلية، ولا شك أن من أسباب تعرّض بلادنا للمصائب والبلايا في الآونة الأخيرة هي دعوات المظلومين السوريين وأنيهم التي ترتفع إلى السماء السابعة والتي تهز عرش الرحمن، وأسأل الله تعالى أن يبعد عن بلادنا البلايا والمصائب ويعصمنا منها، آمين...



إعفاء الإسرائيليين من التأشيرة وفرضها على الفلسطينيين

٢٨ مايو/أيار (٢٠١٥م)

تظاهر بعض أبناء الجالية الفلسطينية في تركيا يوم ١٥ مايو/أيار عام (٢٠١٥م) أمام القنصلية الإسرائيلية في إسطنبول في الذكرى السابعة والستين لقيام دولة إسرائيل والتي يسمونها بـ"ذكرى النكبة".

وأدلى المشاركون في الوقفة بتصريح انتقدوا فيه مطالبة السلطات التركية للفلسطينيين بالحصول على التأشيرة لدخول تركيا في حين أنها تعفي الإسرائيليين من ذلك ولا تفرض عليهم التأشيرة، ونشرت وكالتا "دوغان" و"جيهان" التركيتان للأبناء الخبر الخاص بانتقادات الفلسطينيين ونقلتا عنهم قولهم: "إننا نطالب السلطات التركية بإلغاء الإجراءات القانونية التي تستلزم حصول الفلسطينيين على تأشيرة لدخول الأراضي التركية وذلك من أجل إعادة سمعة الفلسطينيين ومكانتهم، مؤكداً أنه يجب إعفاء الفلسطينيين من هذه التأشيرة بدلاً من الصهاينة، كما أعربوا عن استيائهم لتجول مواطن إسرائيلي في الأراضي التركية دون أن يحتاج إلى تأشيرة في حين يفرض على الفلسطيني التأشيرة ويمنع من دخول الأراضي التركية بكل حرية كمواطن إسرائيلي".

وقد تطرقت إلى هذه المسألة في إحدى مقالاتي المنشورة في جريدة "زمان" التركية بتاريخ يوم ٢٥ مايو/ أيار (٢٠١٥م) وقلت "إن تركيا لا تفرض تأشيرة الدخول على الإسرائيليين، فهم يتمكنون من القدوم إلى تركيا في غضون ساعات إذا ما أرادوا ذلك، لكن لماذا لا تعفي الحكومة التركية الفلسطينيين من هذه التأشيرة؟ بل دع عنك ذلك فهناك إجراءات عديدة تجعل إمكانية حصول فلسطيني عادي على تأشيرة دخول تركيا أمرًا مستحيلًا، فعلى سبيل المثال من ضمن الشروط التي يجب توافرها لحصول مواطن فلسطيني على التأشيرة:

أ- أن يكون لديه حساب بنكي يتراوح قدره ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف دولار أمريكي.

ب- أن يقدم إلى السلطات التركية تقريرًا طبيًا.

ج- موافقة أمنية، تثبت عدم تورطه في أي عملية إرهابية.

علمًا بأن السلطات الإسرائيلية يمكن أن تصنف شخصًا فلسطينيًا ضمن "المطلوبين في قضية إرهابية" إذا شارك في عملية إلقاء حجارة على جنودها أو حتى نظر نظرة اشمزاز إلى جندي من جنودها، وفي هذه الحالة لا يمكن لمواطن فلسطيني أن يحصل على موافقة أمنية، أما بالنسبة للطلبة، فتفرض السلطات التركية عليهم الحصول على "شهادة القبول" من الجامعة أو المدرسة التي ينوي الطالب الفلسطيني الدراسة فيها.

ومن أجل التنديد بهذه الإجراءات التي تعرض لها الفلسطينيون المقيمون في الأراضي التركية نظموا المظاهرة التي تحدثنا عنها في بداية الموضوع.

وفي هذا الصدد أريد أن أوجه سؤالاً إلى المناصرين للحزب الحاكم وخاصة الكتاب والصحفيين منهم: يا أيها الكتاب المناصرون للحكومة التركية: ما تفسيركم لهذا الوضع؟ ففي الوقت الذي تستمر فيه العلاقات التجارية والدفاعية والاقتصادية مع إسرائيل على أعلى مستوى يُمنع الفلسطينيون من زيارة تركيا! هل ما زلتم تصدقون أن تباكي بعض المسؤولين الحكوميين الأتراك أمام شاشات التلفاز من أجل العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين ينبع من أعماق القلب؟!

أما سبب كتابتي عن هذا الموضوع فهو المظاهرة التي نظمها الفلسطينيون في إسطنبول بينما كنت أنا في زيارة إلى مدينة القدس، وإلى ذلك الحين لم يكن لدي معلومة حول فرض السلطات التركية التأشيرة على الفلسطينيين، وقد توصلت إلى تلك المعلومات التي ذكرتها أعلاه حول شروط التأشيرة والمعلومات الأخرى المتعلقة بهذه المسألة من إخوة فلسطينيين موثوق بهم، ومع ظهور هذه الحقائق الجلية أمام الجميع إلا أنني أتلقى في هذه الأيام انتقادات شديدة اللهجة من قبل الكتاب الموالين للحزب الحاكم حيث يكتب بعض من هؤلاء في مقالاتهم المنشورة في الصحف الموالية للحزب الحاكم أنني رجل مفتر وكذاب!

إن السطور التي أنقلها أدناه هي انطباعات لمراسل جريدة "زمان" سركان صاغلام (Serkan Saglam) الذي يتابع المسألة الفلسطينية عن كُتب منذ وقت طويل حيث يقول "صاغلام":

"من يرغب في زيارة تركيا من أهل غزة عليه أن يتقدم بطلب في البداية إلى القنصلية التركية في القدس، ولو جاء رد إيجابي بعد فحص يستمر لشهور، يستطيع أن يسافر إلى الأراضي التركية عبر معبر رفح المصري، أما الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية فيستطيعون عقب إتمام إجراءات التأشيرة أن يسافروا إلى

تركيا إما عن طريق الأردن أو عن طريق إسرائيل لو كان لديهم إذن بذلك.

إنني أعوذ بالله من الافتراء على أحد، فاليوم في ظل أجواء الصراع التي نعيشها في تركيا لا يتورع البعض عن مهاجمة خصومه بكل الوسائل، رغم أن الكذب والافتراء من الخصال المنكرة المستفدرة التي أتأى بنفسها عنها وإن كانت لأعتى أعدائي.

وفي هذا الصدد فإنني أطلب وزارة الخارجية التركية بإصدار بيان مفصل لهذه المسألة ترد فيه على الأسئلة التي تشغل أذهان الناس مثل؛ هل تفرض السلطات التركية تأشيرة دخول على بعض الفلسطينيين أو كلهم أم لا؟ ولو أن هناك إجراء كهذا فما هي شروط الحصول على التأشيرة؟ فلو أعلنت وزارة الخارجية التركية أنها لا تفرض تأشيرة دخول على الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة والقدس والضفة الغربية وإسرائيل فهذا يعني أن من زودوني بمعلومات حول هذا الأمر في القدس، والفلسطينيين الذين نظموا مظاهرة في إسطنبول يتحدثون خلافاً للحقيقة، وحينها سأعترف بأنني لم أقم بواجبي على النحو الأمثل وسأعذر للجميع، ولو لم يكن الأمر كذلك فأنا أحيل حساب أولئك الذين نالوا مني بالكلام الكاذب إلى يوم الدين، ذلك أنني سأكون إن شاء الله أنا الرابع في الحساب هناك إن شاء الله تعالى.

وقد نشرت عدة مقالات لي في جريدة "زمان" التركية يتضمن بعضها انتقادات موجهة إلى الحزب الحاكم بسبب أخطائه في سياسته الداخلية والخارجية، وكل هذه الانتقادات قد استند كل واحد منها إلى دليل قاطع لا يشوبه شك أو ريبة.

وأعوذ بالله من أن أوجه انتقادات لا أساس لها من الصحة من خلال معلومات خاطئة أو كاذبة، فغايتي الوحيدة هي أن تكون تركيا على علاقة جيدة بالعالم ولا سيما العالم الإسلامي، وتهيئة أرضية لإمكانية التكامل الإقليمي على المدى البعيد، فأنا أكتب دائماً مقالاتي انطلاقاً من فكرة توجيه انتقادات بناء لأصحاب الأخطاء بغض النظر عن توجهه السياسي أو الفكري وإرشاده إلى الأمور التي أعتقد أنها الصحيحة.

وعودة إلى مسألة القضية الفلسطينية فإذا نظرنا إلى التقرير الذي نشره البنك الدولي نجد أن هناك عدم مصداقية لدى الحزب الحاكم وقياداته في القضية الفلسطينية حيث جاء في هذا التقرير الذي نشره البنك والذي يتضمن أن تركيا التي وعدت بإرسال ٢٠٠ مليون دولار لأهالي غزة لم ترسل حتى الآن سوى ٥٢٠ ألف دولار أمريكي فقط^(٥)، كما نجد أن المسؤولين والمثقفين الفلسطينيين يؤكدون في تصريحاتهم أن الحكومة التركية توزع من حين إلى آخر الأموال على الفلسطينيين حتى يرددوا هتافات منوثة لحزب العدالة والتنمية في الشوارع الفلسطينية، وأثناء الزيارة التي قام بها "محمد جورماز (Mehmet Görmez)" رئيس الشؤون الدينية التركية إلى المسجد الأقصى في ليلة الإسراء والمعراج في عام (٢٠١٥م) تظاهر عقب الصلاة في ساحة المسجد الأقصى عدد من المتظاهرين الفلسطينيين مرددين هتافات تندد بإسرائيل وأخرى تنوه بتركيا، وفي تلك الأثناء ظهر شيخ فلسطيني في ساحة المسجد وقال:

"إن هذه التظاهرات لا تخدم القضية الفلسطينية بشيء بل مثل هذه التظاهرات تجلب على الفلسطينيين مزيداً من الأضرار، إنني على يقين أن الحكومة التركية تستغل مآسي الفلسطينيين في سياستها الداخلية كما أنها

(٥) يمكن للقارئ الذي يريد أن يطلع على هذا التقرير العودة إلى الصفحة الرسمية للبنك أو يبحث في الأرشيفات المنشورة في المواقع الإلكترونية. (النشر)

توزع مساعدات مالية على الأهالي الفقراء في قطاع غزة ليرددوا هتافات مؤيدة للحكومة التركية، ولا شك أن استمرارية معاناة الفلسطينيين تصب في مصلحتهم الداخلية من أجل استغلالها في ميادين الانتخابات وأمام شاشات التلفاز".



التجارة مع إسرائيل

٢٦ يوليو/تموز (٢٠١٤م)

هناك حديث يدور في تركيا عن نشوب أزمة كبيرة في العلاقات التركية الإسرائيلية منذ مقتل عشرة مواطنين أترك في الهجوم الذي نفذته القوات الإسرائيلية على سفينة "مرمرة الزرقاء" التي كانت تحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، ولكن في الحقيقة أنه ليست هناك أزمة بين هاتين الدولتين في العلاقات الاقتصادية والتجارية، والدليل على ذلك أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ٤ مليارات و ٢٢ مليون دولار أمريكي في عام (٢٠١١م) وارتفع في عام (٢٠١٣م) ليصل إلى ٤ مليارات و ٨٥٨ مليون دولار أمريكي، ويرى رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية في مدينة "إزمير" التركية "أكرم ديميرطاش (Ekrem Demirtaş)" أن "تركيا تعتبر من أهم ١٠ شركاء اقتصاديين بالنسبة لإسرائيل"، وتأتي تركيا في المركز الخامس بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تصدير المنتجات إلى إسرائيل، وفي المرتبة السادسة في استقبال الواردات الإسرائيلية، حيث تصدر تركيا إلى إسرائيل الأطعمة والمنتجات الميكانيكية ووسائل التكنولوجيا الحديثة، وفي مقابل ذلك تستورد إسرائيل من تركيا منتجات قطاعات البلاستيك والمطاط والنسيج والخرسانة والسيراميك وآلات الزجاج والسيارات.

وفي تعليقه على الأحداث الراهنة في قطاع غزة صرح نائب رئيس الوزراء التركي السابق "بُولُنْت أرنج" وهو من أبرز الشخصيات في الحزب الحاكم بأن العلاقات التجارية مع إسرائيل مستمرة ولا يمكن انقطاعها. وإذا حللنا المعطيات التي يصدرها "معهد الإحصاء التركي (TÜİK)"، نجد أن تركيا توفر المعدات العسكرية التي تستخدمها إسرائيل في الحرب؛ إذ استوردت هذه الأخيرة أسلحة وذخيرة من تركيا منذ عام (٢٠١٠م) بقيمة إجمالية بلغت نحو ١١ مليون دولار أمريكي.

وقد تبين لنا في الآونة الأخيرة أن الأزمة في سورية قد صبت في مصلحة إسرائيل، حيث بدأت تتسارع وتيرة السفن الإسرائيلية العملاقة التي تبحر من ميناء إسكندرون التركي متجهة إلى ميناء "حيفا" الإسرائيلي لتنتقل الشاحنات التجارية التركية وتوصلها بذلك إلى البلدان العربية بكل سهولة ويسر، وفي هذا الصدد يقول مسؤول بشركة نقل بضائع إسرائيلية يدعى "جوزيف تاراباني (Joseph Tarabani)":

"لقد فتحت أماننا الأزمة السورية طرقاً جديدة، فالسائقون الأتراك بإمكانهم نقل بضائعهم من تركيا إلى الأردن عبر أراضينا، وكانوا فيما مضى يقومون بذلك عبر سورية"، وتدفع تركيا جزءاً من رسوم شحن هذه البضائع إلى السلطات الإسرائيلية.

وعلى الصعيد نفسه أرسلت مؤسسة الصناعات الكيماوية التركية خطاباً إلى الغرفة التجارية البحرية بتاريخ ٣ سبتمبر / أيلول (٢٠١٣م) أبلغتها بفتح مناقصة لنقل شحنات مكونة من ٣١ ألفاً و٥٠٨ قطع ذخيرة دبابت عيار ١٢٠ مم من إسرائيل، في حين أن المسؤولين الكبار من الحكومة قد أعلنوا في وقت سابق عقب حادثة سفينة "مرمرة الزرقاء" أن اتفاقيات شراء الأسلحة من إسرائيل قد ألغيت بقرار من الحكومة، كما أعلنت مستشارية الصناعات الدفاعية الوطنية التركية في أبريل / نيسان

(٢٠١١م) أن تركيا امتنعت عن استيراد الأسلحة من إسرائيل، هذا في الوقت الذي قال فيه رئيس دائرة الدفاع الأجنبية الإسرائيلية العميد "شيمايا أفيلي" قبل فترة قصيرة: "إن صادرات إسرائيل إلى تركيا من الأسلحة لم تتوقف في أي وقت من الأوقات، وهي مستمرة في إطار حماية مصالح دولة إسرائيل، وإذا نظرنا إلى الإحصائيات نجد أن صادراتنا من الأسلحة إلى تركيا لم تتوقف أبداً، وقد تلقينا كذلك طلبات شراء جديدة من تركيا، ونحن بصدد مناقشتها في الوقت الراهن".

الأمر لا يقتصر على هذا فقط؛ إذ لا يخفى على أحد أن النفط المنقول إلى تركيا من كردستان العراق، بالرغم من اعتراض حكومة بغداد المركزية، يعبأ على ظهر سفن من الموانئ التركية لبيع إلى إسرائيل بطريقة غير مباشرة، ولا تكذب رئاسة الوزراء التركية صحة الأنباء التي تتحدث عن بيع نفط شمال العراق إلى إسرائيل بهذه الطريقة، فضلاً عن أن صحيفة "شالوم"، المملوكة للجمعية اليهودية التركية، كتبت في خبر، نقلاً عن صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، إن "أحمد براق أردوغان (Burak Erdoğan)" نجل رئيس الجمهورية التركية "رجب طيب أردوغان" لا يزال يواصل علاقاته التجارية مع إسرائيل.

كما أكدت الصحيفة في وقت سابق أن السفينة "زعفران ١" العملاقة، البالغ طولها ٩٥ متراً والمملوكة لـ"براق أردوغان"، تنقل البضائع بشكل متبادل بين موانئ تركيا وميناء "أسدود" الإسرائيلي، وحسب ما نشره موقع "روتا خبر" الإخباري بتاريخ ٢٢ يوليو (٢٠١٥م) أن السفن التجارية الأخرى لـ"براق أردوغان" قد ترددت لعدة مرات على الموانئ الإسرائيلية عقب نشر أخبار في الصحف الإسرائيلية تكشف العلاقات التجارية بين "براق أردوغان" وإسرائيل.

ويتبين لنا مما سبق أن الحكومة التركية التي تتظاهر أمام الشعب التركي بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين بالبكاء حيناً وبالخطاب الحماسي حيناً آخر وتدعو الشعب التركي لمقاطعة البضائع الإسرائيلية ولكنها في ذات الوقت تواصل علاقاتها التجارية مع إسرائيل على أعلى مستوى في الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة والأراضي الفلسطينية أشنع المجازر التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون، ونعرف جميعاً أن مسألة المقاطعة لم تؤت أكلها في الفترات السابقة منذ أزمة الكاريكاتير مع "الدنمارك" ومجازر إسرائيل السابقة في غزة، وفي مقابل ذلك نجد أن القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تفرض عقوبات ظالمة على الدول الإسلامية في كثير من الأحيان، ولا يخفى على أحد المعاناة التي عاشتها إيران والعراق بسبب هذه العقوبات، بحيث فارق مئات الآلاف من الأطفال الحياة في العراق بسبب نقص الغذاء والدواء، فيما تحوّل قطاع غزة منذ سنوات إلى معسكر مغلق.

إن علماء المسلمين لا يجيزون المقاطعة بالجملة، كما لا يمكن تطبيق مبدأ المقاطعة حتى في حالة الحرب إذا ما خُشي على الناس خطر المعاناة من الجوع، بينما يرى الإمام أبو حنيفة أن بيع مواد تستخدم في إنتاج السلاح إلى أعداء المسلمين حرام شرعاً، كما أن الآية ١٢٦ من سورة البقرة تشير إلى أنه لا يجوز معاقبة الناس من خلال تجويعهم ومنعهم من المواد الغذائية، وعلى هذا، فإن كانت الحكومة التركية في ضرورة ملحة إلى التجارة مع إسرائيل فلا بد ألا تشتمل هذه التجارة على الأسلحة والذخائر والنفط، كما ينبغي للجمعيات التركية التي تنظم مظاهرات مناهضة لممارسات إسرائيل أن تطالب الحكومة التركية بالحد من تجارة الأسلحة والذخائر والنفط مع إسرائيل!



نظرة مغربية عربية إلى تركيا!

٢٧ أبريل/نيسان (٢٠١٥م)

بينما كنت أخرج من قاعة "محمد الخامس" في عاصمة المملكة المغربية "الرباط" جالت بخاطري الأبيات الشعرية التي نظمها الشاعر التركي الراحل "نجيب فاضل قيّصه كورك" (*Necip Fazıl Kısakürek*) متأثراً بما استمعت إليه من "قصيدة البردة"^(٦) التي أنشدتها الأطفال في القاعة، حيث يقول الشاعر "قيّصه كورك":

"أنت غريب في وطنك الأصلي ومنبوذ في أرضك...!" إذ أمسكني من يدي شخص في السبعين من عمره وقال: "ما أسعدنا برؤيتك معنا هنا، ندعو لك أنا وزوجتي كثيراً، وكان يتحدث والدموع تنهمر من عينيه، وبعد أن انتهى من حديثه شكرت له وسألته عن سبب بكائه، فرد بقوله: "ابني يعمل كمدرس في مدارس "الخدمة" في الجزائر، وبفضل هذا المهرجان الذي نُظّم هذا العام في الرباط استطعت أن أتقابل مع ابني وزوجته وأحفادي القادمين من الجزائر للمشاركة في هذا المهرجان ولكنني سأفارقهم غداً لأنهم سيعودون من حيث أتوا، وفي تلك الأثناء قلت في

(٦) أحد أشهر القصائد في مدح النبي محمد ﷺ، كتبها الشاعر الشهير محمد بن سعيد البوصيري في القرن السابع الهجري. (النشر)

نفسى: "يا الله! يا لها من أرواح سامية تلك التي يمتلكها هؤلاء الأولاد وأسرهم الذين يخدمون الإنسانية في ظل هذه الظروف القاسية والشاقة!".
 وأثناء المهرجان دعاني مقدم الحفل للعود إلى خشبة المسرح لتقديم جائزة إلى رئيس مؤسسة المجتمع المدني في المغرب، فاستحضرت خلال صعودي إلى خشبة المسرح الكلمة التي سألقيها على السادة الحضور، فاكتفيت بجملة: "إنني أشعر بالخجل عندما أتطلع إلى معاناة هؤلاء السادة والسيدات الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل خدمة الأمة في شتى بقاع العالم".

وقد أحسست ببالغ السعادة والفرح لمشاركتي في "مهرجان اللغة والثقافة" الذي استضافته العاصمة المغربية الرباط هذا العام بمشاركة الطلاب القادمين من مدارس "الخدمة" من خمس عشرة دولة، وكانت هذه الزيارة بالنسبة لي بمثابة انعزال ولو لفترة قصيرة عن الجو القاسي والصعب الذي نعيشه اليوم في تركيا.

وقد شعر كثير من الناس في تركيا حيال القرار الذي اتخذته الحكومة التركية السابقة بقيادة "رجب طيب أردوغان" والذي بموجبه يتم حظر إقامة "مهرجان اللغة والثقافة" في تركيا، وهذا المهرجان الذي يشارك فيه طلاب مدارس "الخدمة" من شتى بقاع الأرض ليؤسسوا روح المحبة والصدقة بين جميع الشعوب بغض النظر عن ألوانهم وأعراقهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، وأنا كذلك شعرت ببالغ الحزن والأسى حيال هذا القرار المؤسف ولكن ما يسليني في هذا الصدد هو قول الله تعالى: ﴿...وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾ (سورة البقرة: ٢١٦/٢)، ولا شك أن أبناء الأناضول الذين انتشروا في شتى بقاع الأرض يكتسبون خلال تجاربهم في تلك البلاد منظورًا عالميًا، تخيلوا معي أن هؤلاء المدرسين

العاملين في مدارس "الخدمة" المنتشرة نحو ١٦٠ دولة على مستوى العالم يعرفون لغة البلدان التي يخدمون بها كما يطلعون على عاداتها وأنظمتها الاجتماعية، وجميع الخدمات التي يباشرونها من تعليم وتنشئة على أعلى مستوى من التقنية في تلك البلاد وذلك يصب في مصلحة شعوب تلك البلاد، ومن سماتهم الأساسية كذلك احترام الأنظمة، وبطيعة الحال فإن تلك المدارس تعمل تحت رقابة الدول التي يخدمون بها، فعندما طلبت الحكومة التركية وخاصة السيد "رجب طيب أردوغان" من زعماء الدول إغلاق مدارس "الخدمة" -التي تعمل في تلك البلاد منذ ما يقرب من عشرين عامًا من أجل تعليم أبناء هذه البلدان على أعلى مستوى، ساعية لتنشئة جيل يخدم وطنه وشعبه- مستغلًا نفوذه السياسي في تلك البلاد وجدنا أن معظم زعماء هذه البلاد لم يلقوا بالأل لهذا المطلب ولم يأخذوه بعين الاعتبار بل أعربوا عن تأييدهم ووقوفهم مع هذه المدارس.

وأرى أن مشاركة السلطات المغربية في "مهرجان اللغة والثقافة" على المستوى الوزاري ونواب البرلمان بمثابة رسالة لطيفة إلى المسؤولين في تركيا، وما أخبرني به أحد الإخوة القادمين من كردستان العراق يؤكد على ما قلناه أعلاه حيث يقول هذا الأخ الكريم: "إننا نعمل في العراق منذ ٢١ عامًا، وقبل فترة قصيرة عندما شاعت أخبار في "أربيل" تفيد بأن تنظيم "داعش الإرهابي" على وشك دخول المدينة غادرت الجاليات الأجنبية أماكن عملها في المدينة غير أن المدرسين العاملين في مدارس "الخدمة" هناك عادوا إلى مباشرة أعمالهم في المدارس على الرغم من أنهم كانوا في عطلتهم الرسمية، وبناء على ذلك قام رئيس إقليم كردستان العراق بتقديم بركات الشكر والتقدير إلى المدرسين العاملين في مدارس "الخدمة" قائلاً: "نحن لا يمكننا أن نغفل ووقوفكم بجانبنا

في الوقت الذي تخلى عنا الجميع فيه، وكما هي الحال في كل عام فقد توسط بعض رجال الدولة في الإقليم هذه السنة لكي يدرس أبناؤهم في مدارس "الخدمة"، وباختصار فلا أحد يلقي بالألم لمطالبة حكومة حزب العدالة والتنمية بإغلاق مدارس "الخدمة" في تلك البلدان.

إنني خلال هذه الزيارة تمكنت من الاطلاع عن كثب على نظرة العالم العربي إلى التطورات الأخيرة في تركيا، وباختصار فإن أبناء العالم العربي ينظرون إلى تركيا نظرة الرأفة والشفقة ويشعرون بالحزن والأسى على الوضع الذي وصلت إليه تركيا اليوم، فالحديث الذي صرح فيه أحد المسؤولين الكبار من "حزب العدالة والتنمية المغربي" وهو كبير الأكاديميين في بلده عن السياسات الخاطئة التي انتهجها الحزب الحاكم في تركيا، قد أثار بعض النقاط في أذهاننا؛ حيث لخص هذه الأخطاء في النقاط التالية:

أولاً: أضاع ميراث الكفاح الإسلامي المستمر منذ قرون من الزمان، واستغله في سبيل تحقيق الغنى والقوة.

ثانياً: على الرغم من أن هذا الحزب يستغل التدين في خطابه مع الناس إلا أنه تبين لنا أنه لا يمتلك أساساً إسلامياً متيناً.

ثالثاً: اتباعه سياسة "إحياء الخلافة العثمانية من جديد" شوه صورة الدولة العثمانية في أذهان الجميع.

رابعاً: حاول التقرب إلى العالم العربي في سبيل السيطرة على المنطقة وهذا نابع عن فكره "الإمبريالي".

خامساً: أفسد كل مسألة تدخّل فيها، وتسبب في اندلاع حرب أهلية في سورية التي حوّلتها إلى كتلة من الدمار.

سادساً: عزل تركيا عن العالم بينما كان الجميع ينظر إليها في الماضي بآمال عريضة على أنها نموذج.

سابعاً: أضع الفرصة التاريخية لتركيا في تحقيق تكامل إقليمي لسنين عديدة.

وللأسف فلا أحد يسامح حزب العدالة والتنمية على سياسته الخاطئة التي انتهجها في سورية على وجه الخصوص، فاللاجئون السوريون نزحوا حتى إلى المغرب!



الفصل الثالث:
الفساد والرشوة.. وتبرئة النفس





هل يوجد مبررٌ لانتهاك القانون والفساد؟!

٢٩ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٤م)

لقد عرّف "ستتوريا (*J.J.Senturia*)" الفساد بأنه: "مجموعة من الإجراءات غير القانونية تهدف تحقيق مكاسب للإداريين في السلطة العامة".

إنني أرى أن هناك فرقاً بين "القانون" و"الحقوق"، فالحقوق مصدرها الشريعة الإسلامية المنزلة، فإذا كانت الأحكام التي توافق عليها الفطرة السليمة والعقل السليم لا تتعارض مع الأحكام المنزلة فحينها يمكن اعتبارها "حقوقاً"، إذ من الممكن أن يضع الناس مجموعة من القوانين المخالفة للحقوق أو يقومون بتطبيقها بما يتنافى مع الحقوق.

وإن خير مثال على وجوب عدم مخالفة الحقوق للشريعة المنزلة هو أن الفساد يمكن تفسيره بشكل قد يقبله العقل، فبذلك التفسير يمكن اعتبار الفساد مقبولاً من وجهة نظر العقل في حين أنه غير مشروع من الناحية الحقوقية، فكاتب شلبي^(٧) يتناول مسألة الرشوة من وجهتين مختلفتين: أولاهما: رشوة يُمنع قبولها وتقديمها، وثانيهما: فهي رشوة يُمنع قبولها فقط، فهو يرى أن النوع الثاني من الرشاوي يمكن إباحتها في حالة إذا

(٧) كاتب شلبي أو حاجي خليفة (١٦٠٩-١٦٥٧م) هو جغرافي ومؤرخ وله مؤلفات عدة أشهرها "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". (الشر)

كانت الغاية من قبولها هي دفع الضرر، وهو يفضل الرشوة التي تدفع الضرر على التي تجلب المصلحة، لأن الرشوة المقصودة هنا هي التي تدفع الضرر، وفي عصرنا هذا ثمة أناس يزعمون أن ظواهر الفساد ليست سيئة بالجملة، كما يرون أنها تلعب دورًا في تسهيل التطور الاقتصادي والنهضة والتنمية.

ويرى "سبيرو (Spiro)" و"وينر (Weiner)" أن ظاهرة الرشوة ليست مدمرة إلى الحد الذي تبدو في الظاهر، فهي تمنح للكوادر الإدارية المرونة في شؤونهم الإدارية وصلاحيه في اتخاذ القرارات، والذين يؤيدون هذه الفكرة نراهم يبررون لجوءهم إلى تقديم الرشاوى إلى المسؤولين بأن القوانين التي تنظم العمل الإداري في مؤسسات الدولة تتضمن شروطاً مضمنة ولا داعي لها، مما يجعل تنفيذ هذه الشروط شبه مستحيل، وهذا ما يؤدي إلى اللجوء إلى الرشوة من أجل تسيير الأعمال الإدارية، والجانب المهم في هذا الصدد هو تردد بعض التساؤلات في بعض أوساط المجتمع عن "إذا كان الالتزام بالشروط والقوانين الإدارية في تسيير الأعمال الإدارية يؤدي إلى عرقلتها وعدم إنجازها فلم لا نتخلى عن تطبيق هذه الشروط والقوانين وتكون التنمية والتطور من أولوياتنا؟"

وقد ظهرت في تركيا في الآونة الأخيرة فئة تؤيد فكرة "أن انتهاك القانون في تسيير الأعمال لا يعتبر فساداً" وذلك استناداً إلى الأحكام المضنية والقوانين السخيفة غير المجدية التي عرقلت الكثير من الأعمال التي كانت ستصب في صالح المجتمع على حد زعمهم.

وفي هذا الصدد يعتقد المتورط في أعمال الفساد أنه يحصل على ما يستحقه، ويرى كذلك أنه إذا لم يقدم على الفساد سيحرم من حقه، بل إنه يعترف بجريمة الرشوة من الناحية القانونية والدينية غير أنه يزعم أن إلباس

هذه العملية غطاءً شرعياً سيرفع عنه الجرم والحرَج فيبقى هناك إثم من الناحية الدينية يتحمّله المرثي بمفرده.

إن من يؤيدون الفساد يؤكّدون على أن التورط في أعمال الفساد أولى من تعرقل أعمالهم الروتينية التي تخدم المصالح العامة باعتبارها أخف الضررين على حد زعمهم، لكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً حيث إن الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله ليس موجّهاً إلى طرف معين دون ذكر الطرف الآخر في عملية الرشوة بل يشمل جميع الأطراف المتورطين في هذه الجريمة إذ يقول النبي صلى الله عليه وآله: "الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي النَّارِ"^(٨)، والسبب في ذلك هو التأكيد على أن السماح بمسألتَي الرشوة والفساد سيؤدي لا محالة إلى الانحلال الأخلاقي للمجتمع الذي سيدفع الثمن المضاعف في كل عمل يتم من خلال الرشوة، فعلى سبيل المثال أفادت بعض الجهات المعنية في تركيا أن كل مواطن تركي خسر ٣,٢٧٣ ليرة تركية - ألف دولار أمريكي تقريباً- جراء أعمال الفساد الذي تم الكشف عنها في ١٧-٢٥ ديسمبر/كانون الأول عام (٢٠١٣م)، هذا وقد نرى في هذه المرحلة إجراءات تهدف لمعاقبة الموظفين الحكوميين والإداريين، وأفراد الأمن الذين يعرفون بالإخلاص والنزاهة في أعمالهم من خلال إبعاد بعضهم عن مناصبهم وإعتقال الآخرين فضلاً عما نشاهده اليوم من انحلال أخلاقي في تركيا، فمن المعلوم أن المجتمع الذي ينجز عمله عن طريق الرشوة لا يحترم حكامه، ويفقد إيمانه وثقته بالنظام الإداري؛ كما أنه بمرور الزمان يتقبل جرائم الفساد والانحلال الأخلاقي على أنها نمط حياة معتاد لا يمكن الانفصال عنه.

وعندما ننظر إلى التطورات الراهنة على الساحة التركية في الآونة الأخيرة يخطر ببالنا سؤال مفاده؛ كيف لإداري أو سياسي ينعت نفسه بـ"المتدين" يصبغ أعمال الفساد بصبغة شرعية؟ ففي هذه النقطة نرى أن الإداري المتدين يسير على نفس المنوال الذي يسير عليه إداري علماني حيث إن كلاً منهما يتبنى فكرة: "يمكن انتهاك القانون من أجل تسيير الأمور الهامة لأن تنفيذ القوانين في غاية الصعوبة"، ولكن الإداري المتدين يختلف عن العلماني، حيث إن الإداري المتدين يرى أنه يحمل على عاتقه "قضية كبرى"، إذ يؤمن بأن المسلم يجب أن يكون ذا قوة وبأس في جميع مجالات الحياة، ومن ثم فإن المسلم الذي يتحمل على عاتقه قضية كبرى كهذه يجب ألا يبطن خطاه في "مسيرته المباركة!" مشغلاً بالقوانين التي تتضمن شروطاً مضمّنية، وعليه يرى أن انتهاك القانون لا يعد ضمن جرائم الفساد بل إنه يعتبر انتهاك القانون قوة دافعة لإنجاز "القضايا الكبرى" وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيقها، ومن ثم يصير عملية انتهاك القانون هو القانون نفسه، وهكذا يتم إلباس ممارسات الفساد غطاءً شرعياً عن طريق إعمال العقل والمنطق.

وأرى أن الحل الأمثل والجزري لممارسات الفساد والرشوة المنتشرة في مؤسسات الدولة يكمن في وضع قوانين صارمة تحول دون وقوع مثل هذه الممارسات، وأما الحكام والأطراف السياسية إذا لم يقدموا على إصدار مثل هذه القوانين؛ هذا يعني أن هؤلاء ليسوا مخلصين في حل هذه المشكلة بل إنهم راضون عن ممارسة الفساد.

ولا شك أن هناك عوامل أخرى تدفع المتدين إلى ممارسات الفساد بأنواعه بجانب ما ذكرناه آنفاً...



لماذا هذه التبرئة السياسيّة... وإغلاق ملف وزراء الفساد؟!

٢٦ يناير/كانون الثاني (٢٠١٥م)

لم يمثل الوزراء الأربعة السابقون^(٩) المتهمون بالتورط في فضيحة الفساد والرشوة أمام المحكمة العليا وذلك بفضل أصوات نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، ولكن النقاشات المتعلقة بهذا الموضوع لم تنته بعد، فما زالت الادعاءات تشغل الرأي العام بحق هؤلاء المتهمين سواء كانوا الوزراء الأربعة أو غيرهم من الموظفين الحكوميين أو رجال الأعمال المقربين من الحزب الحاكم.

ومن المثير للاهتمام في هذه المسألة أنه ليست المعارضة وحدها هي التي تؤكد على وقوع هذه الفضيحة بل إن هناك عددًا من الشخصيات البارزة من الحزب الحاكم يعترفون كذلك بتورط بعض الوزراء في عمليات الفساد التي وقعت مؤخرًا في تركيا، وعلى سبيل المثال نجد السيد "محمد علي شاهين" وهو شخص بارز من الحزب الحاكم يعرب عن استنكاره لقبول الوزير الاقتصاد والشؤون المالية السابق "ظفر جغليان" -الذي ورد اسمه ضمن قضية الفساد والرشوة- ساعة يد قيمتها ٧٠٠ ألف ليرة تركية - ٢٥٠ ألف دولار أمريكي تقريبًا- مقابل تسهيل عملٍ ما، مؤكدًا أنه

(٩) وهم وزير الاقتصاد والشؤون المالية السابق "ظفر جغليان (Zafer Çağlayan)"، وزير الداخلية السابق "معمار جولا (Muammer Güler)"، ووزير البيئة والإسكان السابق "أردوغان بيركتار (Erdoğan Bayraktar)"، ووزير شؤون المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي السابق "أجمان باغيش (Egemen Bağış)". (النشر)

لا يجوز لوزير أن يرتدي ساعة بهذه القيمة الكبيرة في بلد لا يتجاوز فيه الحد الأدنى للأجور ألف ليرة تركية - ٣٠٠ دولار أمريكي تقريباً-، كما أن عدداً من الإعلاميين الموالين للحزب الحاكم يصدقون حدوث تورط هؤلاء الوزراء في فضيحة الفساد والرشوة، ويمكن أن نذكر هنا ما قاله الكاتب الصحفي السيد "أتیان محجوبيان (Etyen Mahçupyan)" -والذي عمل في وقت سابق مستشاراً لرئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو"- حيث يقول السيد "محجوبيان":

"إن نسبة سبعين بالمائة من الشعب التركي يؤمن بتورط الوزراء الأربعة السابقين بفضيحة الفساد والرشوة".

كما أن الكاتبة الصحفية "ناجهان ألتشي (Nagehan Alçı)" التي تُعرف باستماتتها في الدفاع عن الحزب الحاكم تعترف هي الأخرى بفضيحة الفساد والرشوة بقولها في أحد برامج التلفزيونية:

"ليس هناك أحد يدعي عدم حدوث فضيحة الفساد والرشوة".

إذن علينا أن نتساءل هنا؛ كيف يمكننا أن نقيم إغلاق ملف قضية الفساد والرشوة التي تعرف إعلامياً ب"١٧-٢٥ ديسمبر فضيحة الفساد والرشوة" وتبرئة الوزراء الأربعة السابقين وغيرهم من المتهمين ضمن قضية الفساد والرشوة من قبل القضاة الذين تم تعيينهم من طرف الحزب الحاكم للنظر في هذه القضية، في حين أن هناك أدلة ووثائق موثقة وتصريحات شخصيات معنية تثبت تورط الوزراء الأربعة السابقين وغيرهم في الفساد والرشوة في تركيا، فلا شك أننا لا يمكن أن نقيم هذا الوضع سوى بجملة واحدة وهي "إنها تبرئة سياسية للمتهمين"، أي أن السلطة الحاكمة تستر على أعمال الفساد والرشوة التي تورط فيها بعض وزرائها في الحكومة السابقة من خلال تسخير قوتها ونفوذها السياسي سواء كانت في البرلمان التركي أو الجهاز القضائي وذلك من أجل ألا تصاب سلطتها بأي أذى.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا "هل السياسة تحتل مرتبة ومكانة أعلى من الحقوق والأخلاق؟" والجواب على هذا السؤال يتطلب منا التعرف على قوانين ثلاثة جارية في الكون، أولها القوانين الطبيعية التي يسيّر النظام الكوني وفقها، وثانيها: قوانين إلهية أو قوانين وضعية بشرية، وأما ثالثها: السنن الكونية فهي تلك السنن التي تلعب دورًا محوريًا في حياة المجتمعات؛ فازدهار المجتمعات وانحدارها مرتبط بهذا النوع الأخير من القوانين، فهناك مجتمعات ترسم نهايتها المأساوية بارتكاب الذنوب والمعاصي، فينزل الله ﷻ على مثل هذه المجتمعات البلياء والمصائب فيمحقها ويزيلها عن مسرح التاريخ، ولا شك أن السلطة الحاكمة المتمثلة في الحكام والإداريين الذين وصلوا إلى سدة الحكم بتأييد من الشعب لهم الدور الرئيس في انحطاط تلك المجتمعات وانحدارها وتغييبها عن مسرح التاريخ، والله ﷻ يصف في كتابه الكريم هؤلاء الحكام والإداريين بكلمة "المترف" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾ (سورة الإسراء: ١٦/١٧)، ما الذي يجب أن نستخلصه من هذه الآية وما التفسير الأمثل لها؟ وهذا ما نجده في الحديث الذي روته السيدة عائشة ؓ: "أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمُّهُمْ شَأْنَ الْمَرْأَةِ الْمُخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَاحْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا" (١٠).

وهذا ما نراه في جميع العصور والأزمنة حيث إن الطبقة الراقية من المجتمع من أصحاب النفوذ وأولي القوة والسلطة والأثرياء تحميهم سلطتهم ونفوذهم وأموالهم من توقيع عقوبة السرقة عليهم بينما نجد الفقراء والمساكين يقام عليهم الحد والعقوبة بأبشع صورها في المجتمع ذاته، والنبي ﷺ يشير في الحديث السابق إلى أن الأمم السابقة قد أصابها الهلاك والفناء برفعهم الحدود عن الأغنياء وأصحاب السلطة والنفوذ وإقامتها على الفقراء والمساكين، فكان هذا الإجراء سبباً في زعزعة العدالة وانهيار المجتمعات، ويؤكد النبي ﷺ على هذه النقطة الهامة في حديث آخر حيث يقول ﷺ: "حَدُّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُمَطَّرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا".^(١١)

وقد وصف الدكتور "وهبة الزحيلي"^(١٢) الحدود في قانون العقوبات الإسلامي بأنها حق الله تعالى، وهذا يعني أن الجرائم التي تستوجب الحد تدخل ضمن دائرة التعدي على حقوق العامة، وبعبارة أخرى فإن عدم توقيع الحدود على مرتكبي الجرائم في المجتمع لا يعد تعدياً على حق الله تعالى فحسب بل هو تعدياً على حقوق الأمة بأكملها، ومن ثم تكون التبرئة السياسية لمرتكبي جرائم الفساد والرشوة والساحرين بآيات من القرآن الكريم أمر تستنكره العقول السليمة.

إن "حادثة الإفك" التي نعرفها جميعاً تعد مثلاً رائعاً في هذا الصدد إذ إن من أهم العبر التي يمكن أن نستنتجها من هذه الحادثة أنه؛ إذا كانت التبرئة السياسية جائزة في الإسلام لاستطاع النبي ﷺ أن يبرئ زوجته

(١١) سنن بن ماجه، الحدود، ٣.

(١٢) يعد أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة السوريين في العصر الحديث، وهو عضو المجامع الفقهية بصفة خبير في مكة وجدة والهند وأمريكا والسودان، ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق، بكلية الشريعة، كما حصل على جائزة أفضل شخصية إسلامية في حفل استقبال السنة الهجرية الذي أقامته الحكومة الماليزية سنة (٢٠٠٨م) في مدينة "بوتراجايا". (النشر)

السيدة عائشة رضي الله عنها من الافتراء الذي تعرضت له بكل سهولة ويسر بصفته رضي الله عنه رأس السلطة الإدارية الأعلى في المدينة المنورة، وعلى سبيل المثال كان بإمكانه استنكار هذا الافتراء والتخلص من هذه الوتيرة المؤلمة بأن يقول لأهل المدينة "إن هذا محض كذب وافتراء عظيم عليّ وعلى أهل بيتي يهدف إلى زعزعة وحدة المسلمين وإلحاق الضرر بالمصلحة السياسية لي وللمسلمين بصفة عامة" إلا أنه لم يفعل ذلك، ولم يستغل نفوذه وسلطته من أجل تخطي هذه الوتيرة الصعبة، ولا شك أنه رضي الله عنه إذا قال هذا الكلام لصدقه أصحابه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يعلمنا كيفية التعامل مع مثل الموقف الصعب حيث انتظر صدور قرار من مقام أعلى منه، فنزل الوحي الإلهي ليبرئ سيدتنا عائشة رضي الله عنها من الافتراء الذي وُجّه إليها.

وخلاصة القول؛ إن المجتمع الذي تتم فيه حماية أصحاب النفوذ وأولي القوة والسلطة والأثرياء ينهار آجلاً أو عاجلاً، وهذا من مقتضيات سنن الله تعالى في الأرض، ومن ثم فإن التبرئة السياسية لمرتكبي جرائم الفساد والرشوة تعد في حد ذاتها جريمة أخرى تضاف إلى الجريمة الأولى، فإن أجرى الله هذه السنة بدلاً عن رحمته ورأفته في مجتمع تستغل فيه السلطة الحاكمة نفوذها السياسي وتبرأ من خلال هذه القوة من جميع التهم الموجهة إليها؛ فعندئذ على جميع أفراد هذا المجتمع أن يخافوا مما سيحقيق بهم.

هل منظمة "غلاديو" (Gladio) (١٣) وراء تلك الفضائح...؟!

١٧ فبراير/شباط (٢٠١٤م)

على الرغم من أن فضيحة عمليات الفساد التي عرفت إعلامياً بفضيحة ١٧-٢٥ ديسمبر عام (٢٠١٣م) والتي اعتقل خلالها عدد من أبناء الوزراء ورجال الأعمال المقربين من الحزب الحاكم، فضلاً عن اتهامات الفساد والرشوة التي وجهت إلى أربعة وزراء في حكومة "أردوغان" آنذاك ضمن القضية ذاتها؛ إلا أننا لا نجد أي دليل قاطع يُثبت -كما ادّعى الحزب الحاكم والأوساط المقربة منه- أن حركة "الخدمة" أو كوادرها هم من كانوا يقفون وراء هذه العمليات.

علينا أن نعترف بأن المجموعة الإعلامية المقربة من حركة "الخدمة" قد حملت على عاتقها مهمة نشر فضيحة الفساد والرشوة التي تورط فيها الحزب الحاكم في تركيا، وإنني إذ أرى أن هذه المجموعة الإعلامية كان من الممكن أن تتعامل مع هذه القضية بشكل أخف وأبسط؛ إلا أنني أعارض بشدة الادعاء الذي يفيد بأن هذه النشرات الإعلامية تأتي ضمن مخطط يهدف إلى الإطاحة بحزب العدالة والتنمية تزامناً مع عمليات الفساد والرشوة، بل إنني أرى أن هذه النشرات الإخبارية تأتي كرد فعل طبيعي

(١٣) هو اسم منظمة سرية أنشأها حلف "الناتو" في إيطاليا عام (١٩٤٨م) عقب الحرب العالمية الثانية من أجل الحرب ضد الشيوعيين، قامت هذه المنظمة بالعديد من العمليات ضد الشيوعيين في بلدان حلف "الناتو" أو حتى البلدان المحايدة. (النشر)

تجاه قرارات الحكومة غير القانونية - وقد ألغتها المحكمة الدستورية العليا مؤخراً - والتي تقضي بإغلاق المعاهد التحضيرية التابعة لحركة "الخدمة"، والسبب الآخر من موقف هذه المجموعة الإعلامية تجاه "فضيحة الفساد" هو انتشار القلق بين أفراد حركة "الخدمة" بسبب الإجراءات التعسفية غير القانونية التي يتخذها الحزب الحاكم والاعتقالات الموسعة والتي يقودها بين صفوف أفراد الحركة، أضف إلى ذلك أن هناك غموضاً حول توقف هذه العمليات أو عدمها في الفترات القادمة.

وعندما نعود إلى حديثنا حول عدم وقوف حركة "الخدمة" وراء عمليات "فضيحة الفساد" أذكر هنا على سبيل المثال آراء عدد من الشخصيات البارزة في الحزب الحاكم والتي شغلت مناصب رفيعة في الحزب والحكومة حول ما سُمّي بـ"الدولة الموازية"، ومن بين هؤلاء السيد "حياتي يازجى (Hayati Yazıcı)" الذي يُعتبر من أهمّ الأسماء في مجلس الوزراء في الحكومة السابقة حيث يقول السيد "يازجى":

"إنني لا يمكن أن أصدق الادعاء بأن هناك "دولة موازية" تسربت إلى مؤسسات الدولة حتى تُقدّم الأدلة الكافية المقنعة التي تثبت صحته".

وفي السياق نفسه يقول السيد "إدريس نعيم شاهين (İdris Naim Şahin)" الذي وقف بجانب السيد "رجب طيب أردوغان" منذ الانتخابات البلدية التي جرت في شهر مارس من عام (١٩٩٤م) والذي شغل بنجاح منصب وزير الداخلية في الدولة في ظل حكومة العدالة والتنمية، إنه لا يصدق وجود الكيان الذي يُطلق عليه اسم "الدولة الموازية" كما أنه أدلى بتصريح أمام وسائل الإعلام أثناء إعلان استقالته من الحزب الحاكم جاء فيه:

"إن الحزب الحاكم بيد فئة صغيرة من المسؤولين".

وكما أن نداء السيد "أرطغرل يالچين باير" (*Ertuğrul Yalçınbayır*) أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية إلى رئيس الوزراء السابق ورئيس الجمهورية الحالي "أردوغان" يلقي الضوء على هذه المسألة حيث دعا السيد "يالچين باير" "أردوغان" لإثبات ادعاءاته حول "الدولة الموازية" وإحضارهم إلى المحكمة ليخضعوا إلى محاكمة عادلة.

وعندما قلت إنه ليس هناك "دولة موازية" تابعة لحركة "الخدمة" تشكلت في هيكل الدولة لا أعني ذلك أنه ليس هناك محبي ومؤيدي الحركة في مفاصل الإدارة في الدولة، وهذه الحقيقة لا تنحصر في حركة "الخدمة" لأنه من البدهي أن هناك عدد كبير من عمالي الدولة والإداريين يتسبون إلى حركات دينية مختلفة، وإذا أجرينا دراسة حول المسؤولين الإداريين والمحافظين وحتى الوزراء الحاليين نجد أن عددًا كبيرًا منهم يتسبون إلى جماعة دينية معينة، وهذا أمر طبيعي، لكن الأمر الذي نرفضه ولا نقبله في هذا الأمر هو أن ينفذ أولئك الموظفون أو المسؤولون في الدولة أوامر مشايخهم ورؤساء جماعاتهم بدلاً من تنفيذ أوامر القادة المسؤولين عنهم، أو وجودهم ضمن شبكة أو عصابة تخطط لنصب الفخاخ والإيقاع بالدولة، أو سوء استخدامهم لصلاحياتهم والتصرف بشكل غير قانوني، والأمر الذي نؤكد عليه منذ ظهور المشكلة بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة" هو؛ إذا كانت هناك مؤامرة ضد الحكومة يجب التحقيق في هذه المؤامرة في إطار القوانين المشروعة بحيث يمكن تنفيذ العقوبات ضدّ من ثبت تورّطه، ولكن ما نراه في الفترة الأخيرة أن الحزب الحاكم يتعامل مع الموظفين وأفراد الشرطة على أن تهتمهم هي أنهم من محبي حركة "الخدمة" فيكيل لهم أنواع القسوة كيلاً، فقد تم تسريح ما يقارب عشرة آلاف موظف وتشيتتهم بين مختلف المدن والبلدات وذلك دون مبرّر أو أي عملية تحقيق معهم، مع العلم أنه لا يوجد لدى الحكومة

أي من الأدلة التي تدين أولئك الموظفين، بل تعتمد على الظنّ والشبهة والإخباريات وعمليات التحقيق السرية حول الولاءات والانتماءات الشخصية، ويمكننا القول إن الحكومة تطبق "العقاب والانتقام الجماعي" ضدّ حركة بأكملها، حتى أدت بنا الأحوال إلى أن نترخّم على أيام انقلاب ٢٨ فبراير (١٩٩٧م).

وعندما نعود للحديث حول "فضيحة الفساد والرشوة ١٧-٢٥ ديسمبر" فإن بعض الناس يتساءل؛ هل جرت هذه العمليات ضمن تحقيق قضائي أم كانت مخططاً بهدف الإطاحة بالحزب الحاكم، ومع أن الرد على هذا السؤال مهم جداً فلا يمكن أن نتجاهل أن هناك أمراً أهم من هذا وهو وجوب متابعة هذه التحقيقات من قبل قضاء عادل، وإذا افترضنا أن هذه العمليات بدأت ضمن مخطط كما يدعيه البعض فإنه لا بد أن يخضع هؤلاء المشتبه بهم لمحاكمة عادلة وإلا سيقون في نظر الرأي العام مشتبهاً بهم وبالتالي لن يستطيعوا إثبات براءتهم من تلك القضايا، ولا شك أن هذا الموقف الذي يتبناه الحزب الحاكم وهو عدم قبول إحالة المتهمين إلى محاكمة عادلة يضر بسمعة الحزب ومكانته المرموقة لدى الشعب.

أرى أن التطورات التي جرت في الآونة الأخيرة في تركيا كقضية ما سمي بـ"الدولة الموازية" و"فضيحة الفساد والرشوة" وحادثة توقيف الشاحنات المملوءة بالأسلحة والذخيرة الموجهة إلى الأراضي السورية تستخدمها القوى الداخلية والخارجية كأداة فعالة ومؤثرة من أجل زعزعة الاستقرار في البلاد، وما نراه الآن من نزاع بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة" وحتى بين الحركات الإسلامية الأخرى ما هو إلا نتائج لهذه المساعي التي تبذلها القوى المذكورة آنفاً.

وفيما يتعلق برفض كل جهة التهم الموجهة إليها في الأحداث الأخيرة كرفض حركة "الخدمة" التهم الموجهة إليها على أنها تشكل كياناً موازياً في هيكل الدولة، وكرفض الحزب الحاكم التهم بالتورط في فضيحة الفساد والرشوة؛ يتساءل "عزيز يلدريم" (*Aziz Yıldırım*) رئيس نادي "فربخشة" (*Fenerbahçe*) لدى مشاركته في برنامج تليفزيوني قدمه "أحمد هاكان" (*Ahmet Hakan*) الكاتب الصحفي حيث يقول السيد "يلدريم":

"كل جهة تنفي مسؤوليتها عن التورط في عمليات التحقيق في قضايا الفساد والرشوة، إذن لا بد من وجود جهة نَقَدَت هذه العمليات، هل هي منظمة "غلاديو؟".

علمًا بأن منظمة "غلاديو" التي أشار إليها السيد "عزيز يلدريم" هي منظمة سرية أسسها "الناتو" من أجل القيام بعمليات تصبّ في مصلحته، وفي الحقيقة أن هذه المنظمة السرية لم تعد تواصل نشاطها في الوقت الحالي ولكن هناك جهات أخرى ورثت عن منظمة "غلاديو" هذه المهام والعمليات.

لا شك أن تركيا تمر بمرحلة دقيقة في تاريخها، ومن الواضح أن هناك استهدافاً مباشراً للحركات الإسلامية والحركات الدينية كافة في تركيا، وقد بدأت هذه العملية بحركة "الخدمة" وذلك بعد أن استطاعت الجهات العميقة أن تقنع الحزب الحاكم بأن الحركة تسعى جاهدة من أجل الإطاحة بالحزب وذلك من خلال مؤامرة تستهدف الأشخاص المعينين بالحكومة، ويبدو أن الحكومة قد انسأقت وراء نيران الفتنة هذه، مع العلم بأن جميع الأطراف ستكون خاسرة إذا استمر الحال على هذه الشاكلة.

أكل السحت

٥ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

إن الآية الكريمة التي وردت في سورة المائدة تلقي الضوء على مسألتي الفساد والرشوة حيث يقول الله تعالى:

﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ...﴾ (سورة المائدة: ٤١/٥) إن الكذب وأكل السحت عاملان مهمان في انحلال النظام الاجتماعي وانهاره، فالكذب هو إخفاء الحقيقة وتحريفها، أما السحت فهو أكل الحرام ويطلق على كل أنواع الكسب غير المشروع، ويرى المفسرون أن كلمة "السحت" الواردة في الآية إشارة إلى الرشوة المتفشية على وجه الخصوص، فقد سئل النبي الأكرم محمد ﷺ عن السحت؟ فقال: "السُّحْتُ: الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ" (١٤)، ويقول الإمام أبو حنيفة رحمته الله في هذا الصدد:

"إذا ارتشى الحاكم انعزل في الوقت وإن لم يعزل، وبطل كل حُكْم حُكْم به بعد ذلك".

وقيل إن السحت يأتي بمعنى؛ المال الحرام وكل ما لا يحل تناوله، وكل حرام يقبُح ذكره.

وإذا أمعنا النظر في الآية التي ذكرناها في بداية حديثنا نجد أن ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ اقترنت مع ﴿أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ وهذا يعني أن الحاكم الذي يأخذ شهادة الزور بعين الاعتبار في القضية التي ينظر فيها لا يمكن أن يصدر منه قرار عادل، وكلمة ﴿أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ الواردة في الآية تشمل كل ألوان الكسب غير المشروع من خلال المعاملات الربوية، واللصوصية المقننة، والفساد والرشوة، والاستغلال، والخداع، وبيع العرض، وتجارة الخمر والمخدرات، وفي هذا السياق لا بد أن نعترف أنه ليس من السهل للقاضي أن ينطق بالحكم العادل في قضية كِلا المتخاصمين فيها يستمرئ الكذب والرشوة، لأن القاضي مهما كان حكمه سيرفضه أحد الطرفين لما يرى أن هذا الحكم لا يصب في مصلحته.

وكان بعض اليهود والمنافقين من أهل المدينة عندما يأتون النبي ﷺ يظهرون أنهم يصدقونه في أقواله وأفعاله، ولكنهم في حقيقة الأمر يكونون في باطنهم الإنكار والجحود لما جاء به النبي ﷺ، إلا أن الله تعالى يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون، وكان هؤلاء المنافقون يرمون بذلك إلى نيل ثقة النبي ﷺ حتى لا يفتضح أمرهم ولا تتزعزع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع غير أنهم لا يرغبون في تغيير نمط حياتهم التي اعتادوا عليها والتي كانت مبنية على أكل السحت والحرام والعداوة والبغضاء، كما أنهم لا يرضون أن يتخلوا عن الملذات والشهوات التي تدمر الإنسان أخلاقياً، بالإضافة إلى كل ما سبق فإنهم كانوا يكونون العداوة والبغضاء لما جاء به النبي ﷺ من حقائق إلهية وكانوا كذلك يثيرون العداوة والنزاعات والاستقطاب بين أبناء المجتمع لكي يحافظوا على مكانتهم، وكان كسبهم غير مشروع من الناحية الأخلاقية والحقوقية، وهذا ما يُعبر عنه بـ"أكل السحت"، وقد كانوا يعيشون جَوْاً من النزاع الدائم فيما بينهم بسبب أكلهم السحت ومحاولة بعضهم التغلب وفرض السيطرة على الآخر.

والمؤسف في الأمر هو عدم تحمل رجال الدين مسؤولياتهم تجاه انتشار أكل السحت في مجتمعاتهم، فهم على العكس من ذلك -إلا من رحم ربي- كعامة الشعب لم يكفوا عن الذنوب والعداوة وأكل السحت، ومن أجل لفت الانتباه إلى الفرق بين ما يقوم به عامة الناس وما يقوم به علماء الدين فقد وصف بعض العلماء أعمال عامة الناس بـ"العمل" فيما وصفوا أعمال علماء الدين بـ"الصنع"، فالعمل هو أن يرتكب فرد من عامة الناس الحرام أو السوء دون دراية تامة بكونه حراماً، أما ارتكاب الإثم بدرجة الصنع والصنعة يكون بوعي متجذر ودراية بالأمر، وهذا هو الفرق بين السوء الذي يرتكبه العوام من الناس والتي يطلق عليها بعض العلماء "الأعمال" وبين السوء الذي يرتكبه الإداريون وعلماء الدين والذي يندرج تحت كلمة "الصنع"، فالأعمال السيئة من الفساد وأكل السحت والاستغلال والعداوة والبغضاء التي يتورط فيها الإداريون وذوو الشأن وعلماء الدين بصفتهم القدوة التي يتبعها العامة ويحذون حذوهم يؤدي إلى شرعنة هذه الأعمال السيئة وترسيخها بين أبناء المجتمع، وفي السياق نفسه يقول ابن عباس رضي الله عنه عند تفسير قوله تعالى ﴿سَمَاعُونَ لِكُذِّبٍ أَكَّالُونَ لَلسُّحْتِ...﴾ "تِلْكَ الْحُكَّامُ سَمِعُوا كِذْبَهُ، وَأَكَلُوا رِشْوَةً"^(١٥)، كما قرأ "الضحاك" هذه الآية بالنصب فقال "سماعين" بدلاً من "سماعون" وذلك نصباً لها على الذم؛ للمبالغة في ذمهم"^(١٦)، ومما ينسب إلى علي بن أبي طالب قوله رضي الله عنه في إحدى خطبه: "إن ما أهلك الذين كانوا قبلكم هو عدم نهي العلماء لهم"، ومن ثم يجب على العلماء المسلمين الذين هم بمثابة وارثي النبوة وأصحاب الرأي والمشايخ والخطباء أن يستخلصوا الدروس والعبر مما ذكرناه آنفاً وواعين بأن السلطة ليست أئمن وأغلى من حفظ الأمانة ومن مراعاة الأخلاق.

(١٥) تفسير الطبري، ٣٢٥/٦.

(١٦) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١٩٢/٢.



المحسوبية ومحاباة الأقارب

١٠ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

يذكرنا القرآن الكريم في سورتي النحل والإسراء^(١٧) بمسؤوليتنا تجاه ذوي الأرحام وذوي القربى مؤكداً على وجوب مواصلة العلاقات الأسرية وروابط القرابة على أساس الرحمة والتعاطف والتضامن والمسؤولية المادية والاجتماعية.

ولا شك أن تقصير الأغنياء في القيام بواجباتهم تجاه الفقراء بالقدر الكافي يعتبر عيباً في حقهم غير أن تقصيرهم في واجباتهم إزاء الأقارب وذوي الأرحام أشد عيباً وقبحاً، ولقد جعل الله ﷻ للإخوة والأقارب والفقراء وابن السبيل حقاً في أموال الأغنياء كما جاء في سورة الروم قال الله تعالى: ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة الروم: ٣٠/٣٨) وفي الحديث الشريف الذي رواه سلمان بن عامر رضي الله عنه يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْمِسْكِينَ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ"^(١٨)، وعلى هذا فإن النفقات المصروفة على الأقارب والفقراء وابن السبيل ليست مجرد مساعدة أو عطية بسيطة وإنما هي أداء حق واجب على كل مسلم.

(١٧) سورة النحل: ٩٠/١٦، سورة الإسراء: ٢٦/١٧.

(١٨) سنن النسائي، الزكاة، ٨٢.

وهناك أشكال عدة للقيام بالمسؤولية تجاه الأقارب والفقراء مثل تلبية احتياجاتهم الأساسية وتقديم رأس المال الكافي لأولئك الذين لديهم القدرة على العمل من أجل أن يستطيعوا تسيير أعمالهم وتزويج غير القادرين وما إلى ذلك.

إن زيارة الأقارب أو صلة الرحم تعزز الروابط الأسرية من جهة وتقوي من أواصر العلاقات بين أفراد المجتمع من جهة أخرى، بل يذهب بعض علماء الطب إلى أن زيارة الأقارب تمنع الإصابة بمرض الزهايمر، كما أثبتت الدراسات ارتفاع نسبة الإصابة بمرض الخرف لدى أولئك الذين يعيشون في عزلة منقطعين عن أقاربهم، وعلى النقيض نجد من لا يقطعون علاقاتهم بأقاربهم أو أصدقائهم بعد سن معينة يعززون قدرات ذاكراتهم المتعلقة بأحداث الماضي.

وهناك آيات قرآنية تصنف "ذوي القربى" من بين الفئات الذين يحق للشخص أن يستفيد من مالهم بعد مماتهم عن طريق الوصية، ولذا يجب على المسلم أن يفضل أقاربه على غيرهم، وهذا التفضيل يتفاوت حسب درجة القربى، ففي الحديث القدسي الذي رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ عن رب العزة: "أَنَا الرَّحْمَنُ وَهِيَ الرَّحْمُ، شَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ اسْمِي، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّتُهُ"^(١٩) نرى أن الله ﷻ يؤكد على مدى أهمية صلة الرحم، كما ينبهنا إلى أن القاطع لها منقطع من رحمة الله تعالى.

لا شك أن رعاية حقوق ذوي القربى تحتل مكانة أولى بالنسبة للمسلم وخاصة إذا كان هؤلاء الأقارب من ذوي الحاجة إلى المساعدة المادية، هذا أمر مهم لا يقبل النقاش فيه، ولكن إذا كان هناك في المجتمع أناس أشد

(١٩) سنن أبي داود، صلة الرحم، ١٣٣/٢.

حاجة من هؤلاء الأقارب ففي هذه الحالة يكون الاعتناء بهؤلاء الفقراء أولى من الأقارب، فتفضيل الفقير على القريب هنا يحول دون انتشار العvisية للأقارب وأفراد العائلة على حساب الفقراء وذوي الحاجة في المجتمع.

إن الآية التسعين من سورة النحل التي يتلوها معظم الخطباء في نهاية خطبة الجمعة تتضمن مبادئ أساسية ورسائل عالمية حيث يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل: ٩٠/١٦)

وقد أمر خامس الخلفاء الراشدين "عمر بن عبد العزيز" بتلاوة هذه الآية في ختام خطبة الجمعة لأول مرة في تاريخ الإسلام وذلك بغرض الحيلولة دون سبب أهل البيت الذي كان منتشرًا في عهد الأمويين حتى أيام توليه منصب الخلافة، ولا تزال هذه العادة الحميدة مستمرة في بعض العواصم الإسلامية حتى الآن، وأما اختيار الخليفة لهذه الآية فيستند إلى سببين رئيسيين؛ أحدهما: اشتمال الآية على رسائل عالمية وثانيهما: هو تشديدها في قوله تعالى "ذوي القربى" إشارة إلى أهل بيت النبوة، وبطبيعة الحال يمكن أن نفهم من مصطلح "ذوي القربى" في هذا المقام حق أهل البيت علينا، إلا أن الآية تشتمل أيضًا على المسؤوليات التي يحملها كل صاحب نفوذ ومال إزاء ذوي قرابته القريب منهم والبعيد.

هناك نقطة أخرى يجب ألا نغفل عنها ألا وهي أن الله تعالى قد ذكر في الآية "العدل والإحسان" قبل "إيتاء ذوي القربى"، وهذا يعني أنه يجب على المسلم ألا يحدد عن العدل بينما يراعي حق أقاربه وأن يقدم لهم الدعم المادي والمعنوي دون المن عليهم وإيذائهم وجرح مشاعرهم، ولا شك أنه ليس من العدل أيضًا أن يعين شخص في منصب وهو ليس أهل له بدعوى أنه من ذوي القربى.

إن "الواسطة والمحسوبية" في حق الأقارب ليست إحساناً لهم بل هي إساءة في حقهم، ولا شك إذا انتشرت هذه العادة في المجتمع سيؤدي ذلك إلى ظهور ما يسمى بـ"محاباة الأقارب" في إدارة الدولة.

كذلك فإن تفضيل الأقارب وذوي الأرحام على أصحاب الكفاءة والخبرة سواء في الوظائف الحكومية وإدارة الدولة أو القطاع الخاص يؤدي إلى أضرار من جوانب عدة نذكر منها:

أولاً: إن تنصيب رجل في مقام ليس أهلاً له مثله كمثل رجل يقود سيارة دون رخصة قيادة؛ فيتسبب في وقوع حوادث لا محالة ويبلغ ضرره الصالح العام.

ثانياً: إن التوسط لشخص غير مؤهل وعديم الكفاءة يعدّ إثماً لأن ذلك سيزر بالصالح العام وفي الوقت نفسه سيكون ظلماً لأصحاب الكفاءة واغتصاباً لحقهم.

ثالثاً: إن إسناد مهمة القيام بإحدى الوظائف إلى شخص عديم الكفاءة والخبرة لا يصب في صالحه حيث إنه يتولى وظيفة لم يكن يستحقها في الأصل.

وباختصار، فإن انتشار مفهوم "المحسوبية ومحاباة الأقارب" سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص يؤدي إلى عرقلة الأعمال وعدم توخيها العدل والقرارات العقلانية، فهناك فرق بين رعاية الأقارب وبين إسناد الأمر إلى غير أهله، وقد لعبت هذه المسألة دوراً محورياً في ظهور تيارين كبيرين في المجتمع الإسلامي، ولنلقي الضوء على هذه المسألة الهامة عبر تأمل هذه الآية الكريمة التي وردت في سورة الأنفال حيث يقول الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾ (سورة الأنفال: ٤١/٨)

إن ذوي القربى المذكورين في هذه الآية هم أهل بيت النبي ﷺ وأقاربه المقربون، وقد ذهب بعض علماء الإسلام إلى أن المنحدرين من بني هاشم وبني عبد المطلب يدخلون كذلك ضمن هذه الفئة المذكورة في الآية في حين أن علماء الإسلام اتفقوا على أن المشركين من أقارب النبي ﷺ كأبي لهب لا يدخلون ضمن هذه الفئة، وكان النبي ﷺ يخصص جزءاً من الغنائم قدر ما يكفي لتلبية احتياجات أقاربه المقربين طوال حياته الشريفة، وهذا الجزء كان يقدم إلى الفقراء منهم لكونهم "فقراء ومحتاجين"، ولا يقدم إلى الأغنياء منهم، وكان زين العابدين بن علي رضي الله عنه (ت: ٧٤٠م)، أحد أحفاد النبي الأطهار يقول: "ليس من حقنا أن نبني القصور ونمتطي الخيول من أموال الخمس"، إشارة إلى خمس الغنائم المذكور في الآية، وأما الإمام أبو حنيفة فقد ذهب إلى أن نصيب هذه الفئة سقط أو ألغي بوفاة النبي ﷺ.

وقد ظهرت خلافات بين علماء المسلمين بشأن هذه المسألة بعد رحيل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وعلى سبيل المثال فقد ظهر خلاف بين خليفة المسلمين أبي بكر رضي الله عنه وسيدتنا فاطمة رضي الله عنها حيث طلبت السيدة فاطمة رضي الله عنها أن تخصص لها أرض "فدك" باسمها كميراث من والدها رضي الله عنه، إلا أن الخليفة أبا بكر الصديق رضي الله عنه رفض هذا الطلب بدعوى أن الأنبياء لا يُورثون شيئاً وإن ما يتركونه من الأموال يكون في حكم "الصدقة"، وعلى هذا فقد حكم الخليفة أن السيدة فاطمة وأبناءها يمكنهم الانتفاع من هذه الأرض دون امتلاكها^(٢٠).

وبالرغم من وضع الحكم على هذا الأساس فقد شهد التاريخ تخصيص موارد مختلفة من الميزانية العامة للدولة وتقديم الهدايا

(٢٠) انظر: صحيح البخاري، المغازي، ١٤.

والعطايا إلى أفراد أهل البيت من ذرية سيدنا الحسن أو الحسين الملقين بـ"الأشراف" ﷺ، كما حافظ سلاطين الدولة العثمانية حتى آخر مراحلها على هذا التعامل حتى إنهم وسعوا نطاق هذه المساعدات والعطايا حيث وزعوا المخصصات بشكل منتظم على سكان مكة المكرمة والمدينة المنورة وفقراء الحرمين الشريفين وذلك عبر إرسال قافلة المحمل الشريف^(٢١) التي حملت الأموال إلى سكان هذه البلدان، وقد استمرت هذه العادات عدة فترات في التاريخ العثماني.

وأما علماء الشيعة فيرون ضرورة تخصيص الخمس من جميع الكسب وإيرادات الدولة فضلاً عن الغنائم التي حصلت عليها الدولة للأئمة الاثنا عشر المنحدرين من نسل النبي ﷺ وبعد انقطاع هذا النسل يجب تخصيص هذه الأموال لمن يُلقب بـ"آية الله" باعتبارهم وكلاء عنهم في وضع الأحكام والاجتهاد في الفقه الإسلامي، وقد استمر العمل بهذا الحكم منذ فترة الركود التي مرت بها الأسترتان "الصفوية" و"القاتشارية" خلال المرحلة الانتقالية في إيران إلى اليوم، وقد أفضى هذا الأمر إلى سيطرة رجال الدين على موارد مالية ضخمة ومزاولتهم لأنشطتهم بشكل مستقل عن السلطة السياسية، وفي القرن الماضي قد أقر "آية الله البروجردي" وهو شيخ "آية الله الخميني" بجمع أموال الخمس في مؤسسة معينة وتوزيعها على أشخاص معينين من خلال تلك المؤسسة، ونستخلص من ذلك كله أنه يجب على المسلم أن يراعي حقوق ومصالح أقاربه ومساعدتهم مادياً إذا كانوا في حاجة إلى المال بقدر الإمكان، ولكن هذه الرعاية والمساعدة لا تعني التوسط لصالحهم من أجل وصولهم إلى

(٢١) ولمزيد من المعلومات حول هذه القوافل التي سميت بالمحمل الشريف يمكنكم الرجوع إلى كتاب "المحمل الشريف ورحلته إلى الحرمين الشريفين" الذي طبعته دار النيل للنشر والتوزيع. (النشر)

وظائف معينة وهم ليسوا أهلاً لهذه الوظيفة وليست لديهم كفاءة لازمة ليستحقوا تولي هذه الوظيفة.

وأما الأمر الآخر الذي نستخلصه مما سبق أن المقصود من كلمة "ذوي القربى" الواردة في الآية السابقة هم أهل بيت النبي ﷺ، وقد أمر الله تعالى في هذه الآية تخصيص جزء من بيت مال المسلمين لهم، إلا أن الإمام أبا حنيفة كما ذكرنا آنفاً قد ذهب إلى أن هذا الحكم قد نسخ بعد وفاة النبي ﷺ، وبناء على ذلك الحكم؛ إذا أراد أحد أن يساعد أقاربه الفقراء لا يجوز له أن يصرف المال من ميزانية الدولة بل يجب عليه أن يتبرع عليهم من ماله الخاص.

ولا شك أن أبرز العوامل التي تفضي إلى تدهور النظام الإداري والسياسي والاجتماعي بالدولة هي تشكيل نظام في الدولة يستند على صلات القرابة والمواطنة والعلاقات العرقية والمذهبية والحزبية.

وإذا تأملنا في هذه المسألة على المستوى الفردي والعائلي سنجد أن الأقارب هم سبب اختبار وفتنة لأصحاب القوة والسلطة على أساس أن جبههم يمثل ضعفاً فطرياً لدى أي إنسان، وقليل أولئك الذين نجحوا في هذا الاختبار ولم يستسلموا للضعف الفطري لديهم، وأما إذا وسعنا نطاق التأمل على المستوى الإداري فإن محابة الأقارب التي تستند في الأساس إلى العصبية تتحول بمرور الزمن إلى وسيلة لإقامة سلطة قمعية تخدم أمن السلطة وإدامتها.

إن مسألة "محابة الأقارب" أو "محسوية الأقارب" التي يُطلق عليها في الغرب "نيبوتيزم" (*Nepotizm*) هي من أكبر المشاكل الاجتماعية التي نواجهها في الآونة الأخيرة في تركيا، وكان البابوات في عصر النهضة يعينون أبناء إخوتهم (*Nepos*) في أعلى المراتب الوظيفية، ومن هنا اشتق

مصطلح "نيوتيزم" في الغرب الذي يأتي بمعنى "المحسوية"، وهذه المشكلة نصادفها بشكل أكثر في البلدان التي تحكمها السلطات الوراثية وحتى الدولة العثمانية قد عانت من هذه المشكلة في فترات معينة من تاريخها العريق.

إن انجذاب الإنسان تجاه أقاربه أمر فطري، ورعايتهم والسعي من أجل مساعدتهم كذلك أمر محمود، ولكن ما نتحدث عنه هنا هو تحول هذا الحب للأقارب إلى محاباتهم على حساب غيرهم من الناس.

وكانت أول حرب أهلية كبيرة وصراع دامٍ على السلطة في التاريخ الإسلامي قد وقعت في النصف الثاني من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث كانت رغبة بني أمية في تأسيس منظومة قائمة على محاباة الأقارب وإبعاد القبائل الأخرى والبدو القادمين من البادية عن السلطة؛ تعد من أهم الأسباب التي أدت لظهور ذلك الصراع الدموي في العالم الإسلامي آنذاك، ومن أجل فهم الأسباب المفضية إلى هذا الصراع علينا أن نلقي نظرة سريعة على الوضع الاجتماعي وقتذاك، فقد جرت هجرتان كبيرتان في تلك الفترة، الأولى كانت في السنوات التي أعقبت هجرة النبي صلى الله عليه وسلم التي وقعت في عام (٦٢٢م) حيث وفدت القبائل العربية المجاورة إلى المدينة واستقروا فيها بتشجيع من النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الهجرة الثانية فكانت في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما حث المسلمين البدو المتشتمين في شبه الجزيرة العربية على الهجرة إلى المدينة المنورة وأماكن العمران الأخرى ليسكنوها ويقطنوا فيها، غير أن المعاناة التي واجهتها القبائل البدوية عند تخليهم عن عاداتهم وتقاليدهم السابقة، واستيلاء بني أمية على مناصب الدولة عبر نظام يتبنى محاباة الأقارب قد أديا إلى استقطاب فئات المجتمع وتصنيفهم ومن ثم ظهور صراع داخلي بين أبناء هذه

المدن، كما أن من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الشيعة والخوارج في العالم الإسلامي هي تلك السياسات التي تستند إلى محابة الأقارب أو المحسوبة والتي كان يتبناها بنو أمية في إدارة الدولة.

وأعتقد أن هناك وجه شبه كبير بين تلك الفترة التي ذكرناها أنفاً والفترة التي نعيشها في تركيا، حيث تجرى في بلادنا منذ عام (١٩٥٠م) هجرة كبيرة من القرى ومراكز التجمع الصغرى إلى المدن الكبرى، والسبيل الوحيد لتواءم هؤلاء السكان مع النظام القائم في المدينة هو توزيع الثروات وتقسيمها بشكل عادل، والمقصود بالعدل هنا مراعاة العدالة الاجتماعية عند توزيع الموارد البشرية والمادية في كافة المجالات الاجتماعية والقضائية والاقتصادية واعتبار الكفاءة والخبرة عند توظيف الناس في المناصب وتقديم الخدمات مع مراعاة متطلبات المجتمع والتخطيط السكاني.

وأعتقد أن السبب الرئيس للشرخ الاجتماعي العميق الذي نعيشه اليوم في تركيا هو إهمال الحزب الحاكم لمبدأ العدالة أثناء مسيرته في طريق التنمية، وعدم تأسيسه العدالة بين المتدينين وغيرهم من شرائح المجتمع التركي من العلمانيين والعلويين والأكراد وغير المسلمين.

لكنني أرى أنه ليس من قبيل الإنصاف تحميل حزب العدالة والتنمية وحده مسؤولية عدم إقامة العدل في البلاد، فقد علمتنا التجربة التي عشناها مع الحزب الحاكم خلال فترة زمنية تتجاوز ثلاثة عشر عاماً أن الحركات الإسلامية في تركيا لم تكن متمتعة بالمعلومات والتحليلات السليمة والصحيحة حول السياسة والدولة ولم تهتم جيداً بمفهوم العدالة التي جاء بها الإسلام طوال نضالها الذي استمر قرناً من الزمان، كما تبين لنا خلال هذه التجربة أن زعماء الحزب الحاكم الذين وصلوا إلى سدة

الحكم بتأييد من كافة الحركات الإسلامية في تركيا تقريبًا والذين يصفون أنفسهم بأنهم من المتدينين والمحافظين غير راضين عن إشراك غيرهم في السلطة، ويسعون لاستغلال السلطة ومواردها لصالحهم ولصالح المقربين منهم، مغتصبين حقوق الآخرين بدون وجه حق كما فعل بعض أسلافهم في الماضي.

إن المحسوبية ومحاباة الأقارب تظهر في المجتمع حين تغيب العدالة.. والأقارب نوعان: ذوو الأرحام وذوو القربى، والمحاباة التي أقصدها هي التي تشمل كلا النوعين من الأقارب بالإضافة إلى الموالين من الإعلاميين وغيرهم، وهذا النوع من المحاباة والمحسوبية تتشكل من الأسرة في الدرجة الأولى، والثانية ذوو القربى، والثالثة الوحدة القومية، والرابعة الأهالي من نفس المدينة، والخامسة أهالي المنطقة، وأما الفريق الموالي للسلطة فهم الذين يحتلون الدرجة الأخيرة من هذه السلسلة، ومع أن نظام المحسوبية ومحاباة الأقارب وسيلة لتقاسم الثروات بطريقة غير عادلة إلا أنها تعتبر وسيلة جيدة لضمان البقاء في السلطة.



جريمة الكسب غير المشروع

٣٠ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

إن الآية ١٨٨ من سورة البقرة والآية ٤٢ من سورة المائدة تلقيان الضوء على مسألتي الفساد والرشوة، وفي السطور القادمة سنتناول بعد عون الله تعالى الآية ١٨٨ من سورة البقرة حيث يقول الله تعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: ١٨٨/٢)

إن كلمة "الباطل" الواردة في الآية تطلق بمعنى الفاسد والضائع والذي يسقط حكمه ولم يترتب عليه الأثر المطلوب منه، وأما كلمة "الإدلاء" فتطلق على إرسال الدلو وإلقائه في البئر، كما أطلق البعض الرشوة على الدلو أو الحبل، ويقول ابن سيده عند شرحه كلمة "الإدلاء"، "وإنما حملناه على الدلو لأنه يوصل به إلى الماء كما يوصل بالرشوة إلى ما يطلب من الأشياء".

ولا شك في أن ورود هذه الآية ضمن الآيات التي تبين أحكام الصيام من سورة البقرة أمر ذو مغزى عميق، ففي الوقت الذي يمتنع فيه المسلم عن تناول الطعام الذي اكتسبه بالمال الحلال وبالطرق المشروعة وهو صائم فكيف له أن يفكر في أكل أموال اكتسبت بطرق غير شرعية أو حتى حقوق الآخرين وثرواتهم!؟

إن تداول العملات والتعاملات المالية وتوزيع الأموال تعد من أهم الأمور في الحياة الاجتماعية.

كذلك إن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تخلو من التعاملات المالية وتوزيع الخدمات بين أبناء المجتمع، فانقال هذه الأموال والثروات بين أبناء المجتمع يعتبر من أهم أسباب الثراء لدى فئة معينة من المجتمع، والتجارة كذلك تعد من ضمن الوسائل التي من شأنها الحصول على المال بالمبادلة بهدف الربح، غير أن هذه العملية يجب أن تعتمد على أساس محدد وإطار مشروع، فمن يأخذ البضاعة من مكان وينقلها إلى مكان آخر يؤدي خدمة مهمة بين المنتج والمستهلك، وبالتالي فمن الطبيعي أن يضيف هذا الناقل مبلغاً من المال كربح على سعر البضاعة، كما أن دفع أجر مقابل هذه الخدمة أو الجهد المبذول أمر ضروري، ولكن هناك طريق آخر لكسب المال والذي أشارت إليه الآية الكريمة التي ذكرناها في مطلع حديثنا بكلمة "الباطل" والتي نؤولها بالرشوة وهي عبارة عن تداول الأموال بطرق غير مشروعة ومخالفة للشرع.

إن تبادل الأموال من خلال الطرق غير المشروعة يعتبر مكسباً غير مشروع، وهناك أنواع من هذا الكسب غير المشروع كالسرقة، والابتزاز، والفساد والرشوة، والاختلاس، والربا، والميسر، والسوق السوداء، واستغلال السلطة للمصالح الشخصية، والغش، والخداع، والوساطة والمحسوبية، والمحاباة وخيانة الأمانة وما إلى ذلك...

أما عبارة ﴿...وَتُذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ...﴾ الواردة في الآية الكريمة فتعني الحصول على الكسب غير المشروع من خلال وساطة أصحاب النفوذ والمناصب العالية في الدولة، وهذه العملية تجرى على صورتين؛ إحداهما: تقديم رشوى إلى المسؤولين من أجل مصادرة أموال الآخرين

أو نهب المصادر العامة للدولة، وثانيهما: تقديم مال أو متاع أو بضاعة إلى المسؤولين لتسهيل عملية الحصول على خدمة معينة، ومن المقاصد التي ترمي إليها الآية الكريمة هي منع الشخص من أن يدلي بماله إلى الحكام والحث على الدفاع عن الحقوق التي حددها القانون من أجل الحصول على المصالح الشخصية المشروعة، ومكافحة الرشوة إن كانت تعاملات الدولة تجرى بهذه العملية غير الشرعية، كما أن تحريم استغلال القوانين والجهاز القضائي لصالح شخص دون وجه حق، وتقديم الرشاوى إلى الحكام والمسؤولين لهذا الغرض ليعتبر من أهم المقاصد التي ترمي إليها الآية الكريمة.

وقد يبدو استغلال المحاكم والقوانين والقضاة توافقاً مع القانون من الناحية الشكلية والصورية، غير أن هذا لا يعني أن الأعمال التي تجري في هذا الإطار تتواءم مع روح القانون أو أن العدالة قد أخذت مجراها أو أن صاحب الحق قد استرد حقه، وفي هذا الصدد يقول أبو هريرة رضي الله عنه في حديثه الذي رواه عن رسول الله ﷺ: "لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم" (٢٢).

وكلمة "الحكام" الواردة في الآية الكريمة والتي تنهى عن تقديم الرشاوى إليهم لا تنحصر على الحكام فحسب بل تشمل كذلك جميع الإداريين وأصحاب القرارات والمناصب في السلطة، وعلى هذا فإنه يحرم على جميع أصحاب المناصب والقرارات أن يقبلوا الهدايا مقابل إنجاز عمل معين، ذلك أن أحدًا لا تأتيه الهدايا وهو جالس في بيته، والرسول ﷺ قد غضب غضبًا شديدًا عندما قبل الصحابي "ابن اللثبية" رضي الله عنه هدايا منحت له بينما كان مكلفًا من قبل النبي ﷺ بتحصيل أموال الزكاة،

وقال ﷺ: "فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خُوَازٌ، أَوْ شَاةً تَبْعُرُ"^(٢٣).

وفي رواية أبي أمامة رضي الله عنه يقول النبي ﷺ: "مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ بِشَفَاعَةٍ، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ"^(٢٤).

(٢٣) صحيح البخاري، الهبة، ١٥.

(٢٤) سنن أبي داود، البيوع، ٨٢.

تَبْرِئَةُ النَّفْسِ

٢٧ فبراير/شباط (٢٠١٤م)

قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾
(سورة النجم: ٥٣/٣٢).

لا شك أن الله ﷻ يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فالإنسان مهما حاول تبرئة نفسه، فإن الله يعلم ما في داخله وما اقترفه من ذنوب، يعلم كذلك ما يجول في ذهنه وخلده.

غريبة هي نفس الإنسان إذ تزين له كل شئ، فيستبيح كل ما يحلو له من عمل وإن كان محرماً على الآخرين، والأغرب أنه يحاول شرح ذلك بعقلية يراها صحيحة لشرعنة أفعاله، ولكن مهما أقنع الشخص نفسه، ومهما حاول تبرئة ذاته أمام الناس، حتى إذا جعل العالم كله يصدقه، فإن هناك من يعلم خبايا ذلك الإنسان، ويعلم نياته وخفاياه، ألا وهو الله رب العالمين.

إذا تعرّض الإنسان لآتهامٍ ووقع تحت الظنّ أو الشبهة، وكان هو بريئاً منها بالفعل؛ ينبغي له أن يتعامل مع تلك الادعاءات برحابة صدرٍ ويرضى بالتحقيقات والقانون والمحكمة إلى أن تثبت براءته.

ولا شك أن أفضح حالة للإنسان في ميدان الحشر أن تضاف سيئات الآخرين إلى ميزان أعماله، وإن كان قد أنقذ نفسه من الحساب في هذه الدنيا الفانية، فلن تُعطى له هذه الفرصة يوم الحساب الأكبر.

ومن المسلم به أنه يمكن أن يتعرّض أناس - لا سيما ذوي المناصب العليا في الدولة - لافتراءات وتُهم، وليس ببعيد أن يُدبّر خصومهم السياسيون مؤامرات للإطاحة بهم، ولا ننسى أن الغاية العظمى من الافتراء هي تزكٍ علامةٍ سوداءٍ على جبين الخصم، كما يهدف الافتراء أو الاتهام الكاذب إلى خلق علامات استفهام حول شخصية المفترى عليه لتعكّر أذهان الناس، لذلك فالواجب على المرء الذي يتعرض لمثل هذه التهم هو السعي لتبرئة نفسه من خلال الطرق المشروعة والمعتّرف بها.

والنبي ﷺ الذي هو قدوة حسنة لنا في جميع أمورنا الدنيوية والأخروية يرشدنا كذلك في هذه المسألة بتعامله الحكيم في حادثة الإفك التي تعرضت لها سيدتنا أم المؤمنين عائشة ؓ، وخلاصة الحادثة عندما كان المؤمنون في طريق العودة من إحدى الغزوات تأخرت سيدتنا عائشة ؓ عن الركب، مكثت مكانها تنتظر أن يعودوا إليها، وفي هذه الأثناء مر بها أحد أفاضل أصحاب النبي ﷺ، فحملها على بعيره وأوصلها إلى المدينة، فاستغل المنافقون هذا الحادث ونسجوا حوله الإشاعات الباطلة، وأوقعوا في الكلام معهم رجالاً من المسلمين.. فأتهمت إثر ذلك إفاً وبهتاناً أم المؤمنين عائشة ؓ، ولا شك أن النبي ﷺ كان يثق الثقة التامة بزوجته، ولكن راح هذا الادعاء يعكّر أذهان الناس، ولذا كان لا بد من إظهار الحقيقة، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا أو لم يكن بوسع الرسول ﷺ كرئيس دولة أن يقول هذا بهتان عظيم وجرم جسيم عليّ وعلى

أهلي ويُنهي الأمر؟ بلى؛ لكنه لم يفعل ذلك، بل راح ينتظر الوحي من الله ﷺ لتبرئة زوجته من هذه الطعنة، وقد عانى كثيرًا خلال هذه الفترة... ثم نزل الوحي من الله موضحًا ومبرئًا سيدتنا عائشة ؓ في سورة النور من الآية: ١١ إلى ٢٠.

إن مهمة "المؤسسة القضائية" هي إصدار الحكم.. والحاكم (القاضي)، والمحكمة، والمحاكمة، كلمات كلها من جذر واحد، كما أن العدالة تؤسس بالحكم الصحيح، وإن الحكم الذي يسعى إلى تأسيس العدالة، ضمان لإعادة الحقِّ لصاحب الحقِّ، إذن؛ حيادية الحاكم (القاضي) والمحكمة واستقلالتهما واجب لتأسيس الحكم الصحيح، ولكن إذا كان المشتبه به هو الذي يعين حاكمه (القاضي)، وثبتت براءة هذا المشتبه به بقرار حاكمه (قاضيهِ)، ألا يبقى في نظر الناس هذا الشخص "مشتبهًا به" إلى يوم يُبعثون؟

لا بد هنا من التنويه بأن كل فعل إجرامي لم يُحاسب عليه صاحبه في هذه الدنيا، سيحاسب عليه حتمًا في الآخرة أضعافًا مضاعفة، وإن رسولنا الكريم ﷺ هو المثل الأعلى لنا في هذا الشأن، إذ جاء في الطبقات عن عبد الله بن سعد ؓ، أنه ﷺ لَمَّا اشتد عليه المرض خرج إلى الناس ويَدُّ على الفضل بن العباس ويَدُّ أخرى على علي بن أبي طالب ؓ، وعندما وصل إلى المسجد اعتمد على المنبر، ثم أمر سيدنا بلال الحبشي ؓ أن يؤدِّن في الناس ليجتمعوا حتى يوصيهم وصيته الأخيرة.

راح بلال وأدَّن في الناس... بعد فترة قصيرة امتلأ المسجد، عندها قام ﷺ واستهلَّ خطبته بالحمد والثناء ثم قال: "يا أيها الناس، إِنَّهُ قَدْ دَنَا مِنِّي حُقُوقٌ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ كُنْتُ أَصَبْتُ مِنْ

عَرِضَهُ شَيْئًا فَهَذَا عَرِضِي فَلْيَقْتَصَّ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ كُنْتُ أَصَبْتُ مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا
فَهَذَا بَشَرِي فَلْيَقْتَصَّ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ كُنْتُ أَصَبْتُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَهَذَا مَالِي
فَلْيَأْخُذْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ أَوْلَاكُمْ بِي رَجُلٌ كَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَأَخَذَهُ أَوْ
حَلَّلَنِي فَلَقَيْتُ رَبِّي وَأَنَا مُحَلَّلٌ لِي" (٢٥).



الفرق بين السرقة والفساد

٢٧ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٤م)

تناول الفيلسوف والأكاديمي الماليزي الراحل السيد "حسين العطاس" "عجلة" الفساد والرشوة" في بلده "ماليزيا"، إضافة إلى "إندونيسيا" و"الهند" و"باكستان"؛ فقدّم لنا في هذا الموضوع معلومات تثير دربننا^(٢٦).

ويظهر لنا التحليل الدقيق الذي أجراه "العطاس" أن وقائع الفساد في تركيا تطورت وفق أسباب وعوامل مماثلة لوقائع الفساد التي ظهرت في تلك البلاد المذكورة أعلاه، حيث درس ذلك الأكاديمي حوادث الفساد التي وقعت أثناء الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات المتحضرة، وبطبيعة الحال فهذا لا يعني أن الدول الغنية اقتصادياً ليس بها فساد إذ إن هناك ديناميكيات مختلفة للفساد في تلك البلدان، كما أن العقوبات الاجتماعية والقانونية تفرّض بشكل مختلف.

إن أعمال الفساد قد ظهرت في جميع العصور والأزمنة عبر تاريخ البشرية، ولقد تناول المفكرون هذا الموضوع وبحثوا عن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد والرشوة، فيقول المصلح الصيني "وانج أنشي" (Wang Anshi) " (١٠٢١ - ١٠٨٦م):

(٢٦) العطاس، "دور الرشوة في انهيار المجتمعات"، ترجمه إلى التركية: السيد "جودت جريت"، (١٩٨٨م) - إسطنبول.

"إن هناك عاملين يؤديان إلى الفساد، وهما "الإنسان السيئ والقانون السيئ"، أما أخطر ما في هذا الأمر فهو سيطرة طائفة متدنية أخلاقياً على زمام الحكم، حيث تتوالى وقائع الفساد في كل أركان التسلسل الهرمي للدولة تزامناً مع أنشطة هؤلاء في مؤسسات الدولة، فإذا قامت السلطة الإدارية بانتهاك القوانين أو تفسيرها بما يحلو لها وأقدمت على إصدار قوانين تسهم في انتشار الأخلاق السيئة بين أبناء المجتمع سيؤدي ذلك لا محالة إلى انهيار المجتمع بشكل كامل".

أما المؤرخ ابن خلدون فيعزو أحد أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث وقائع الفساد إلى اختيار الحكام من بين الذين يميلون إلى حياة الترف والرفاهية، فهؤلاء الحكام والموظفون الحكوميون الذين يميلون إلى حياة الرفاهية والترف أكثر من غيرهم يقدمون على أعمال الفساد وذلك من أجل تمويل هذا النوع من الحياة، غير أن هذه الممارسات تؤدي بمرور الزمان إلى نشوء أزمات اقتصادية في هذا البلد كما يؤدي إلى انتشار الفساد في جميع هياكل الدولة.

إن الفساد كالسرطان، ما إن يصيب بنية الدولة إلا ويتغلغل وينتقل إلى كل أعضائها، ويركز الفيلسوف العطاس عند تناوله مسألة الفساد على ثلاثة مصطلحات وهي؛ الرشوة والاستبداد والواسطة، وفيما يلي سنحاول عرض الفروق بين الفساد والسرقة:

أولاً: إن عمليات الفساد يتورط فيها أكثر من شخص بخلاف السرقة والاختلاس فإنها تتم في الغالب من قبل شخص واحد.

ثانياً: السرية هي الأساس في الفساد كما هي الحال في السرقة، لكن إذا كان لدى الذين تورطوا في الفساد داعمون أقوياء فلا يبقى هناك حاجة إلى السرية.

ثالثًا: يقوم الفساد على المصالح المتبادلة والتعاون المشترك وهو ما لا مكان له في السرقة.

رابعًا: المتورطون في الفساد يهيئون غطاء قانونيًا لما يمارسونه من أعمال غير شرعية وأما السارق فليس في حاجة إلى ذلك.

خامسًا: يمتلك المتورطون في الفساد قوة داعمة للوصول إلى أهدافهم وتمثل هذه القوة عادة في السلطة والنظام الإداري في الدولة، غير أن السارق ليس في حاجة إلى القوة السياسية أو الإدارية.

سادسًا: أية عملية فساد تتطلب خداع المجتمع والاحتيال عليه، ويعتبر "العطاس" أن توزيع السياسيين مساعدات مالية وغذائية قبيل فترة الانتخابات بغرض الحصول على أصوات الناخبين وتأييدهم لون من ألوان الفساد.

سابعًا: الفساد يقَدِّم مصلحة فرد أو مجموعة من الأفراد على مصلحة المجتمع؛ وعليه، يتحول نظام محاباة الأقارب والمحسوبية بالدولة إلى عجلة تدور حول مصلحة أشخاص وجماعات بعينها.

ثامنًا: بينما تلحق السرقة أضرارًا بالأشخاص أو الأماكن التي تتعرض لها كالمنازل والمكاتب وغيرها، فإن الفساد يضر بالمصلحة العامة للمجتمع بأسره.

وإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية العقل والمنطق بغض النظر عن الناحية القانونية فإن "الفساد" يختلف تمامًا عن "السرقة"، فالسارق يأخذ ما يملكه الآخرون خلسة، لكن هذا لا يعني أن المتورط بالفساد لا يستولي على أموال أو مصادر الآخرين أو المال العام، وفي رأبي أن استيلاء الفاسد على أموال مملوكة للآخرين يعد ضمن "سرقة نوعية"، لكونها مخالفة

للأخلاق والقانون وهو أخطر وأضر من السرقة التي نعرفها جميعاً بهذا المعنى.

عندما يكون مفهوم "تسهيل الإجراءات القانونية" هو العنصر الأساسي في نظام يقوم على الفساد والرشوة، فإن الشركات الكبرى في هذا البلد بعيداً عن أدائها الحقيقي والفوائد التي حققتها للصالح العام فإنها ستحصل على مصالح عظيمة أكثر مما تستحقها، وإذا سأل القارئ الكريم "إذن من الذي سيتحمل الأضرار التي ستترتب عليها هذه العملية؟" فإنني أجيب عليها بعبارة واحدة "إنه المجتمع بأسره"، وهذا سيفضي في نهاية المطاف إلى مواصلة الطبقة التقليدية زيادة نفوذها وقوتها الاقتصادية والسياسية في البلاد أو ظهور فئات جديدة في المجتمع تهدف إلى الوصول إلى سدة الحكم بطرق شرعية أو غير شرعية وغايتها الأساسية بسط الهيمنة في البلاد والحصول على الثراء السريع.

وفي النهاية أود أن أطرح سؤالاً: كيف للإنسان الذي يصف نفسه بالتدين أن يتورط في أعمال الفساد والرشوة في مجتمع يعاني أصلاً من هذه الممارسات غير القانونية؟



الفصل الرابع:
من على الحق؟





أكلت يوم أكل الثور الأبيض (٣٧)

١٢ يونيو/حزيران (٢٠١٤م)

لا شك أننا بحاجة ماسة إلى الجدية في محاسبة النفس معترفين بأن

العالم الإسلامي يعاني اليوم حالة من العجز وقلة الحيلة.

(٢٧) المقولة الشهيرة "أكلت يوم أكل الثور الأبيض" تعود إلى قصة خيالية تعبيرية، وهي أنه ذات يوم دخل الغابة أسد وعندما أحس بالجوع ذهب للصيد في الغابة فوجد ثلاثة ثيران؛ أبيض وأحمر وأسود، فحاول الأسد أن يهجم عليهم ليأكل أحدهم فهاجمته الثيران الثلاثة مجتمعة فهزموه وخرج من المعركة مجروحاً، وأحس الأسد أنه لن يقدر على أكل أي من الثيران ما دامت مجتمعة فقرر الأسد تفريقهم للثيل منهم، وذات يوم ذهب الأسد للثيران وعندما رآته استعدت لمهاجمته، فقال لهم: "لقد جئتمكم أعرض عليكم صداقتي فتنحن جيران في هذه الغابة"، قالت الثيران: "ولكننا أعداء وأنت تريد أكلنا وسبق وهاجمتنا لتأكلنا"، قال الأسد: "كان ذلك في الماضي أما اليوم فأنا لا أريد سوى صداقتكم فلقد أحببتكم وأريد أن أكون معكم دائماً"، قالت الثيران: "لقد أسأنا فهلك أنت من اليوم فصاعداً أخ لنا"، ومرت فترة من الزمان فانفرد الأسد بالثور الأسود والثور الأحمر وقال الأسد: "إننا إخوة وأنتم تعلمون مدى حبي لكم وخوفي عليكم وإخلاصي في نصحتكم"، قال الثوران: "نعم، أنت أخ لنا ولم نر منك سوى الإخلاص في الأخوة خلال الفترة الماضية"، وعلى هذا قال الأسد: "إن لوني أحمر ولونكم الأسود والأحمر يسهّلان علينا الاختفاء عن عيون الصيادين أما الثور الأبيض فمن السهل أن يراه الصيادون مما يعرضنا جميعاً للخطر وإنني أنصحكم لخوفي الشديد عليكم" قال الثوران: "الحق معك فيما تنصحننا"، قال الأسد: "أنصحكم أن تتركوني أكل الثور الأبيض حتى لا يكشفنا لونه للصيادين فهلك جميعاً"، قال الثوران: "هو لك فافعل به ما تريد"، وانفرد الأسد بالثور الأبيض وأكله، ومرت فترة من الزمان فانفرد الأسد بالثور الأحمر وقال له: "إننا أبناء عمومة ألا ترى أن لوني مثل لونك ويمكننا التخفي بكل سهوله عن أعين الصيادين ولكن الثور الأسود غريب عنا ألا ترى اختلاف لونه وإني أخاف أن يكشفنا للصيادين فهلك جميعاً"، قال الثور الأحمر: "الحق معك لونك مثل لوني فعلاً ومن المؤكد أننا أبناء عمومة فماذا نفعل مع الثور الأسود"، قال الأسد: "أرى أن تتركني أكله فيبقى أنا وأنت فقط ونستطيع التخفي في الغابة فنحن من نفس اللون ولا يستطيع الصياد رؤيتنا"، فانفرد الأسد بالثور الأسود فأكله، ومرت فترة من الزمان وجاع الأسد فقرر أن يأكل الثور الأحمر وعندما أحس الثور الأحمر بذلك، قال للأسد: "ألسنا أبناء عمومة كما قلت لي أو ليس لوني مثل لونك ألم أترك تأكل الثور الأبيض والأسود لنحيا سوياً في أمان"، قال الأسد: "وكيف نكون أبناء عم وأنت طعام لي وقد رنا أن نكون أعداء وهل بين الفريسة والصياد أخوة"، وعلى ذلك قال الثور الأحمر: "الحق معك فقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض".

وفي الحقيقة إننا نشاهد مشكلات سياسية اجتماعية في شتى بقاع الأرض وهذه المشكلات تتحول أحياناً إلى صراع دموي، لكن لا يمكن عقد مقارنة بين المشاكل الاجتماعية والسياسية الواقعة في أي بقعة في العالم مع تلك التي يعيشها العالم الإسلامي الذي يمرُّ بأكمله تقريباً بأزمة كبيرة، كما أن بعض المناطق المحيطة بتركيا تحوّلت إلى بحيرات من الدماء، وليس هناك بلد إسلامي تقريباً إلا وفيه أزمات تزعزع استقراره وأمنه، ولقد تبين لنا بدهاءة أن الاستقرار والأمن الذي حققته الأنظمة البعثية في العراق وسورية في الماضي ما هو إلا استقرار سطحي سرعان ما يتدهور، والفئات المجتمعية التي تبدو كأنها تعيش جنباً إلى جنب، ينفصل بعضها عن بعض ويتفكك أيما تفكك ما إن تقع أي هزة في النظام القمعي، حتى تبدأ بعدها حالة من الاستقطاب والصراع، ولقد سقطت أنظمة قمعية كانت أكثر صلابة من تركيا، فترى مثلاً الاتحاد السوفيتي الذي ظلّ صامداً خلف "الستار الحديدي" سبعين عاماً، وفي النهاية تفكك وانتهى عهده، وقد وقعت مشاكل كبيرة، لكن الصراعات التي شهدتها ساحات النزاع في العالم لم تكن وخيمة وثقيلة ومدمرة وقاسية، كذلك التي وقعت في العالم الإسلامي.

يبدو أن هناك مشكلات يجب علينا التركيز على حلها، وهذه المشكلات ضربت بجذورها في أعماق تاريخنا القديم، وإذا قارنا مثلاً وضعية غير المسلمين عبر التاريخ في البلاد الإسلامية بوضعيتهم في البلدان الأخرى، سنجد أنهم عاشوا في ظروف جيدة نسبياً في بلاد المسلمين، حتى إنهم استطاعوا حماية كياناتهم إلى حد ما، بينما نلاحظ في تاريخ أوروبا القديم أنها لم تمنح لأيّ فصيل ديني آخر حرية العيش المشترك معها، وعلى سبيل المثال لم تتحمل لمئات السنين المذهب

البروتستانتية الذي خرج من رَجْمِ تفسيرٍ مختلفٍ للنصرانية الغربية، صحيح أن أهل الذمة تمتعوا في العصور الماضية من التاريخ العثماني بحرية وأمن تحت الحكم الإسلامي وهذا أمر يستحق التقدير والمدح ولكن من ناحية أخرى نلاحظ في تاريخنا الإسلامي القديم أنه لم يخل في أي فترة منها تقريبًا من الصراعات الدموية والتي راح ضحيتها العديد من المسلمين قتلى بأيدي إخوانهم المسلمين، نعم، علينا الاعتراف بهذه الحقيقة المرّة، ومن الواضح أننا نتوارثُ أمورًا سيئةً من التاريخ، فالظلم يطغى على معاملات المسلمين بين بعضهم البعض كما كان الوضع في الماضي، ولا يعترفون بالشرع الحنيف في وجود كياناتهم، واختلافاتهم المذهبية والمجتمعية، فكل من استطاع الوصول إلى السلطة يسعى لاستغلالها لصالحه وتوسيع نفوذه، فنحن نرى أن المسلمين يقتل بعضهم بعضًا في عدد من البلدان الإسلامية كما هي الحال في سورية والعراق، وعلى سبيل المثال نرى عناصر منتسبين لتنظيم القاعدة يقتلون سائقين علويين اقتادوهم للتحقيق معهم، بحجة أنهم لا يعرفون عدد ركعات الصلاة، كما تجد مقاتلات النظام السوري النصيري تقصف مدناً ومجمعات سكنية وتسويها بالأرض.

وأما إيران التي قامت بثورةٍ عظيمةٍ سعيًا نحو بناء جمهورية إسلامية فقد لعبت دورًا في تحويل الأراضي السورية التي كانت تنعم بالاستقرار النسبي إلى بحيرةٍ من الدماء بحجة أن حساباتها الاستراتيجية تتطلب ذلك، وتركيا التي سعت إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية تُسهم هي الأخرى في تحول سورية إلى مجزرةٍ يُقتل فيها الناس بدم بارد وذلك من أجل تحقيق أحلامها الرامية للعودة إلى السيطرة على المنطقة كما كانت في الماضي لأربعة قرونٍ متواصلة في العهد العثماني.

وكذلك الإسلاميون الذين وصلوا إلى سدة الحكم بوعدهم القاطع لأنصارهم بمناصرة الفلسطينيين وتوعدهم إسرائيل بتلقيهم درسا قاسيا نراهم الآن يتسببون في تحويل سورية التي هي الدولة الوحيدة التي تقف بجوارهم في القضية الفلسطينية إلى دمار وخراب، وحسب رؤيتي الشخصية فإن القضية الفلسطينية قد انتهت وأفل نجمها بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة، وقد قال "نجم الدين أربكان" الذي يعتبر من كبار الزعماء الإسلاميين في تركيا في عام (٢٠٠٧م):

"إن إسرائيل ستنتقم لهزيمتها في حرب لبنان عام (٢٠٠٦م) من خلال عملية كبيرة تكسر خلالها شوكة سورية في المنطقة وتنزل ضربة قاسية بحزب الله وسوف تستخدم في هذه العملية تركيا، وحينئذ ينزلون ضربة قاصمة للقضية الفلسطينية".

وحدث هذا بالفعل، وإسرائيل تعيش حالة من السعادة العارمة بسبب الأحداث الجارية في المنطقة في حين أن قطاع غزة قد أصبح لا حيلة له، أصابته المهانة والذلة وصار لا يقدر على الدفاع عن نفسه، فليذهب إذن قادة غزة عديمي البصيرة! وليكونوا مجرد رقعة في ثوب حركة فتح! وفي تركيا فقد تحولت السلطة الحاكمة في الآونة الأخيرة التي تم الوصول إليها بعد ١٥٠ عامًا من الكفاح إلى كابوس بسبب انعدام البصيرة والجهل وقلة الوعي والجشع والتعصب وشغف امتلاك كل شيء، ومن المؤكد أن جميع أطراف الشعب شركاء في الحال الذي وصلت إليها بلادنا في الفترة الأخيرة من ظلم وقهر، ولقد حكيت لقرائي الكرام في إحدى مقالاتي السابقة قصة الثيران الثلاثة مع الأسد، وذكرت أنه سيحين الدور على الآخرين بعد القضاء على حركة "الخدمة"، وقد تبين للجميع أن هناك استهدافاً للحركات الإسلامية كافة في تركيا، ومن أجل تجاوز

هذه المشكلات وحلها جذرياً لا بد أن نجلس ونتشاور ونتحاور بشكل جاد ولكن وا أسفاه ونحن بدلاً من أن نتشاور ونتحاور ونحاول حل مشكلاتنا؛ ندخل في صراعات ونزاعات ونلجأ إلى الاستقطاب رغم أننا نعيش حالة من العجز...



ظاهرة اجتماعية لها حاضنة شعبية

٥ فبراير/شباط (٢٠١٥م)

إن تركيا تشهد اليوم على الصعيد المحلي توترًا بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة"، وهذه الأزمة القائمة بين الطرفين اكتسبت بمرور الزمان أبعادًا مختلفة، كما أن التطورات الجارية على الصعيد الإقليمي في سورية والعراق المجاورتين لتركيا يُلزمنا الوقوف عليها بأبعادها المختلفة.

إنني أرى أن منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا تنجرف في الآونة الأخيرة نحو فوضى حقيقية، ولذلك أناشد جميع الأطراف المتنازعة سواء في تركيا أو في سورية والعراق أن تفضل طريق التفاوض عند حل المشكلات الناشئة بينهم، إذ ألاحظ منذ مدة أن بلادنا تشهد حالة من الغضب والعداء غير مسبوقة.

إن هناك طرفًا في تركيا قد يتعرض لظلم وانتهاك حقوقه من قبل سلطة حاكمة، وهذا صحيح ولكني أريد أن ألفت الأنظار هنا إلى التطورات الجارية على الحدود التركية الجنوبية لتتخذ الأطراف المتنازعة عبرة وعظة: لو كانت الاشتباكات قد توقفت على سبيل المثال في سورية عندما مات ألف شخص، لما كنّا نتحدث اليوم عن مقتل ما يقرب من ٢٥٠ ألف شخص، ولو كانت الاشتباكات قد توقفت بعد سنة من اندلاعها، لكانت حياة ١٥٠ ألف شخص قد أنقذت، ولو توقفت الاشتباكات اليوم ستُنقذ حياة من سيموتون غدًا وهكذا.

إن العقل يثبت لنا أن اتخاذ خيار الصراع في حل المشكلات لا يؤدي ثماراً مرجوةً على الإطلاق، فالعامل الأساسي في تفاقم الأزمة وعدم وصول أحد الأطراف إلى غايته في سورية هو تعاضّي الأطراف التي بدأت في صراع شرس فيما بينها عن هذه النقطة الهامة وهي؛ أن الأطراف المتنازعة في سورية ليست مجرد تنظيمات تتبنى أيديولوجية سياسية معينة فحسب بل كل من تلك الأطراف ظاهرة اجتماعية ذات حاضنة شعبية لا يمكن فكها عن المجتمع، وهذا العامل الذي يطيل عمر الحروب الأهلية هو الحاضنة الشعبية لأطراف النزاع، وهذا ما لاحظناه في الحروب الأهلية التي نشبت في لبنان والعراق وأخيراً في سورية، فلو كان بشار الأسد لا يستند إلى قاعدة شعبية، لكان من السهل إسقاط نظامه، فالحقيقة أن بشار الأسد يحصل حتى الآن على ٤٥٪ من دعم الشعب السوري، ونستنتج من ذلك أنه لا يمكن القضاء على ظاهرة اجتماعية لها حاضنة شعبية في المجتمع، وبالتالي هناك طريقان أمام أطراف النزاع؛ إما أن يختاروا طريق التفاوض والصلح وإما أن يواصلوا القتال حتى يستنفد الجميع قواهم.

وإذا كان من المستحيل القضاء أو السيطرة بشكل تام على ظاهرة اجتماعية لها حاضنة شعبية فالحل إذن يكمن في اتخاذ خيار الصلح ومحاولة التوصل إلى تسوية النقاط المتنازع عليها بعقلية سليمة، فقد شهدت تركيا في العام الجاري محاولة السلطة الحاكمة مصادرة "بنك آسيا" المقرب من حركة "الخدمة" فتعرض البنك المذكور لمدهامات من قبل الأمن، فظنت الحكومة أو قادة حزب العدالة والتنمية آنذاك أن جميع المودعين في "بنك آسيا" سيهرعون في صبيحة اليوم التالي لسحب مدخراتهم من البنك، لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا، فعملاء البنك سارعوا إلى توفير الأموال لإيداعها في حساباتهم أو فتح حسابات جديدة، ونفس الوضع تمامًا حدث عندما حاولت السلطة الحاكمة في

تركيا مصادرة جريدة "زمان" التركية حيث بلغ معدل توزيع الجريدة أكثر من مليون نسخة عقب مدهامة الشرطة المقر الرئيسي للجريدة واعتقال رئيس تحريرها آنذاك السيد "أكرم دومنلي" (*Ekrem Dumanlı*)، تعرضت الجريدة أثناء ذلك لضغوط وممارسات شديدة، وكانت قبل هذه المحاولة توزع أقل من مليون نسخة يوميًا، كما أن أحزاب "الرؤية الوطنية" ذات الطابع الإسلامي والأحزاب الكردية قد حلت في الماضي بسبب موقفها المعارض للسلطات الحاكمة في وقت سابق وأصحاب هذه الأحزاب والرؤى أسسوا أحزابًا جديدة بأسماء مختلفة ليوصلوا مسيرتهم، فإن جريدة "زمان" التركية أو المؤسسات الأخرى المقربة من حركة "الخدمة" إذا تعرضت اليوم للإغلاق والمصادرة فإنه من البديهي ستقوم هذه الجريدة أو غيرها من المؤسسات بتغيير أسمائها وستواصل أعمالها الخدمية دون انقطاع طويل، وكذلك الحال في قنوات "سمانيولو" (*STV*) الإعلامية التي اعتقل مديرها دون دليل واحد لإدانته حتى الآن إذا تعرضت في الأيام القادمة للمصادرة والإغلاق فسيقوم أصحابها بفتح قنوات أخرى بأسماء مختلفة لتواصل مسيرتها ونشر أفكارها.

إن الأحداث التي شهدتها تركيا على مدار الثلاثة أعوام الماضية قد أظهرت للجميع أن حركة "الخدمة" ليست مجرد جماعة وهمية أو تنظيم منفك عن المجتمع التركي بل هي ظاهرة اجتماعية ذات حاضنة شعبية قوية ولذا لا يمكن للحزب الحاكم في تركيا القضاء بشكل تام على هذه الظاهرة، فأنصار الحركة الذين احتشدوا في ميدان "جغليان" (*Çağlayan*) بمدينة إسطنبول تنديدًا بالاعتقالات في صفوف الإعلاميين المقربين من الحركة في ١٤ ديسمبر (٢٠١٤م) قد أعلنوا للجميع أن الحركة صامدة للدفاع عن حقوقها في إطار القانون، إنني شخصيًا لم أتوقع في البداية أن تظهر الحركة صمودها إلى هذه الدرجة أمام الإجراءات الاستفزازية التي

يمارسها الحزب الحاكم ضدها في الآونة الأخيرة، صحيح أن الحركة قد وقعت في حالة من الارتباك والقلق بعض الشيء في البداية، لكن سرعان ما استجمعت قواها ووحدت صفوفها وزادت مقاومتها بمرور الوقت، هذا وقد اكتسبت جريدة "زمان" التركية المقربة من الحركة أكثر من مائة ألف قارئ من شرائح مختلفة في المجتمع التركي، كما تقارب في ظل هذه الظروف مفهوم الديمقراطية والدين لأول مرة في تاريخ تركيا الحديثة مما جعل الأكاديميين الأتراك يستوعبون إمكانية الجمع بين الدين والديموقراطية.

وفي النهاية أود أن أقول إن الأهم من ذلك كله أن الشعب التركي الآن بحاجة ماسة إلى السلام المجتمعي والاتحاد حتى لا يخسر ما اكتسبه وبناءه خلال العقدين الأخيرين من الزمان.



مقالة الحكومة أو معارضتها

٧ أغسطس/آب (٢٠١٥م)

إن أي سلطة حاكمة على وجه الأرض قد تنتهك الحقوق بوجه أو بآخر، غير أن الشخصية الوحيدة التي يمكن لها الدفاع عن نزاهة نظامها وسلطتها من الانتهاكات غير القانونية هي النبي ﷺ، والدليل على ذلك ما نراه في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: **بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا، أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْدِلْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلَكَ وَمَنْ يَغْدِلُ إِنْ لَمْ أَغْدِلْ؟ قَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَغْدِلْ" (٢٨).**

هناك ثلاثة محاور أساسية في الحوار الذي جرى بين النبي ﷺ وذو الخُوَيْصِرَةِ وهي:

الأول: أن العدل هو أساس الملك أو الحكم.

الثاني: أنه يمكن للرعية أن تطالب بحكامها بإقامة العدل.

الثالث: هي أن الحكام غير العادلين سيكون مصيرهم الخسران في الدنيا والآخرة،

فالمخطبة التي ألهاها النبي ﷺ على منبره في المدينة قبيل وفاته تؤكد لنا أنه لا يُعفى أحد من أداء ما عليه من حقوق حتى ولو كان رئيس دولة، والجميع له حق في البحث عن حقوقه والحصول عليها في إطار القانون فلقد صعد النبي ﷺ المنبر وقال "أَحْمَدُ إِلَيْكُمْ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَقَدْ دَنَا مِنِّي حُقُوقٌ، مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِكُمْ، فَمَنْ شِئْتُمْ لَهُ عِرْضًا فَهَذَا عِرْضِي، فَلَيْسَتْ قَدِّ مِنْهُ، وَمَنْ ضَرَبْتُمْ لَهُ ظَهْرًا فَهَذَا ظَهْرِي فَلَيْسَتْ قَدِّ مِنْهُ، وَمَنْ أَخَذْتُ لَهُ مَالًا فَهَذَا مَالِي فَلْيَأْخُذْ مِنْهُ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي أَتَخَوَّفُ الشُّحْنَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ إِلَّا وَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ طَبِيعَتِي، وَلَا مِنْ خُلُقِي، وَإِنْ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ مِنْ أَخَذَ حَقًّا إِنْ كَانَ لَهُ، أَوْ حَلَّلَنِي فَلَقَيْتُ رَبِّي، وَأَنَا طَيْبُ النَّفْسِ" (٢٩).

من الطبيعي جدًا أن تختلف الهويات السياسية بين رجال السياسة أو المسؤولين، ومن الممكن أيضًا أن تكون الأعمال والإجراءات التي يقوم بها هؤلاء متنافية مع المبادئ الدينية التي يزعمون أنهم يستندون إليها، هذا ولا يجوز للحاكم الظالم أن يلتمس الشرعية لأعماله غير القانونية من الدين، لأن الدين لا يأمره بالظلم كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ...﴾ (سُورَةُ النَّسَاءِ: ٤/١٣٥)، فقد يرتكب المسلم الظلم بغية تحقيق المكاسب التي تروق لنفسه كالمكاسب الشخصية والعائلية والفئوية والطبقية والفكرية والعرقية وذلك باسم الإسلام، غير أن الإسلام ليس مسؤولاً عما يفعله المسلمون إلا إذا كانت لأعمالهم مستندًا صحيحًا من النصوص الإسلامية.

أعتقد أن هناك عاملين مهمين لقيام الحكام الذين يدعون الانتماء إلى الإسلام بتصرفات وأعمال وإجراءات تخالف غاياتهم السامية، أولهما أنه ليست لديهم معلومة كافية لأهدافهم السامية، وليست لديهم خبرة كافية لتطبيق بعض المبادئ الأساسية التي يعرفونها لحياتهم السياسية، وأما ثانيهما: ليس لديهم إيمان بأنهم يستطيعون تنفيذ مبادئهم على أرض الواقع، فهؤلاء عندما يصلون إلى سدة الحكم بدأوا يعتقدون أن المبادئ التي كانوا يدافعون عنها لعدة سنوات ما هي إلا مجرد فكرة خيالية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع وبالتالي نجدهم سرعان ما ينجر فون وراء أهوائهم وطموحاتهم الشخصية.

ولا أحد يود التخلي عن السلطة بعد أن وصل إليها، علمًا بأن تمسك أحد بالسلطة الظالمة يؤدي إلى تضاعف المظالم في هذا البلد... وإن كان من يقترب الظلم يحاول تبرير ظلمه بنصوص دينية كلما ضاق من الانتقادات، حينها يقوم الجهال من الناس الذين يتعرضون للظلم بإلقاء اللائمة على الدين الإسلامي الذي يدعي الظالمون انتماءهم إليه، وهذا أشبه بهجر المسجد بسبب الغضب من الإمام.

وللأسف هذه هي حال الساسة الذين يُعتقد أنهم من ضمن المنتسبين إلى التوجهات الإسلامية في تركيا، وهنا أرى أنه من الواجب على رجال الدين والعلماء الأفاضل في تركيا أن يبينوا أمام الرأي العام المظالم التي تشهدا البلاد باسم الإسلام، ويعلنوا للشعب أن هذه الإسلام بريء من هذه الإجراءات غير القانونية، فهذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون ظهور التوجهات والأفكار المناهضة للإسلام في بلادنا.

إنني لا أنتقد من يقف الآن في تركيا بجانب الحزب الحاكم، بل أناشد جميع المتدينين والمحافظين الذين يعلنون ولاءهم لهذا الحزب

أن يذكروا لنا الأدلة من كتب التفسير أو الفقه أو الحديث التي تؤيد الإجراءات غير القانونية والأعمال المنافية لحقوق الإنسان التي تنفذها الحكومة ضد من تصفهم بالمعارضة سواء كانت حركة "الخدمة" أو غيرها من الأطراف المعارضة.

في الحقيقة لم يقيم المؤيدون ولا المعارضون وسط هذه المشاحنات بإجراء نقاش حول الحكومة مبني على أسس إسلامية، بل أهملوا المثل الأصيلة فيما استجد من الوقائع السياسية، وليس التيار الإسلامي في تركيا وحده هو الذي تضرر في الآونة الأخيرة في بلادنا بل الإسلام نفسه أيضاً يتضرر الآن في تركيا جراء الأحداث الأخيرة.



الأسباب الحقيقية للنزاع بين الحركات الدينية في تركيا

٨ نوفمبر/تشرين الثاني (٢٠١٤م)

تطرقت في إحدى مقالاتي التي نشرت في جريدة "زمان" التركية بتاريخ ٨ مايو/ أيار (٢٠١٤م) إلى الحديث حول سبعة أطر تعصف بالشرق الأوسط وهي:

- النزاع بين متسبي الأديان.
 - النزاع بين متسبي المذاهب.
 - النزاع بين المجموعات العرقية.
 - النزاع بين طبقات المجتمع.
 - النزاع بين الحكومات أو الحكام.
 - النزاع بين الأجناس.
 - النزاع بين الحركات أو المجتمع المدني والفرق الثقافية.
- ويمكن أن نضيف إلى ما سبق النزاعات القائمة بين أنماط الحياة ليصل بذلك عدد هذه الإطر إلى ثمانية.

وهناك عوامل عدة تلعب دورًا مهمًا لتصعيد هذه النزاعات، والطمع في السلطة وامتلاك كل شيء يعد من أهم هذه العوامل التي تؤدي إلى نشوب النزاعات في المجتمع، وعندما ننظر إلى الصعيد التركي نجد أن التوتر والنزاع اللذين نعيشهما في الساحة التركية ينبعثان مع الأسف الشديد من هذين العاملين، والشكل الأكثر اتساعًا لهذا النزاع نجده متمثلًا في مشاهد النزاعات المذهبية والعرقية الدامية في الشرق الأوسط.

وتلجأ أنظمة الحكم إلى الديكتاتورية عندما يسيطر عليها شعور الطمع في التمسك بالسلطة؛ وذلك من أجل حمايتها وضمان دوامها، ومن ثم يزداد تمسكها بالديكتاتورية أكثر، شأنها في ذلك شأن العطشان الذي يشرب من البحر ولا يرتوي بمائه، فتصير في نهاية المطاف أنظمة ديكتاتورية مع أنها بدأت مسيرتها السياسية بإعلان تمسكها باحترام القانون وإقامة العدل وعدم قمع الحريات.

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة بمزيد من الإنصاف والموضوعية نجد أن الحكام أو الإداريين ليسوا هم المسؤولين وحدهم عن تحول نظام الحكم القائم على احترام حرية الرأي والمساواة والعدل إلى نظام ديكتاتوري قمعي، فمثل هذه الأنظمة أو الإداريين غالبًا ما يمهدون لنهايتهم المؤسفة بعد اتخاذهم قرارات خاطئة تحت عوامل أو ضغوط جهات مختلفة.

وحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يدير البلاد منذ أكثر من اثني عشر عامًا نراه اليوم يسير بخطوات سريعة إلى هذا الاتجاه، وفي حقيقة الأمر إن هذا الحزب لم يصل إلى سدة الحكم بين عشية وضحاها بل حصل على تأييد فئات متدينة من الشعب كافحت قرنًا من الزمان وعانت في سبيل ذلك معاناة ومشقات كبيرة، فالله ﷻ قد منح الحزب الحاكم فرصة إحياء تركيا من جديد لتكون أملًا للشعب التركي بل ولشعوب

المنطقة بأكملها، ولكن يا أسفاه لم يستغل هذا الحزب هذه الفرصة بعقلانية وفراصة، بل انغرس في مفهوم القومية التركية بدلاً من أن يستغل هذه الفرصة عن طريق استخدام القوة العقلية المرنة النابعة من الحكمة والمعرفة الإسلامية العميقة، وعدم نجاح أصحاب السلطة في استخدام هذه القوة في تحقيق العدالة الاجتماعية أدى في النهاية إلى نشوب نزاع وعداوة بين المتدينين، فكل طائفة منهم تدعي أنها على الحق وتسعى لتدعيم وتقوية موقفها، وهناك بعض الحركات والتكتلات الإسلامية قد وقعت في أخطاء كبيرة في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ تركيا، ونلاحظ أن هذه الحركات باستثناء البعض منها لم تطور علاقاتها بحزب العدالة والتنمية على أساس السلام والتفاهم والتصالح، بل على أساس التمييز والسيطرة والقمع، بل إن هذه الحركات تحث الحزب الحاكم ليتخذ مزيداً من الإجراءات القمعية ضد حركة "الخدمة" في حين أن هذه الحركات تقوم بكل أسف بالأعمال التي تتهم بها حركة "الخدمة".

وقد أصاب الكاتب الصحفي "نوزات تشيتشك" (*Nevzat Çiçek*) حين لفت الأنظار إلى هذا الموضوع في مقاله المنشور في صحيفة "تايم تورك" (*Time Türk*) حيث قال: "أغلب الحركات في تركيا سلكت طريقاً خاطئاً في عهد حكومة "العدالة والتنمية" حيث إنها بدلاً من أن تستغل مجال الحرية المتوافرة في تركيا على أكمل وجه، ووضع أساليب تربوية مثالية، والتوجه إلى حل مشاكل الشباب، وإيجاد أنظمة تربوية جديدة، ورفع المستوى الثقافي والفكري لدى المجتمع، فقد استسلموا للنظام ظناً منهم أنهم قد سيطروا عليه، وباختصار فإن الدولة التي كانوا يعارضونها فيما سبق ويسعون للسيطرة عليها قد هيمنت هي عليهم بقوتها وإمكاناتها وبما قدمت إليهم من منافع، بل اعتمدت الدولة عليهم في استدامة نظامها، وأرى أن السبب الأساسي لنشوب أزمات في الساحة التركية أن الحابل

قد اختلط بالنابل أي لم تلتزم القوى السياسية أو القوى المدنية بمهمتها المنوطة بها، كما نلاحظ في الآونة الأخيرة أن الحكومات التي تمثل الجناح السياسي والحركات التي تمثل الجناح المدني لا يثقان ببعضهما.

وكان "كنعان أيفرين (Kenan Evren)" الذي تولى منصب رئيس الجمهورية في تركيا عقب انقلاب عسكري قاده في ١٢ سبتمبر عام (١٩٨٠م)، والذي تعرض لانتقادات حادة بسبب موقفه السياسي الذي اتبعه في تلك السنوات قد رد على منتقديه وهو يعتريه الغضب: "إنني أعلم أنه ليس لديكم معلومة حول الجهات المدنية التي ألحت علينا مطالبة بقيامنا بانقلاب عسكري في عام (١٩٨٠م)"، فبعض الحركات والتكتلات الدينية في تركيا تتبع في هذه الفترة سياسة هدامة ومدمرة مستغلة الأجواء التي تهب في صالحهم دون أن تدرك أن هذا الموقف يضر "حزب العدالة والتنمية" بالدرجة الأولى، وأرى أن المتدينين في تركيا لم يكونوا في تجربتهم الأولى النموذج الذي يحتذى به سواء في العلاقة بين الدولة والحركات أو الحركات فيما بينها.

من على الحق؟

١٩ يونيو/حزيران (٢٠١٤م)

لا شك أن العالم الإسلامي والشرق الأوسط وتركيا يمرون في الوقت الراهن بفترة عصيبة، ونحن بحاجة ماسة وبخاصة في هذه الأيام الصعبة إلى التفاهم والحوار والالتفاف حول أهداف مشتركة حتى نستطيع تجاوز هذه الأزمات التي نواجهها في بلادنا.

إن الصراع على السلطة يكون شرسًا، ويتسبب في جرح المشاعر وانكسار الخواطر، ويضر كذلك بوحدة المجتمعات، وقد شهد التاريخ الإسلامي على مر العصور مثل هذه الصراعات من أجل الوصول إلى سدة الحكم والتي نتج عنها سفك الدماء والقتل والدمار، حتى إن بعض الصحابة الكرام قد دخلوا في صراعات من أجل هذه الغاية، وفي الوقت الذي نعتبر نحن هذه الصراعات التي نشبت بين بعض الصحابة الكرام نتيجة لاجتهاداتهم المختلفة؛ فإننا لا يمكن لنا الحكم عليهم بالخطأ أو الصواب، فمثل هذه الصراعات الكبيرة لا يمكن لأحد الفصل فيها إلا الله ﷻ.

يُحكى أن مجموعة من الخوارج خرجوا على رجل وقطعوا طريقه، وسألوه: "من يا تُرى على الحق، هل هو علي بن أبي طالب أم معاوية بن أبي سفيان ﷺ؟"، والرجل لم يعرف إلى أي فريق ينتمي هؤلاء، ورغم أن قلبه يميل إلى سيدنا علي ﷺ، تَوَقَّف قليلاً ثم أجاب قائلاً: "لا شك أن عليًا على حق، ولكن لم يكن معاوية مُخطئًا".

إن هناك حقيقة مرة وهي أن العالم الإسلامي اليوم مُمزق مادياً ومعنوياً، ينتشر في أرجائه الظلم والقهر والفساد والبطالة والتحطم الأخلاقي والفقر فضلاً عن الصراعات المذهبية والعرقية، كما نرى في كثير من البلدان الإسلامية أن المسلمين يقتل بعضهم بعضاً، من الطبيعي أن تكون هناك فئة على حقٍّ، ولكن ينبغي أن يُنظر أيضاً إلى الفئة الأخرى، فهل هي مُخطئة تماماً؟

وهناك حقيقة أخرى هي أن من طبيعة الإنسان أنه يختلف وينازع الآخر، ولكن المعضلة هي عدم حل تلك الخلافات والنزاعات التي تنشب بيننا بالتفاوض والحوار، وعندما تحدث مشكلة بيننا سرعان ما نتكئل ويصارع بعضنا بعضاً، وأضحينا لا نتحمّل الآخر، ولا نتقبّل انتقاداته، وعميت أبصارنا عن رؤية أخطائنا وهفواتنا، وبتنا نستخدم ألسنتنا كسهامٍ مَسْمُومَةٍ.

لا شك أن أي حزب حاكم في أي بلد من العالم قد يخطئ في الإجراءات أو القرارات التي يتخذها لأنها في النهاية ما هي إلا من صنع البشر، فالأنبياء وحدهم المعصومون من الخطأ، وحتى زلاتهم الصغيرة كانت تُصحّح بالوحي، لهذا فأكبر معروف يمكن إسداؤه للحزب الحاكم هو انتقاده، كما أن أكبر ضرر تقدمه له هو إظهاره على أنه لا تشوبه شائبة، والحاكم الفطن هو ذلك الذي يحترم من ينطق بكلمة الحق في وجهه علناً.

إن الذين يرون الحزب الحاكم على أنه منزّه عن الخطأ ولا تشوبه شائبة، يعتبرون دوماً الانتقادات الموجهة إليه على أنها هجوم مُدْمِر دون أن يتطرقوا إلى جوهر الموضوع، فضلاً عن ذلك يتهمون المنتقد بأن انتقاداته نابعة عن حقه وكرهيته تجاه الحزب ویتهمونه كذلك بأنه ينتمي إلى حزب أو فئة معادية للحزب الحاكم، ويقولون له "من

كان بيته من زجاج فلا يرمى الناس بالحجارة"، أضيف إلى ذلك أنهم لا يقدمون إجابات صريحة عن الانتقادات الموجهة إليه، ويجب على الحزب الحاكم ألا يهتم بنية ومقصد الناقد، بل الواجب عليه الإجابة عن أسئلة منتقديه برحابة صدر، وتعليلها ومحاولة إقناعهم بها، وأنا أرى بأن هؤلاء الكتاب المداهنين يُلجقون ضرراً جسيماً برموز الحزب الحاكم، وبالساسة المنتمين إليه بل بالحزب نفسه.

إن الذين يتابعون مقالاتي التي تنشر في جريدة "زمان" يعلمون جيداً أنني أنتقدُ حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه، كما أنني أدعّمه وأدافع عنه إذا اقتضى الأمر ذلك، وانتقادي للحزب ليس نابغاً من المشكلات التي تشهدها البلاد منذ ٦-٧ أشهر الماضية، أحمد الله أنني أتمتع باستقلالية العقل والفكر فلم ولن أبيعهما لأحد، ولم أهن كرامتي الفكرية من أجل الحصول على منصب في البرلمان أو في الوزارة مستقبلاً، إنني أرى أن الدولة مضت فُدمًا في الفترة الأخيرة نحو الإجراءات التعسفية التي انتهجتها سابقاً في الانقلابات السابقة في تركيا، فأنا كرجل عاصر الانقلابات التركية كافةً، أرى وجه شبه كبير بين الإجراءات التي تنتهجها الدولة في الوقت الحالي والإجراءات التي انتهجت في أيام الانقلابات، وأكرر منذ فترة مؤكداً أن هذه العمليات التي تشهدها البلاد والتي تهدف إلى القضاء على حركة "الخدمة" ستتوسع في المستقبل القريب وستشمل الحركات الإسلامية الأخرى بما فيها الحزب الحاكم، والأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد تؤكد ما أقوله حيث تبين في هذه الأيام أنه كُشِفَ عن "الجناح اليساري القومي" فقط من تنظيم "أرجنكون"^(٣٠) الذي يعتبر الدولة

(٣٠) أرجنكون: منظمة سرّية وأهم أهدافها هو "المحافظة" على تركيا كدولة علمانية وعسكرية وقومية كما كانت في عهد "كمال أتاتورك" مؤسس تركيا الحديثة، وتُهمّ المنظمة -التي أطلقت على نفسها اسم (أرجنكون) نسبة إلى جبل أسطوري لجأ إليه الأتراك القدماء هرباً من جحافل المغول- بقيامها باغتيالات وتفجيرات وزرع عيوب ناسفة في المدن التركية ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة وتعاون مع منظمات ودول خارجية لزعزعة النظام في تركيا. (النشر)

العميقة في تركيا، وأما الجناح الذي يصف نفسه بـ"المتدين" فلم يكتشف بعد، فهذا الأخير يتلاعب بالحزب الحاكم ويحكم قبضته عليه.

وعندما ننظر إلى السياسة الخارجية للحزب الحاكم نجد أن هناك فشلاً كبيراً في السياسة التي اتبعها الحزب في الشرق الأوسط حيث فقدت تركيا وضعها ومكانتها في المنطقة، سواء بين الأنظمة الحاكمة أو بين المثقفين وحتى بين الشعوب العربية نفسها، وفي الفترة الأخيرة تبين أن انتقاداتي كافة بشأن هذه السياسات الخاطئة في الشرق الأوسط كانت على صواب، وفي الواقع أنني لا أشعر بالسعادة لظهور صحة انتقاداتي في هذا الشأن، وما يؤسفني أكثر أنهم لا يزالون يتمادون في الأخطاء ذاتها، ففي الوقت الذي نقول فيه لهم: "ستقعون في حادثة مُميتة بهذه السيارة التي ركبتموها مع سائق لا يحمل رخصة قيادة، انظروا، فقد تسببت في قتل إخوانكم السوريين الذين وثقوا فيكم، فرمئتم نساءهم ويئتم أطفالهم"، نجدهم يردون قائلين: "تريد منا ألا نركب سيارتنا أصلاً خوفاً من احتمال وقوع حادثة؟"، فلتتهم بشأنك لقد رأيناك تسكب الحساء على نفسك بينما تحتسبه!" يقصدون بذلك إبعاد من ينتقدهم عن جوهر الموضوع إلى موضوع آخر بعيد عن المقصود... إذا ما أمعنا النظر في هذا المثال فإننا لا نجده يمتُّ إلى جوهر الموضوع بصلة، وليس إجابة صريحة مقنعة على نقدنا.

وفي النهاية أرى في هذه الأيام أناساً كنت أحترمهم وأقدرهم في الماضي قد انغمسوا الآن في نشوة السلطة واسودت ضمائرهم إذ أصبحت لا أسلم من إساءاتهم لي وكتاباتهم العدائية، فأمثال هؤلاء ليس لَدَيَّ وقتٌ أضيِّعه معهم، أدعو الله ﷻ أن يُصلح حالهم.



التهديدات الثلاث

٢٣ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

إن الدولة التركية اتبعت في فترات معينة من تاريخها سياسة "ترميم النفس" من خلال عمليات عميقة؛ والانقلابات العسكرية التي وقعت في ٢٧ مايو عام (١٩٦٠م)، و١٢ مارس عام (١٩٧١م)، ١٢ سبتمبر عام (١٩٨٠م)، ومذكرة ما بعد الحداثة في ٢٨ فبراير عام (١٩٩٧م)؛ ما هي إلا نماذج من هذه العمليات التي قامت الدولة من خلالها بترميم نفسها وكيانها، ويعتقد بعض الناس في تركيا أن مذكرة ٢٨ فبراير التي عانى منها المتدينون بشكل عام تعد نهاية هذه العمليات ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح إذ إن الدولة لا تزال تواصل عملياتها ضد من تسميهم أعداءها.

إن من أهم الأمور التي تخشاها الدولة هو ابتعادها عن الحركات التي يشكلها المجتمع، والدولة ترى نفسها في خطر دائم، وفي عام (١٩٧٠م) حاربت الدولة التركية عناصر التهديد الشيوعية والفوضوية التي تسربت إلى هيكل الدولة حيث قامت الدولة بانقلاب عسكري دموي في ١٢ سبتمبر وقضت على جميع هذه العناصر، وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر اعتبرت الدولة المتدينين وأنصار الزعيم الإسلامي "نجم الدين أربكان" خطرًا عليها وتحركت هذه المرة بانقلاب سمي في التاريخ التركي "انقلاب ما بعد الحداثة" أو "مذكرة ٢٨ فبراير" وعزلتهم عن الساحة.

ومع تفكُّك الاتحاد السوفييتي لم يُعد الشيوعيون يُمثِّلون مصدر تهديدٍ للدولة، وأما الأكراد القوميون "الانفصاليون" بدؤوا ينعمون الآن بالراحة والإطمئنان النسبي بعد أن أصبحوا جزءاً من عملية التسوية التي تجري حالياً بين الأكراد والحكومة الحالية منذ عام (٢٠٠٩م)، وعندما نعود إلى الحديث عن مذكرة ٢٨ فبراير (١٩٩٧م) فإن أهم خطر بالنسبة للدولة في ذلك الوقت هو ما يسمى بـ"الرجعية" التي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية -حسب وجهة نظرهم-، ولكن هذا التهديد سرعان ما قُوبل بالرفض من قبل الشعب حينها افتقرت الدولة إلى إمكانية استرداد نفسها من براثن جماعاتٍ أخرى، وفضَّلت الإذعان للفصائل الدينية المتدينة التي ترغب بشدة في السلطة بعد انفصالها عن الحركات الإسلامية التقليدية، حيث توافقت تطلعات القادة المتدينين الجدد في مطلع القرن الحادي والعشرين والتي تتمثل في الوصول إلى مقاعد السلطة مع المخططات التي رسمتها القوى العالمية للسيطرة على المنطقة، لتنتقل بذلك مرحلةً جديدةً على أساس الاتفاق -الصريح أو الضمني- الذي توصل إليه كلا الطرفين.

ونتيجة لذلك في عام (٢٠٠٢م) وقعت الدولة بين مطرقة ضغوط الإصلاح التي طالبت بها الجهات الخارجية، وسندان القوى الاجتماعية الداخلية المطالبة بالتغيير، فلم تجد ملاذاً تلجأ إليه، وسلَّمت نفسها لحزب العدالة والتنمية الذي أعلن تخليُّه عن أيديولوجية ما يطلق عليه الإسلام السياسي بعد أن برز على الساحة بوصفه ائتلاًفاً يضمُّ جميع الفصائل الدينية، ولكن بعد مرور فترة من الزمان تحركت كل من القوى العالمية والدولة العميقة المعادية للإسلاميين وذلك بعد أن أدركوا أن المتدينين بدؤوا يخرقون الحدود التي رسمت لهم أضف إلى ذلك أن مؤسسات الدولة أخذت تحمل طابعاً دينياً، وأصبح التهديد الجديد يتمثل

في حزب العدالة والتنمية الذي ظنته الدولة مصدر النجاة بالنسبة لها في عام (٢٠٠٢م).

ووجهة نظري الشخصية فإن القوى الداخلية والخارجية تقسم التهديدات التي يجب التخلص منها إلى ثلاث فئات رئيسية: الأولى تمثل في حركة "الخدمة" والثانية: حزب العدالة والتنمية، والثالثة: التجنّعات والفصائل والمنظّمات الدينية الأخرى، وفي السياق نفسه فإنني أرى أن البيان الذي أصدرته مؤسسة الاستخبارات التركية والذي ينص على تتبع ومراقبة الموظفين والعاملين بالدولة المتمين لما يسمى بالدولة الموازية ذو مغزى كبير، وأنا متأكد من أن نطاق هذه التسمية لا ينحصر على الأفراد المحبين أو المقربين لحركة "الخدمة" بل يشمل كذلك الحركات الإسلامية الأخرى.

والدولة التي اتبعت سياسة القضاء على المتدينين تحت مسمى "محرابة الرجعيين والمتشددين" في أحداث ٢٨ فبراير نراها الآن تُغير التسمية وتسوّي التهديد الحديث بـ "الدولة الموازية" وكما أن الدولة التي استهدفت أموال المتدينين خلال أحداث ٢٨ فبراير تحت مسمى "القضاء على رأس المال الأخضر" ونراها حاليًا تحاول الاستيلاء على البنك المقرب من الحركة وإقصاء رجال الأعمال المحبين لـ "الخدمة" عن مجال التجارة والاقتصاد.

وفي النهاية أود أن أقول إن الدولة ترمّم من نفسها وذلك باستغلال الضحية السابقة أداةً قبل أن تعود للتخلّص منها في وقتٍ لاحق بعد تحقّق الغرض من استخدامها، فقد كان اليساريون هم ضحايا انقلاب ١٢ سبتمبر، ثم ما لبثت الدولة أن استغلّتهم أداةً في الانقلاب ما بعد الحداثة في ٢٨ فبراير (١٩٩٧م)، وكان حزب العمال -وهو الفاعل

الرئيسي في هذا الانقلاب - قد احتشد في يناير (١٩٩٧ م) بمدينة إسطنبول رافعاً لافتاتٍ تنادي بتنفيذ مبادئ ثورة أتاتورك التي تحد من ممارسات الحركات الدينية، ولا شك أن ضحايا أحداث ٢٨ فبراير هم الإسلاميون والمتدينون، وبعد هذه الأحداث رأينا أن بعضاً من هؤلاء أعلنوا تخليهم عن فكرة الإسلام السياسي ووصفوا أنفسهم بـ"المتدينين"، وعندما وصل هؤلاء إلى سدة الحكم قضاوا على قادة مذكرة ٢٨ فبراير وأحالوهم إلى المحاكم للتحقيق معهم وفي نهاية هذه المحاكمات دخل عدد منهم إلى السجن، ولكن الدولة العميقة سرعان ما استجمعت قواها وأطلق سراح جميع المعتقلين الذين تم التحقيق معهم ضمن قضايا الانقلاب على الحكومة، كما قام هؤلاء المنتسبون للدولة العميقة بإشعال الفتنة والعداء بين من يعتقد أنهم قد أضفوا طابعاً دينياً على شؤون الدولة، وكذلك نرى أن هؤلاء المنتسبين للدولة العميقة يوصون كبار السياسيين في الحزب الحاكم بالتعاون مع من حاولوا الانقلاب عليهم في الماضي وذلك للقضاء على ما سموها "الدولة الموازية"، يبدو أن هناك مخططاً دقيقاً يقوده بعض الأطراف الخفية في بلادنا، وإذا نجح هذا المخطط سيتم التخلُّص من حركة "الخدمة" أولاً، ثم من حزب العدالة والتنمية، وأخيراً من جميع الفصائل الدينية في تركيا.

وفي النهاية أود أن أؤكد على أمر في غاية الأهمية وهو؛ أن السبيل الوحيد من أجل إصلاح هذه الدولة هو تطبيق الدستور والقوانين ولا أقصد بذلك القوانين العرفية أو التقليدية بل أقصد القوانين التي تراعي حقوق جميع أفراد المجتمع دون تمييز بينهم، ومع الأسف الشديد فإن من وصفوا أنفسهم بـ"المتدينين" ووصلوا إلى سدة الحكم في بلادنا لم ينجحوا في حمل هذه المهمة، بل إنهم ظنوا أنفسهم بمثابة الدولة الخالدة التي لا تُقهر... ولكن هيهات!



الحقد والعدل لا يجتمعان

٢٠ أكتوبر/تشرين الأول (٢٠١٤م)

إن غاية المسلم في هذه الحياة هي تطبيق مبادئ الإسلام وتحري الحق والعدالة في كل تصرفاته وسلوكياته، فالعدل أساس النظام على وجه الأرض كما هو أساس النظام في الكون، فكلمة العدل في اللغة تأتي بمعنى "وضع الشيء في موضعه المناسب والإتيان بالفعل في محله"، وعلى هذا ينبغي على المؤمنين احترام الحقوق دوماً فيما بينهم في العلاقات الاجتماعية، في الأسرة، والجوار، والقربة، والتجارة والاقتصاد، والإدارة والسياسة في تنظيم الحياة، في العلاقات بين المجتمعات والدول وغيرها من العلاقات الإنسانية، كما يجب على المؤمنين تجنّب التصرفات والمواقف المخلة بحقوق الآخرين، وعليهم أن يفعلوا ذلك ابتغاء وجه الله، فالعدل هو بمثابة ضمان للسلام والطمأنينة والكمال الأخلاقي، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ

خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة: ٨/٥)

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الحقد والكراهية والعداوة بين الناس هو تحول الخلافات التي تنشأ بين الأفراد لمسألة ما إلى التفرقة والاستقطاب وصولاً إلى الصراعات والنزاعات، هذا هو الواقع

ولكن الواجب فعله هو إزالة هذه الخلافات والنزاعات والصراعات وفقاً للقوانين والأحكام التي وضعت من أجل ذلك، فإذا ما طبقت هذه الأحكام والقوانين بشكل صحيح تكون العدالة قد تحققت حينئذ في المجتمع.

وفي ظل هذا الجو من العدالة الاجتماعية التي تطبّق فيها القوانين لإحقاق الحق وإبطال الباطل لن يتعرض أحد للظلم والاضطهاد كما أنه لن يتعرض أحد عندما تصدر في حقه عقوبة بسبب تورطه في جريمة، وأما إذا حدث في مجتمع ما انتهاك للقوانين وتطبيق للإجراءات التعسفية التي تتنافى مع القوانين والأحكام الشرعية ضد المعارضين أو فئة معينة من الشعب، عندئذ تزداد في هذا المجتمع الصراعات والنزاعات بين أفرادها وتجرح مشاعر الناس، فعلى سبيل المثال إذا قُتل أحدٌ قريباً لكم، فليس من العدل أن تقتلوا قريباً له لأنه برىء ليس له أي شراكة في هذه الجريمة، أو ليس قتل شخص أو تحميله مسؤولية الجريمة التي ارتكبتها الآخرون منافياً لقوله تعالى ﴿...وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...﴾ (سورة الأنعام: ١٦٤/٦)، ولا يمكن أن يُعاقب أحدٌ بسبب جرم غيره، فإن ثبت ارتكاب شخص أو عدة أشخاص من أتباع مجموعة ما جريمة، يجب أن يحاكم هؤلاء المجرمون من قبل محاكم عادلة، وعلى ذلك أليس معاقبة المجموعة كلها، ووضع جميع أفرادها تحت المراقبة، وحرمان محبيها من وظائف الدولة وطرهم من أعمالهم، وعزلهم عن الحياة الاجتماعية، والتخطيط لمصادرة أموالهم وممتلكاتهم - وأقصد بالمجموعة هنا بعض الحركات الإسلامية في تركيا وعلى رأسها حركة "الخدمة" التي تتعرض لإجراءات تعسفية من قبل الحزب الحاكم في تركيا - ظلماً كبيراً وخرقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية ناتجاً عن الحقد والكراهية؟

وانطلاقاً من الآية التي ذكرناها آنفاً فإن تحميل مجموعة من الناس المسؤولية بسبب تورط فرد منهم في جريمة يعد انتهاكاً لمبدأ العدالة الاجتماعية التي تراعي حقوق الآخرين، كما أنه لا يجوز تنفيذ إجراءات تعسفية ضد هذه المجموعة بغرض الثأر والانتقام ولو كانت هذه العمليات في إطار القانون.

ويقول الإمام القرطبي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، "وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَىٰ أَنَّ كُفْرَ الْكَافِرِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَدْلِ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُقْتَصَرَ بِهِمْ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْقِتَالِ وَالِاسْتِزْقَاقِ، وَأَنَّ الْمُثَلَّةَ بِهِمْ غَيْرُ جَائِزَةٍ وَإِنْ قَتَلُوا نِسَاءَنَا وَأَطْفَالَنَا وَغَمُونَا بِذَلِكَ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقْتُلَهُمْ بِمُثَلَّةٍ قُضِيَ لِإِيصَالِ الْعَمِّ وَالْحُزْنِ إِلَيْهِمْ"^(٣١).

لا شك أن مسألة تحقيق العدالة لا تنحصر على إصدار الأحكام العادلة في القضايا المتعلقة بالنزاعات بين الناس، ولا يمكننا أن نتغاضى هنا عن أهمية إصدار القاضي حكماً عادلاً بين المتخاصمين في مسألة ما، ولكن لا بد ألا ننسى أن قول الحق والشهادة الصادقة وعدم التطفيف في المكاييل والموازين أيضاً تعتبر من العدالة، ويرى الأستاذ "إسماعيل حقي الإزميري (Ismail Hakki)" أن هذه الأمور التي ذكرناها آنفاً تندرج تحت "العدالة الظاهرية"، وأن هناك "عدالة باطنية" حيث قال: "إن محاسبة النفس لدى الإنسان وتطهير القلب من المساوئ وجعله صافياً نقياً هو من تجليات "العدالة الباطنية"، ومن جملة ما يدخل في هذا الباب أيضاً مراعاة الأحكام الشرعية والرضا بما قدر الله والتحلي بالأخلاق الفاضلة".

وباختصار لا بد من مراعاة تقوى الله عند تحقيق العدالة، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده، هل المسلمون الآن يتعاملون فيما بينهم على أساس العدل؟ مع الأسف الشديد فإننا نجيب على هذا السؤال بكلمة واحدة وهي "لا"، فالصراعات المذهبية والعرقية، والحقد والعداء المتبادل بين الفرق والمجموعات في العالم الإسلامي قد أدت إلى تغاضي المسلمين عن مسألة تحقيق العدالة.

ولا شك أن المسلمين اليوم يعلمون جيداً أن دينهم يأمرهم بتحقيق العدل في جميع معاملاتهم فيما بينهم ومع أنهم يقرون أنهم يؤمنون بالله تعالى وبما جاء به النبي ﷺ إلا أن إيمانهم هذا لا يصلح حياتهم، فهم لا يؤمنون بـ"العدالة الباطنية" حتى يكون لديهم اهتمام وسعي لتحقيق "العدالة الظاهرية" أو الموضوعية.

والعالم الغربي يعتقد أن الدين الإسلامي هو السبب في ذلك الحال المزري الذي وصل إليه المسلمون اليوم، والحقيقة أننا نقوم بأعمال تتنافى مع هذا الدين الحنيف الذي سيأتي يوم القيامة ويرفع شكواه إلى الله تعالى قائلاً: إن قومي اتخذوا هذا الدين مهجوراً.



حركة "الخدمة" تواجه الأزمة

٧ يوليو/تموز (٢٠١٤م)

تكاد أجندة تركيا لا تخلو يوماً واحداً من الحديث عن حركة "الخدمة"، حيث تتعرض الحركة في الآونة الأخيرة لاتهامات من قبيل تدبير مؤامرة ضد الحكومة لمصلحة جهات أجنبية، وتشكيل تنظيم مواز داخل هيكل الدولة، وجمع معلوماتٍ ووثائق، وتسجيل مقاطع مصوّرة بشكل يخالف القانون والأخلاق، واستخدامها كوسيلة للابتزاز.

ولا ريب في أن هذه الاتهامات الخطيرة لا يمكن التغاضي عنها، ولكن الأمر العجيب في هذه المسألة أن من كالأول هذه الاتهامات الخطيرة لم يستطيعوا أن يقدموا أي أدلة أو وثائق واقعية مقنعة يبرهنون بها على صحة هذه التهم حتى هذه اللحظة، كما أن المسؤولين الكبار من حركة "الخدمة" وعلى رأسهم الأستاذ فتح الله كولن يرفضون هذه الاتهامات جملةً وتفصيلاً وبشكل قاطع.

وترى حركة "الخدمة" أن الحزب الحاكم ينفذ مخططاً من أجل القضاء عليها منذ عام (٢٠٠٤م) وذلك بعد اتخاذ مجلس الأمن القومي التركي مجموعة من القرارات تصف حركة "الخدمة" بأنها "كيان يهدد

الأمن القومي"، ومن جهتها تحاول الحركة الدفاع عن نفسها من خلال وسائل الإعلام التابعة لها.

والحزب الحاكم إذا تخلى عن تليفيق الأدلة وتزوير الوثائق التي يتهم من خلالها الحركة بأنها تهديد قومي يجب القضاء عليه، فإن الورقة الوحيدة التي يمكنه استخدامها لمحاربة الحركة هي اعتبارها حركة معارضة تستخدم وسائل الإعلام المقربة منها في استنكار الإجراءات التعسفية التي يتخذها الحزب الحاكم في الآونة الأخيرة.

وأما أنا فقد بذلتُ كل ما بوسعي حتى لا يتضخم الخلاف الذي ذكرته آنفاً ويتسبب في حدوث فرقة بين أبناء الشعب الواحد في تركيا، وأعتقد أن هذه المسألة لم تكبر وتتفاقم لهذه الدرجة لو تحمل الكتاب وأصحاب الرأي -الذين أو من بصيرتهم- المسؤولية على عاتقهم وتدخلوا من أجل حل هذه المشكلة وإخماد "نار الفتنة"، وطبقوا "مسألة التحكيم" الذي يأمر به الإسلام عند الخلاف، وما آمله الآن هو أن نتخطى نحن مسلمي تركيا هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

ويقيناً بقوله تعالى: ﴿...وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: ٢/٢١٦)، فإن ما ظاهره القهر يمكن أن ينطوي على كثير من الخير، لذلك ينبغي للجميع أن يستخلص العبر من هذه الأزمة الدراماتيكية.. وأنا أو من بأن أتباع الحزب الحاكم سيستخلصون الدروس اللازمة من هذه الأحداث عاجلاً أو آجلاً، كما أن أتباع حركة "الخدمة" سيحللون هذه الأحداث بكل جوانبها.

إن بعض قرائي الكرام يوجهون إليّ في هذه الأيام أسئلة منها: "لماذا لا تنتقد حركة "الخدمة" بقدر ما تنتقد الحزب الحاكم؟ وهل "الخدمة" في

رأيك بريئة من أي اتهام ينسب إليها؟.. وأرد على هذه الأسئلة في النقاط التالية:

أولاً: لا يسلم أي نشاط بشري من الخطأ، فالإنسان بطبيعته خطأ! ولم يُعصم أحد من الخطأ سوى الأنبياء والرسل ﷺ.

ثانياً: وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن حركة "الخدمة" أيضاً معرضة لارتكاب الأخطاء، وإن حُلَّت الحركة الأخطاء التي وقعت فيها اليوم تحليلاً دقيقاً وحاولت تلافيتها واستخلصت منها العبر والدروس اللازمة؛ فستواصل طريقها بنجاح في المستقبل بعون الله تعالى.

ثالثاً: هناك بُعدان لحركة "الخدمة" يمكن أن نتناقش حولهما، وهذان البعدان يتلخصان في نقطتين أساسيتين الأولى: أسلوبها في خدمة الإسلام، والثانية: موقفها الاجتماعي ورؤيتها السياسية، فنحن في هذا الصدد نقاش المسألة من زاوية سياسية وليست من زاوية دينية، ولا نريد أن نقول إن أسلوب الحركة في خدمة الإسلام ليس قابلاً للنقاش، بل نريد أن نؤكد أن هذه المناقشة ليست مهمّة الذين لا يملكون القدر الكافي من المعرفة لمناقشة مثل هذه الأمور من السياسيين وكُتّاب الأعمدة.

وعندما نتقل للحديث عن موقف "الخدمة" الاجتماعي والسياسي، أقول إنني قد عبرت عن أفكاري وبعض انتقاداتي حول حركة "الخدمة" في كتابي "الدين، المدينة والجماعة: نموذج فتح الله كولن" الذي نشر في عام (٢٠٠٧م) باللغة التركية، ومع أنني لا أزال متمسكاً بتلك الأفكار والانتقادات حول "الخدمة"، إلا أنني لا أوجه إليها انتقادات اليوم لسببين اثنين:

الأول: أنني أؤمن بأن هناك محاولة دولية مدعومة من القوى الداخلية في تركيا تهدف إلى إخراج الوجود الإسلامي بالكامل من المؤسسات

الحكومية وعزله تمامًا عن الحياة السياسية وتهميش وضعه في المجتمع بطرق غير شرعية، وهناك مجموعة صغيرة داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم تتولى زمام الأمور في الحزب، وهذه المجموعة أشعلت فتيل هذه المحاولة بإعلان حرب شرسة على حركة "الخدمة" في وقت لم تكن الحركة تتوقع أنها ستعرض لمثل هذه المحاولة على هذا النطاق الواسع، كما أن الحركات الدينية الأخرى بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية يدخلون ضمن المستهدفين بهذه المحاولة، وباختصار فإن القوى الدولية تخلّت في الآونة الأخيرة عن "مفهوم الإسلام المعتدل" وتدير حاليًا مؤامرات ضد المتدينين بأيدي أناس يدعون أنهم متدينون وأتباع الإسلام السياسي.

الثاني: أن انتقاد الأخطاء التي وقعت فيها حركة "الخدمة"، وهي على وشك أن تُذبح، هو بمثابة مساعدة للجزارين الذين يقدمون الأضاحي للقوى العالمية، شأنه في ذلك شأن الأزمة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية عندما رُفعت دعوى ضده تهدف إلى إغلاقه عام (٢٠٠٧) فلم يكن صوابًا توجيه الانتقادات إليه في هذه الفترة الحرجة، وكذلك الحال مع حركة "الخدمة" فليس صوابًا توجيه انتقادات إليها في وقت تتعرض فيه لعمليات تهدف إلى القضاء عليها، لكننا في هذه الفترة الحرجة يمكننا توجيه النقد الخفي لها، وستوجه لها الانتقادات العلنية عندما تتخطى هذه الأزمة بسلام.

وهناك أمر آخر وهو أن الدعم الذي أقدمه لحركة "الخدمة" هو من منطلق الواجب الأخلاقي.. وإذا كان حزب العدالة والتنمية أو حركة الفكر الوطني أو جماعات النور أو السليمانيين أو الحركات الدينية الأخرى في تركيا في الموقف نفسه، لما ترددت في تقديم الدعم ذاته، وبالفعل وقفت

بجانب هذه الحركات في جميع الظروف الحالكة التي مرت بها في الفترات الماضية، ومن ثم لا أريد أن يتعرض كلا الطرفين محبي حركة "الخدمة" أو أنصار حزب العدالة والتنمية على السواء إلى أي ضرر بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد في الآونة الأخيرة.

هل هناك فرصة للصلح؟

٣١ يناير/كانون الثاني (٢٠١٥م)

لا شك أن تفاقم الأزمة بين حركة "الخدمة" والحزب الحاكم في الآونة الأخيرة في تركيا يلحق الأضرار الجسيمة بكيان المجتمع التركي، وأعتقد أن الجماهير العريضة من الشعب التركي ترغب في إنهاء هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

ونحن نعلم أن هناك الكثير من الدول التي تبدو في الظاهر أنها تنعم بالاستقرار والأمن قد نشبت فيها الحروب الأهلية مما أسفر عن مقتل مئات الآلاف من الناس ونزوح الكثيرين عن أوطانهم، وإذا عمت الفوضى والمصائب والأزمات في بلد ما، فهذا يعني أن رجال السلطة الحاكمة ورواد الفكر والعلماء في هذا البلد قد أضعوا بصيرتهم وفراستهم.

ومن الواضح أن هذه المشكلة التي نشبت بين الطرفين تشغل الرأي العام في تركيا، ربما أن هذه المشكلة ليست بسيطة كما تبدو من الظاهر، ولا ينكر أحد أن كلا الطرفين لديهما أخطاء، فيجب على كلا الطرفين أن يراجعا حساباتهما في ظل مناخ تسوده العدالة وضبط النفس.

وفي تعليقه على الأوضاع الراهنة في تركيا قال الكاتب الصحفي الموالي للحزب الحاكم "أحمد طاش جتيران" (*Ahmet Taşgetiren*) - وهو يعتبر من أبرز الشخصيات في هذه المرحلة - لدى مشاركته في برنامج

تليفزيوني؛ "ليست هناك مشكلة في مشروعية حركة "الخدمة"، إذن أين تكمن المشكلة في الحركة؟ أنا أرى أنها لا تكمن في الخدمات التي تقدمها للناس، فلا أحد يعترض على قيام الحركة بافتتاح المدارس والمعاهد لتسهم في رفع مستوى التعليم في البلاد، ومحافظتها على إقامة الصلوات ومساعدتها الفقراء والمحتاجين عن طريق جمعية "هل من مغيث (Kimse yok mu)؟" (٣٢) ... فما هو سبب المشكلة إذن؟ إن المشكلة تتمثل في تدخل حركة "الخدمة" في شؤون الدولة بما يتوافق مع مصالحها الشخصية، وقيامها بمعاينة رجال السياسة الذين لا ينفذون السياسات التي وضعتها لهم من خلال عناصرها المُنَدَسَّة في أجهزة الدولة، فمن الطبيعي أن تتبني أي حركة فكرًا سياسيًا خاصًا بها، وقد يكون لها كُتَّاب صحفيون ينتقدون الحكومة، وقد يكون لها أتباع داخل أجهزة الدولة، فالجدير بالحكومات ألا تطارد أي إنسان بسبب انتمائه إلى حركة أو جماعة أو مذهب ما، ولكن يجب على هؤلاء المنتسبين لهذه الحركات أن يباشروا عملهم في أجهزة الدولة من خلال تنفيذهم الأوامر الصادرة عن مديريهم ورؤسائهم في العمل فقط دون أن يؤثر انتمائهم لحركة أو جماعة في الانصياع لأوامر رؤسائهم في العمل".

أولاً إنني أؤيد السيد "أحمد طَاش جَتِيرَان" في آرائه التي ذكرها في الجزء الأخير من حديثه، ولكن السؤال هنا لماذا لا تستطيع تركيا تخطي هذه المشكلة إلى الآن؟ وإذا كان هناك موظفون حكوميون ينتمون إلى حركة "الخدمة" تورطوا بالفعل في مؤامرة ضد الحزب الحاكم من خلال عملية التنصت على رجال الدولة بطرق غير شرعية فأنا هنا أؤكد أن هذه العملية جريمة كبيرة لا بد من معاقبة متورطيها، ولكن هذه المعاقبة لا بد

(٣٢) هي جمعية خيرية تركية أسست في عام (٢٠٠٤م) ومقرها إسطنبول، تعمل هذه الجمعية الخيرية لمساعدة الفقراء والمساكين على المستوى المحلي والدولي. (النشر)

أن تنفذ في حق هؤلاء عقب محاكمة عادلة، ولا شك أن المدعي العام إذا أثبت بالأدلة والبراهين القاطعة أمام هيئة المحكمة تورط هؤلاء في مؤامرة ضد رجال الدولة لن يستطيع أحد سواء أتباع حركة "الخدمة" أو غيرهم أن يقفوا وراء مرتكبي هذه الجريمة، غير أنه لم يتم إبراز الأدلة التي تثبت صحة هذه الاتهامات حتى الآن، على الرغم من تأسيس الحكومة التركية في الآونة الأخيرة محكمة خاضعة لهيمنتها تحت مسمى "محكمة الصلح" للنظر في قضايا المؤامرات التي تحاك ضد الحكومة على حد زعمهم، فضلاً عن إصدارها قوانين تيسر عمل هذه المحكمة، إلا أنها لم تتمكن من إدانة المتهمين في هذه القضية، وعلى الصعيد ذاته يدعي هؤلاء المتهمون من رجال الأمن بأن المداهمات التي قاموا بها ضمن فضيحة الفساد والرشوة التي اشتهرت إعلامياً بفضيحة الفساد والرشوة ١٧-٢٥ ديسمبر، كانت بإذن من المدعين العموميين وتحت سمع وبصر مديرهم وبعض رجال الأجهزة السيادية في الدولة.

وأما الأمر الثاني الذي لا بد أن أؤكد عليه في هذا الصدد إذا افترضنا أن هؤلاء بالفعل تورطوا في هذه الجرائم كما يدعي السيد "رجب طيب أدوغان" والمسؤولون بالحزب الحاكم، أليس من الظلم أن تتعرض حركة "الخدمة" بكامل مؤسساتها ورجالها الذين يسعون لخدمة الوطن من خلال فتح المدارس التعليمية والمعاهد التحضيرية بالإضافة إلى الأعمال الخيرية على مستوى الجمهورية، وأوجه كذلك سؤالاً إلى هؤلاء فما ذنب المدارس والمعاهد والمؤسسات المالية والجمعيات الإغاثية والمجموعات الإعلامية التابعة لهذه الحركة، وبالله عليكم ما ذنب معلم غادر أهله ووطنه متجهاً إلى كينيا وغايته الوحيدة هي تعليم أبناء هذا البلد على مستوى عال، وما ذنب رجال الأعمال هؤلاء الذين يكسبون الأموال

من أجل المساهمة في افتتاح مدرسة في المغرب العربي؟ أليس هذا الأمر منافياً لقول الله تعالى ﴿...وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...﴾.

إنني أرى أنه من الواجب على السياسيين أن يهتموا بتحقيق العدالة وعلى الحركات والمؤسسات المدنية أن تقوم على خدمة المجتمع المدني وأما المثقفون فعليهم أن ينشروا الحكمة بين أفراد مجتمعاتهم، وفي سبيل تحقيق ذلك علينا أن نتفق على النقاط التالية:

١- التزام الدولة بالعدالة والحيادية تجاه جميع فئات وطوائف الشعب.

٢- إن كل من حاك مؤامرة على الحكومة، يجب أن يحاكم ويعاقب إن ثبت جرمه أمام محكمة عادلة، بغض النظر عن شخصه أو الجماعة أو المجموعة التي ينسب إليها، وذلك انطلاقاً من حديث النبي ﷺ الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما:

"مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِبَاطِلٍ لِيُدْحِضَ بِبَاطِلِهِ حَقًّا فَقَدْ بَرِيءٌ مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ ﷻ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ" (٣٣).

٣- إذا كان هناك شخص ينتمي إلى هذه الحركة قد ارتكب جريمة بالفعل لا يجوز تحميل الحركة بأكملها المسؤولية بهذه الجريمة ومعاقبتها من خلال القضاء على جميع مؤسساتها الخدمية انطلاقاً من قول الله تعالى ﴿...وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...﴾.

٤- أن يُسمح للجميع بالتعبير عن أفكاره وآرائه بكل حرية في إطار الظرف والأدب والاحترام المتبادل، كما يحق لهم ان يوجهوا الانتقادات كما شاؤوا بلا إهانة أو تجريح أو تكفير.

٥- أن تحلل الأحداث التي أدت إلى نشوب الأزمة بين الطرفين بالتأني والفراسة والمنطق بعيداً عن التعصب للجماعة أو الحركة أو الحزبية، والابتعاد عن الشخصيات التي طالما تسعى لتحقيق المكاسب الشخصية من خلال الأجواء الساخنة والصراعات بين فئات المجتمع في تركيا.



"الجمال وصفين" وأزمتنا اليوم

١٨ مايو/أيار (٢٠١٥م)

لا شك أن من أخطر المصائب التي قد تتعرض لها تركيا هي نشوب انقسامات بين الحركات التي كرسَتْ نفسها لخدمة أبناء المجتمع، وللأسف نلاحظ في الآونة الأخيرة هذا الانقسام حيث تزداد المشاحنات والخلافات بين أبناء هذه الحركات يوماً بعد يوم بشكل يهدد البنية الاجتماعية لهذا البلد.

ولا أقصد هنا بالحركات حركة "الخدمة" أو الحركات الإسلامية الأخرى فحسب بل أقصد بذلك جميع الطرق الصوفية والفرق الدينية والجمعيات وغيرها من المنظمات الأخرى التي تباشر أعمالها وفق مبادئ الإسلام الأساسية في تركيا.

من المعلوم أن ديننا الحنيف يأمرنا بالوحدة وينهانا عن التفرقة والتشتت ونلتمس ذلك في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ...﴾ (سورة الحجرات: ١٠/٤٩) هذا ويجب اللجوء إلى القرآن والسنة عندما ينشب نزاع بين فئتين من المسلمين كما تتحمل الفئة الثالثة مهمة الحكم بينهما.

إننا نعلم هذه الأمور جيداً ولكن هل نطبق ذلك في حياتنا اليومية؟
 وقد رأينا في الآونة الأخيرة في تركيا تشرذم العائلات وتباعد الأشقاء
 وتزايد معدلات الطلاق والاستقطاب الشديد بين فئات المجتمع وذلك
 بسبب الخلافات السياسية التي نشبت في البلاد، أضف إلى ذلك أن هناك
 أصدقاء قدامى باتوا يمتنعون عن تبادل السلام فيما بينهم، ولا شك أن
 انقسام المجتمع بهذا الشكل سيؤدي في نهاية المطاف حفظنا الله إلى
 ضعفه وانهاره في النهاية، فلنفترض أن هذه الصداقات كانت لا تستند
 إلى أرضية سليمة ولذلك تباعد هؤلاء عن بعضهم ولكن كيف يمكننا أن
 نفسر ونوضح تشرذم العائلات بسبب الخلافات السياسية؟

فلو نظرنا في حياة الجيل الأول من المسلمين لوجدنا أن الخلاف
 كان قد وقع بين بعض الصحابة أيضاً، ولكن هناك سؤال يتبادر إلى الذهن
 في هذا الصدد كيف يمكن أن يحدث خلاف بين الذين تلقوا التربية من
 النبي محمد ﷺ؟

إن الخلافات التي نشبت بين بعض الصحابة لم تكن نابعة عن العصية
 القبلية، وفي معركة الجمل وحدها قُتل أكثر من ٢٠ ألف شخص بينهم
 صحابة وتابعون، فترمل آلاف النساء وتيتم آلاف الأطفال، والسؤال هنا
 في سبيل ماذا مات هؤلاء؟

إن نظرتنا السُّتية لهذه الأحداث تمنعنا عن الخوض فيها بالنقد، ولكن
 ألا يجب علينا التفكير والتمعن في تلك الأحداث المؤسفة لاستخراج
 الدروس والعبر؟

وحين أفكر في معركتي "الجمل وصفين" فإنني أفهم سياسة اليوم
 بشكل أفضل، فما دام بعض الصحابة سفكوا دماء بعضهم فلا عجب
 في أن نرى قيام بعض المسلمين الضعفاء بإبادة بعضهم في أيامنا هذه،

كما أننا إذا نظرنا إلى الأحداث بمنظور العلوم الاجتماعية لوجدنا أن هناك عوامل مختلفة لعبت دورًا فيها، لكن هناك عامل آخر أبعد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية هو الذي يتسبب في نزاع المسلمين قديمًا وحديثًا وهذا ما سنتحدث عنه في السطور القادمة.

إن الصحابة رضي الله عنهم قد نظموا نمط حياتهم في ظل الوحي الإلهي الذي هو بمثابة الحامي لهم وذلك في الفترة ما بين (٦١٠-٦٣٢م)، حيث كانت جميع الأمور في مكة والمدينة تسير وفق الوحي الإلهي وتحت إشراف النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يتلقى الوحي من الله تعالى من حين إلى آخر، وفي حال حدوث أي خلاف بينهم كان النبي صلى الله عليه وسلم يتدخل لحلّه، لكن مع انتقاله إلى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي زالت الحماية الإلهية، ولم يعد هناك نبي ينظم الأمور، وعندئذ وجب على المسلمين أن يقيسوا الأمور وفقًا للمنهج الإلهي الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ويفرقوا بين الحق والباطل والصواب والخطأ، فساداتنا عائشة والزبير وطلحة رضي الله عنهم لم يكن بينهم الرسول صلى الله عليه وسلم كي يراجعوه ويسترشدوا برأيه بل وجدوا أنفسهم أمام امتحان صعب عليهم أن يتخذوا فيه قراراتهم في ضوء ما يعلمون ويفهمون من الكتاب والسنة، وكما كانت هناك أسباب سياسية واجتماعية متعددة توجه تصرفاتهم السياسية، فكذلك اليوم توجد أسباب خارجية عديدة تساهم في الفتن والانقسامات التي نعيشها في الوقت الراهن، لكن نفوسنا أيضًا توجهنا وتدفعنا إلى القيام ببعض التصرفات والسلوكيات الخاطئة، فالعالم الإسلامي اليوم يعيش معركتي الجمل وصفين من جديد، وأضحى المسلمون يقتل بعضهم بعضًا كل يوم، أما تركيا فتُعد محظوظة بعض الشيء فلا تسيل فيها الدماء كما في سورية والعراق وليبيا واليمن.

وأنا أقول يا أيها المسلمون! لتتعلم الدروس ونستخلص العبر من الامتحان الذي ابتلي به الصحابة، فلنحاسب أنفسنا، ولنكبح جماح

أنفسنا، ونلتزم بحدود الله، فإن نجحنا نحن في تركيا في تحقيق ذلك
وسلكنا طريق السلام والصلاح نصبح عندئذ نموذجاً للعالم الاسلامي.



"الشيء إذا زاد عن حدّه انقلب إلى ضده"

٣ سبتمبر/أيلول (٢٠١٥م)

إن المقولة التي ذكرناها عنواناً لهذا الموضوع هي من المسلّمات التي لا جدال فيها، وهي ظاهرة اجتماعية لا نقاش حولها ولا غبار عليها. وأعتقد أن هذا الحكم أنسب تعبير لما نعيشه اليوم في تركيا من انتهاك الحقوق والقانون والمآسي وما إلى ذلك من إجراءات استفزازية.

وأحياناً ما تتحول الأفعال الرامية لإقامة العدل إلى ظلم وبغي، وعلى سبيل المثال إذا قام من تعرضوا للظلم في المجتمع باسترداد حقوقهم من الظلمة بأنفسهم دون اللجوء إلى السلطة القضائية للدولة والتي هي مسؤولة عن تحقيق العدل بين أفراد المجتمع؛ سيؤدي ذلك بدهاءة إلى ظهور ممارسات ظالمة في المجتمع، فالقانون والعدالة يعينان حصول صاحب الحق على حقه، وتقدير عقوبة المتهمين على قدر الجرم وتنفيذها على هذا الأساس، وعلى ذلك من قام باقتلاع عين شخص جزاء ضرب ذلك الشخص ابنه فقد ظلمه.

ولذا فقد منع الشرع الحكيم الأشخاص أو الفئات في المجتمع من تأسيس العدالة الاجتماعية بأنفسهم دون الرجوع إلى الجهاز القضائي أو الأجهزة المعنية في الدولة، هذا وإن الدولة مكلفة بأربع مهمات أساسية هي:

- تمثيل جميع أفراد المجتمع دون تمييز أو تفرقة بينهم.
- جمع الضرائب من أفراد المجتمع واستخدامها في المصالح العامة.
- تفعيل النظام العدلي أو الجهاز القضائي لتحقيق الأمن القومي وحصول أصحاب الحقوق على حقوقهم بالكامل.
- تحمل المسؤولية الكاملة في الدفاع عن تراب الوطن.

لا شك أن العنصر الوحيد الذي يمنح الشرعية للسلطة الحاكمة هو مراعاتها للدستور والقانون، وعلى هذا فإن سيادة القانون لا يجوز تفويضها إلى شخص أو حزب أو فئة بعينها، ولقد حقق الإسلام هذه السيادة من خلال أحكام الشرعية في حين حقق النظام الديمقراطي الحديث هذه السيادة اليوم من خلال الدستور والقوانين وقرارات الأغلبية ناهيك عن الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية كحرية التعبير والفكر والرأي، هذا وإن انتهكت الدولة سيادة القانون؛ فإن المجتمع سيفرز أناسًا لا يتوانون عن ظلم الناس بدعوى أنهم يؤسسون العدالة الاجتماعية ويعملون على إحقاق الحق.

عندما ننظر إلى حال الدول عبر التاريخ الإسلامي سنجد أنها لم تتمكن من تأسيس نظام حُكْمٍ يضمن العدالة الاجتماعية على الصورة التي نراها في عهد سيدنا وقدوتنا رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز ؓ، فالدولة التركية على سبيل المثال خضعت لتغيير جذري في نظام حكمها وإيدولوجيتها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلادي إذ انتهجت سياسة الظلم والقهر في سبيل مواصلة السلطة، ولم يتوان جميع حكامها في هذه الفترة عن ظلم المجتمع للحفاظ

على سلطتهم، وكما أن من يزرع القمح لا يمكن أن يحصد الموز؛ فإن من يستغل نظام "دولة القومية" لمصالحه وطموحاته الشخصية لا يُنتظر منه إقامة العدل في مجتمعه.

فقد انتهج حزب العدالة والتنمية سياسة قمعية مع معارضيه دون إعمال الفكر حول النتائج التي ستسفر عنها مثل هذه السياسة في المستقبل كما كان يفعل من قبل السياسيون المنتسبون إلى التيارات اليسارية والعلمانية والليبرالية، وتوضح هذه السياسة اليوم في اتخاذ الحزب الحاكم قراراتٍ أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي التركي ضد بعض المجموعات أو فئات المجتمع وتسجيلها في ما يسمى بـ"الكتاب الأحمر"^(٣٤)، وعلى ذلك نجد السلطة الحاكمة تنتهج إجراءات استفزازية ضد هذه المجموعات فتقوم بمصادرة أموالهم ولا تتوانى عن تعذيبهم في السجون لسنوات طويلة، ومصادرة حتى حرية الدفاع عن أنفسهم أمام المحاكم وغير ذلك الكثير من الانتهاكات الأخرى...

وفي هذه النقطة أريد أن أؤكد بكامل المسؤولية أنني سأتناول كلاً الاتهامين الذين يتعرض لهما سواء الحزب الحاكم أو حركة "الخدمة" سأتناولهما بشيء من الإنصاف مع الالتزام بالحيادية والعدل وهما:

- اتهام بعض المسؤولين بالحزب الحاكم بالتورط في عملية الفساد والرشوة التي ظهرت في ١٧-٢٥ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م).
- اتهام حركة "الخدمة" بالوقوف وراء عمليات التنصت ضد المسؤولين الحكوميين وتدبير مؤامرة ضد الحكومة.

(٣٤) الكتاب الأحمر: هو الكتاب السري أو الدستور الخفي لمجلس الأمن القومي التركي وسمي بذلك نسبة إلى لون غلافه. (النشر)

إن مبدأ افتراض البراءة وحق الدفاع عن النفس يضمنهما الدستور والقانون لكل من يتعرض للاتهام؛ إذن لم تكن هناك ضرورة تستدعي من المتهمين بالحزب الحاكم للهروب من المحاكمة بل كان عليهم الانتظار كما فعل المتهمون من محبي الخدمة حتى يقول القضاء كلمته في هذا الشأن.

إننا نجد اليوم المجتمع التركي يعيش حالة من الاستقطاب الواسع بين شتى فئاته وحتى تحول هذا الاستقطاب إلى حالة من التوتر والصراع، كما نجد العداوة والبغضاء بشكل غير مسبوق بين المتدينين الذين يصنفون أنفسهم في "دائرة الإسلام"، ولا شك أن هذه الأحوال الخطيرة التي تمر بها البلاد لا تبشر بالخير وإذا استمر الأمر على هذه الشاكلة سيؤدي ذلك إلى ما صارت إليه سورية والعراق اليوم من حروب أهلية ونزاعات طائفية.

وأرى أن بعض الأطراف التي تعادي جميع المتدينين ولا ترغب في تحول تركيا إلى دولة القانون والديموقراطية يعملون ليل نهار من أجل إيقاع العداء بين المتدينين، كما يعمل المُنْدُسُون في الحركات الإسلامية في تركيا على قدم وساق، ويختلقون الفتن لإشعال نار حرب أهلية في البلاد، وفي الوقت ذاته تسعى القوى العالمية لتحريض الفوضى والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط لإضعاف بلاد المنطقة وتقسيمها إلى دويلات صغيرة.

وعلى الصعيد نفسه نجد المتدينين في تركيا بدلاً من الاتحاد فيما بينهم والعمل على حل مشكلاتهم من خلال الأحكام الشرعية والدستور والقانون، نراهم ينتهكون جميع الحقوق والقوانين من أجل القضاء على خصومهم بشكل كامل؛ متغاضين عن الأضرار الجسيمة التي سيخلفونها من تفكك البلاد وجرها إلى الصراعات الداخلية.

وانطلاقاً من مبدأ عدم جواز تعميم الاتهام لمجموعة بأكملها بسبب الذنوب التي ارتكبتها بعض من أفراد هذه المجموعة؛ فإن ما نراه اليوم من استهداف حركة "الخدمة" ومحاولة مصادرة أموالها وتضييق الخناق على جميع الفعاليات والخدمات والمؤسسات لهذه الحركة سواء في داخل البلاد وخارجها بدعوى أن بعضاً من محبي هذه الحركة قاموا بارتكاب جنایات وانتهاكات يُعاقب عليها القانون؛ فإن ما يجب فعله في هذه الحالة هو إخضاع هؤلاء المتهمين لمحاكمة عادلة، وإذا ثبت تورطهم في الجرائم التي تنسب إليهم يعاقبون على قدر جرمهم، وأما إذا ثبتت براءتهم يخلى سبيلهم، وبناء على ذلك فإن مثل هذه المعاقبات الجماعية ستؤدي إلى زيادة الاحتقان، فهذا الاحتقان ينقلب بمرور الوقت إلى ضده وهو الظلم، والظلم يؤدي إلى انتشار العداوة والبغضاء وتعميمها في أرجاء البلاد.

وفي النهاية إنني أناشد جميع رواد الفكر وأصحاب الرأي والساسة أصحاب الضمائر الحية؛ أناشدهم وأستحثهم على ضرورة إيقاف هذا الإنزلاق نحو الهاوية، وأدعوا الشعب للوحدة والتضامن، إننا على شفا جرف مؤامرة كبيرة، وينبغي لنا ألا ننس أمرين مهمين وهما؛ إن تورطت الدولة في حرب أهلية وتمزقت فلا مكان حينذاك لتيار أو حزب سياسي أو سلطة، والأمر الثاني أنه ليس باستطاعة أي أحد رئيساً كان أو مرؤوساً أن ينقذ في الآخرة أتباعه الذين يوافقونه في منهجه الخاطيء! وسيقول لهم ﴿...فَلَا تَلُومُونِي وَوَلُّوْا أَنْفُسَكُمْ...﴾

علينا أن نصب الماء على النار لإخمادها بدلاً من صب الزيت عليها وتأجيجها...



الفصل الخامس:

مؤامرة في تركيا.. ولكن ضد من؟





الصورة المكبّرة للأحداث

٢٦ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م)

في بداية حديثي أريد أن أنوه إلى أمرين مهمين؛ أولاً أنني لا أرغب في أن ألحق بتركيا أو حزب العدالة والتنمية أو حتى السيد رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان" أي ضرر من طرفي، فانتقاداتي التي أوجهها إلى سياسات الحزب الحاكم وقادته ببناء وهي بمثابة تحذيرات أخوية تهدف إلى تصحيح الأخطاء التي وقع فيها قادة الحزب في سياساتهم الداخلية والخارجية، ثانياً: إن الهدف الأساسي من كتابتي العبارات التي سأذكرها فيما يلي ليست هي الفكرة التي أذاع عنها بل هي تحليل وتشخيص الواقع الذي نعيش فيه، وبعبارة أخرى فإن الصورة المكبّرة للواقع والتي توصلت إليها من خلال تحليلاتي للأحداث الجارية؛ هي الصورة الحقيقية لخلفية الأحداث التي نعيشها وليست الصورة التي آمل وأحلم بها.

عندما ننظر إلى الصورة المكبّرة للأحداث الجارية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي نجد أن "السياسة الدولية" للولايات المتحدة الأمريكية التي هي حليف لتركيا في حلف "الناتو" وترتبط بها بشراكة استراتيجية؛ باتت لا تقر سياسات حزب العدالة والتنمية، كما نرى أن العلاقات الثنائية بين البلدين ليست كما كانت في عهدها السابق، أما علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي فهي في غاية السوء، ورغم مساعي

الحكومة لاستمرار وتيرة الانضمام إليه وهي تسير ببطء وفي اتجاه لا يدعو إلى الأمل، وعلاقتنا مع العراق متوترة جداً، أما سورية ومصر فقد تهدمت الجسور بيننا منذ زمن بعيد، أما السعودية فقد دخلنا في علاقتنا معها في مرحلة مغايرة تماماً لما كانت عليه في السابق، ودولة قطر التي تعتبر أقرب حليف لنا في المنطقة، ترسم لنفسها خارطة طريق جديدة في سياساتها الخارجية وذلك بعد تخلي الأمير الأب عن الحكم وإخلاء مكانه إلى الأمير الابن، وأما إيران وهي الجار الأكبر من حيث المساحة والسكان لتركيا فهي مقبلة على تغييرات جذرية في سياساتها، حيث إن حكومة "روحاني" تسعى إلى تحسين علاقاتها مع أمريكا والغرب بهدف إنهاء الحصار المضروب عليها... ومن يدري، قد تفتح الحكومة الإيرانية في المستقبل مساراً جديداً يسهل عملية التواصل بينها وبين إسرائيل، وفي أحد البرامج التلفزيونية التي بثتها إحدى القنوات الإيرانية ذكر أحد المتحدثين في البرنامج أن سياسات حكومة "أردوغان" الحالية تشبه سياسات حكومة "أحمدي نجاد" إلى حد كبير، باختصار: إيران تتجه إلى إنهاء العمليات المالية والتجارية غير الرسمية التي تقوم بها جراء الحصار المضروب عليها بسبب برنامجها النووي، وفي السياق نفسه تجري إيران تحقيقات مع "بك زنجاني" الذي تورط في عمليات تجارية غير رسمية في فترة حكم "أحمدي نجاد" والذي يُدعى أن له علاقات مع "رضا ضراب" الذي ورد اسمه ضمن تحقيقات فضيحة الفساد في تركيا.

لا شك أن ابتعاد تركيا عن المنظومة الغربية واقتربها من روسيا أحد الخيارات المطروحة أمامها في هذه الفترة، غير أن روسيا لا يمكن أن تعطي الضوء الأخضر لتركيا دون أن تراجع أمريكا والغرب، ولقد رأينا كيف أفنعت كلتا الدولتين العملاقتين بعضهما بعضاً في الأزمنة السورية، وباختصار فإن دولة تركيا التي حققت نجاحات مبهرة في السياسة

الخارجية حتى عام (٢٠١١م)، تكاد تعاني اليوم من مشاكل مع الدول المجاورة فضلاً عن الدولة البعيدة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية للحزب نجد أن المشهد الداخلي لا يدعو للأمل، فموقف الحزب القمعي حيال أحداث منتزه "جيزي (Gezi)" أدى إلى تشكيل كتلة عدائية في المجتمع التركي للحزب وزعيمه، كما بدأ أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين تضاعفت ثرواتهم خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية يتخذون موقفاً سلبياً تجاه الحزب وسياساته، أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب رؤوس المال الكبيرة من المحافظين المعروفين بوقوفهم مع الحزب الحاكم منذ تأسيس الحزب قد أخذوا يجمدون علاقاتهم مع الحكومة، وأما التوتر القائم بين حزب العدالة والتنمية والليبراليين منذ الانتخابات التي أجريت في تركيا عام (٢٠١١م) ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام تركيا، وأخيراً إن الأزمة القائمة بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة" التي بدأت مع إصدار الحكومة قراراً يقضي بإغلاق "المعاهد التحضيرية" قد تضاعفت إثر موقف حركة "الخدمة" حيال قضية "فضيحة الفساد والرشوة" كما أن إقدام الحكومة على عمليات اعتقال ومداهمات موسعة في صفوف أفراد الحركة ومؤسساتهم، واتهام الحركة بأنها متورطة في "تشكيل كيان مواز داخل مؤسسات الدولة تعمل لصالحها" قد زاد الطين بلة، ومما لا شك فيه أن الأزمة القائمة بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة" إذا استمرت على هذه الشاكلة فإن ذلك سيفتح في البنية المجتمعية شروخاً عميقة وجروحاً غائرة يصعب اندمالها بل حتى نسيانها على مدى قرون طويلة.

إذا كانت الصورة المكبرة التي حاولنا رسمها أعلاه صحيحة وحقيقية فإن هذا يعني أن هذه الحكومة التي تنتهج سياسة النزاع والصراع لا يمكن

أن تواصل سلطتها على هذه الشاكلة، وربما هناك أياد خارجية تحاول أن تُظهر شخصية "أردوغان" على أنه "رجل الحي القوي الذي يتحدى العالم كله، ويتحدى كذلك الدبابات بمسدسه الذي يحمله بيده" ويبدو أن البعض يسهم في إنتاج هذه الصورة والترويج لها.

وقناعتي الشخصية أن السيد رئيس الوزراء السابق وحكومة العدالة والتنمية تم توجيهها في اتجاه خاطئ في كل من الأزمة السورية ومأساة "أولوديري" (*Uludere*)^(٣٥) وأحداث منتزه "جيزي" وموضوع "المعاهد التحضيرية".

إن الحقيقة التي ينبغي الانتباه إليها في هذا الصدد؛ أنه لا يمكن استمرار السلطة وإدارة شؤون البلاد في ظل السياسات المتعارضة والمتضاربة مع القوى الداخلية والخارجية، ولا شك كذلك إن زيادة حدة التوتر تدفع البلاد إلى حالة من النزاعات والصدمات الداخلية، وإذا وصل هذا التوتر حدًا خارج السيطرة فسوف يضرب البلد بزلزال عميق يوقعه في خطر الانفصال والتشردم.

على الجميع أن يتصرفوا بشعور من المسؤولية، وأن يسعوا إلى تخفيف حدة التوتر، ولا سيما السيد رئيس الجمهورية الذي يملك الصلاحيات التي تمكنه من تهدئة الموقف والوصول بتركيا إلى بر الأمان.

(٣٥) حادثة "أولوديري": هي حادثة وقعت في ٢٨ ديسمبر عام (٢٠١١م) حيث قامت المقاتلات التركية بقصف جوي على عناصر من حزب العمال الكردستاني عن الحدود التركية العراقية بالقرب من مدينة "شرناق" (*Şirnak*) الواقعة جنوب شرق تركيا، ولكن أظهرت التحقيقات فيما بعد أن ضحايا هذا الحادث هم مجموعة من المهربيين الأكراد الذين تسللوا إلى الأراضي التركية عبر الحدود التركية العراقية وبلغ عددهم ٣٤ مواطنًا كردي الأصل لا ينتمون إلى حزم العمال الكردستاني، وقد وصفت منظمات حقوق الإنسان في تركيا هذه الواقعة المأساوية بأنها تنفيذ الحكم بلا محاكمة. (الشر)



تفسير ما يحدث في تركيا

٣١ يوليو/تموز (٢٠١٤م)

لقد رفض السيد رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان" عندما كان رئيسًا للوزراء العرض الذي قدّمه السيد "بُولْتُت أرنج" لتسوية النزاع القائم بين الحزب الحاكم وحركة "الخدمة"، وبموجب هذا العرض ستطلب الحركة المسامحة والعذر من المسؤولين الكبار وعلى رأسهم السيد "أردوغان" ويتم بذلك العفو عن الحركة، إلا أن السيد "أردوغان" رفض هذا العرض بقوله "لن يحدث ذلك طالما أنا في مناصبي".

ومع أنني أرى أن أسلوب السيد "بُولْتُت أرنج" في التعامل مع هذه القضية الهامة خاطئ من حيث المبدأ إلا أنني أو من بصدقه وإخلاصه، ولكن هناك حقيقة لا يمكن أن نتغاضى عنها أن هذه المشكلة لن يتم حلها من خلال اعتذار أو طلب المسامحة لطرف من الآخر، وإذا كانت ثمة مؤامرة مدعومة من الخارج ضد حكومة "حزب العدالة والتنمية"، وقام البعض بالتنصت على المسؤولين الحكوميين بشكل مخالف للقوانين والأخلاق، وإذا كانت حركة "الخدمة" وراء هذه المؤامرة على حد زعمهم؛ فيجب الكشف عن ملامسات هذه القضية من خلال الإجراءات القضائية، وإلى جانب ذلك لا بد أن يُسمح للجهاز القضائي بحرية النظر إلى الملفات التي أعدها المدعون العموميون حول فضيحة الفساد والرشوة التي تم

الكشف عنها في (٢٠١٣م) والتي تورط فيها الوزراء الأربعة السابقون من حكومة حزب العدالة والتنمية وأبناؤهم وبعض رجال الأعمال وغيرهم، ولكن ما رأيناه من تدخلات من قبل الحكومة بشكل علني في العمل القضائي ومنع المدعين العموميين من استكمال التحقيقات مع المتهمين والتعديلات التي أدخلت في الجهاز القضائي للحيلولة دون أن يخضع المسؤولون من السلطة الحاكمة لمساءلة قضائية؛ ألفت بظلالها على احتمالية أن تشهد تركيا بعد الآن محاكماتٍ عادلةً ومحايدة.

أعتقد أن الكثير من الملايين التي تؤيد الحزب الحاكم ونوابه وعلى رأسهم السيد "بولنت أرنج" لا يوافقون على الإجراءات غير القانونية التي ينتهجها الحزب في الآونة الأخيرة في التعامل مع الأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد بل إنني على يقين أن السيد "أرنج" يشعر ببالغ الحزن والأسى لما تشهده تركيا اليوم من الإجراءات التعسفية التي تنفذها الحكومة ضد مجموعة من الناس الأبرياء، ويرى السيد "أرطغرول جوناي" (*Ertuğrul Günay*) الذي تولى منصب وزير الثقافة في الحكومة السابقة أن معظم أنصار حزب العدالة والتنمية ومن بينهم النواب من الحزب الحاكم يؤمنون بأن بعض المسؤولين من الحكومة قد تورطوا في الفساد والرشوة بالفعل، فيما يعترف السيد "علي باباجان" (*Ali Babacan*) وزير الدولة لشؤون الاقتصاد السابق أن تركيا لم تمض قدماً لتأسيس دولة ديمقراطية تحترم الحريات والعدالة الاجتماعية، وأما السيد "أردوغان" فقد صرح في ثلاث مناسبات بأن هناك نوابًا من الحزب الحاكم لا يدعمونه وأنه يسجلهم في قائمة لديه.

والأمر الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد أنه إذا كانت هذه الإجراءات التعسفية والعمليات التي تتنافى مع القوانين ما زالت مستمرة

في تركيا بالرغم من عدم موافقة بعض المسؤولين من الحزب الحاكم والنواب؛ فهذا يعني أن هناك فصيلاً معيناً يقف وراء هذه الإجراءات والعمليات، والدليل على ذلك ما قاله السيد "إدريس نعيم شاهين" وزير الداخلية الأسبق في حكومة حزب العدالة والتنمية عند تحليله للأحداث الأخيرة في تركيا حيث يقول "شاهين":

"إن هناك فصيلاً معيناً من الحكومة يسيطر على زمام الأمور في البلاد".

إنني أتابع الأحداث السياسية والتطورات الجارية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وأكتب تحليلاتي وتوقعاتي حول هذه الأحداث والتطورات منذ ما يزيد عن خمسة وأربعين عامًا ولم أخطئ في معظم هذه التوقعات بحمد الله تعالى لأنني أشعر دائماً أن كل ما أكتبه أو أقوله سيحاسبني الله تعالى عليه يوم الحساب، وعلى ذلك أكتب لقرائي الكرام تفسيري للأحداث الجارية في تركيا على النقاط التالية:

أولاً: إن ما يحدث اليوم في تركيا من تطورات وأحداث يشير إلى أن هناك "مؤامرة كبيرة مدعومة من الخارج ضد الفئات المتدينة من الشعب التركي بالإضافة إلى الحزب الحاكم وحركة "الخدمة" والحركات الإسلامية"، فمفئذو هذه المؤامرة ينتهجون أسلوب التضليل أي يستهدفون حركة "الخدمة" ولكن يهدفون من خلال ذلك إلى القضاء على جميع خصومهم بما في ذلك الحزب الحاكم، فهذه المؤامرة هي استمرار للانقلابات التي تقوم بها الدولة العميقة المتمركزة في جهاز الدولة والتي تتحرك بعقلية "الاتحاد والترقي"، فالحركة الآن ألقيت في حوض به تمساح قاتل -إذا جاز التعبير- تحاول بكل ما أوتيت من قوة الخلاص من هذا المأزق الذي تتعرض له في الآونة الأخيرة، وما يقوله

الكاتب الصحفي التركي السيد "نوزاد يالتشينطاش" (Nezhat Yalçıntaş) يلقي الضوء على هذه المسألة الهامة حيث يقول "يالتشينطاش":

"إن القوميين العلمانيين المتمركزين في أجهزة الدولة دائماً ما يسعون لتصفية أي فئة أو حركة لا تخدم مصالحهم الشخصية".

ولا شك أن القوميين العلمانيين ومن يزعمون التدين من المنتسبين إلى تنظيم "أرجنكون" الذي تمت محاكمة أعضائه في وقت سابق ضمن قضية محاولة الانقلاب على حكومة "أردوغان" في تركيا، يتظاهرون الآن بأنهم يقفون بجانب السيد "أردوغان"، ويريدون تجفيف جميع منابع الحياة لحركة "الخدمة"، كما يأملون طرد المتدينين والمحافظين من جميع أجهزة الدولة لا أقصد بذلك الجهاز الإداري في الدولة فقط، بل جميع مجالات الحياة، بدءاً من الاقتصاد وحتى الإعلام والتعليم.

إن ما يحدث اليوم في تركيا عبارة عن إعادة ترميم الدولة نفسها من خلال القيام ببعض الممارسات القمعية، فالدولة العميقة تستهدف حركة "الخدمة" لتضليل الرأي العام غير أنها تسعى من خلال ذلك إلى القضاء على سائر الحركات، فأما غايتهم الأساسية فهي نزع جميع المكتسبات التي حصل عليها المتدينون سواء في المجال الاجتماعي أو الإداري نتيجة كفاحهم الذي استمر قرناً من الزمان، وإجبارهم على الانزواء والعزلة من الساحة السياسية والاجتماعية من جديد، والعودة بالدولة إلى نموذج الدولة الخالية من الدين والمتدينين، وتذكر في هذا الصدد الوثيقة التي ظهرت في وسائل الإعلام التركية والتي تم الكشف عنها ضمن قضية تنظيم "أرجنكون" والتي تنص على "تخطيط القضاء على حزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة"، ومن البديهي أنهم إذا نجحوا في القضاء على هذين الكيانين فمن السهل جداً بالنسبة لهم القضاء على سائر الحركات والطرق الصوفية الأخرى التي تباشر أعمالها في مجال خدمة الإسلام في تركيا.

ثانيًا: إن حزب العدالة والتنمية قد قدّم بعض التعهدات إلى القوى العالمية وذلك في عام (٢٠٠٢م) قبيل وصوله إلى السلطة - كما تحدثنا عن هذا الموضوع من قبل -، إلا أن الحزب عجز عن تنفيذ بعض هذه التعهدات بل خرق بعضًا منها ليخرج عن الإطار المرسوم له، فالأخطاء التي ارتكبتها الحزب على الصعيدين الإقليمي والدولي خاصة بعد عام (٢٠١١م) قد كلفته فاتورة باهظة جدًّا يدفعها الشعب التركي بأكمله.

ثالثًا: الرشاوى التي حصل عليها رجال الحكومة من رجال الأعمال مقابل أن يسهلوا لهم سبيل الحصول على المناقصات العامة وذلك لغرض استخدام هذه الرشاوى في مصالحهم الخاصة، وما تمخّض عن ذلك من نتائج في غاية الخطورة بأبعادها الداخلية والخارجية أحد العاملين اللذين وضعوا السيد "أردوغان" في موقف حرج على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأما العامل الآخر فهو الكشف عن فضيحة الفساد والرشوة والتعديلات المخالفة للقانون التي أدخلت على جهاز القضاء من قبل الحكومة للحيلولة دون إخضاع المسؤولين الحكوميين لمساءلة قضائية عند تورطهم في أعمال الفساد والرشوة وغيرها من الجرائم القضائية، فهذان العاملان يمكن أن نعتبرهما من أهم الأسباب التي أدت إلى إجبار "أردوغان" على التقرب من "الفصيل المعين" الذي تكلمنا عنه آنفًا للحصول على الدعم منه من أجل الخروج من هذه الأزمة.

رابعًا: أرى أنه من اللافت للنظر احتشاد آلاف من أنصار حركة "الخدمة" أمام المحكمة لأول مرة في تاريخها عام (٢٠١٣م) تنديدًا بحملة الاعتقالات التي نفذتها الحكومة في صفوف رجال الأمن الذين شاركوا في كشف فضيحة الفساد والرشوة، ولذا يجب على المسؤولين الكبار من

السلطة الحاكمة في تركيا وعلى رأسهم السيد "أردوغان" أن يأخذوا هذا الأمر على محمل الجد، ويعلموا جيداً أن محبي حركة "الخدمة" الذين احتشدوا في ساحة المحكمة وفي أيديهم المصاحف وكتيبات الأدعية لا يُشَبَّهون أبداً بالمجموعات اليسارية التي تقوم بتدمير وإلحاق الأضرار الجسيمة في المحلات ومنازل المواطنين أثناء مظاهراتهم غير السلمية.

أرى أن تركيا مع الأسف الشديد تمضي قدماً نحو الفوضى العارمة، فأناشد جميع المسؤولين من الحزب الحاكم ونوابه البرلمانيين والكتاب والصحفيين الموالين للحكومة وأصحاب الرأي والفكر نصره "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة" انطلاقاً من قول النبي ﷺ: "أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَمْ أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: "تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ، مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ"^(٣٦).

وعودة إلى تحليلي للأحداث الراهنة في تركيا فإننا نلاحظ اليوم أن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لا يتورع منذ الكشف عن فضيحة الفساد والرشوة الكبرى في تركيا يومي ١٧ و ٢٥ ديسمبر / كانون الأول عام (٢٠١٣م) عن توجيه اتهامين أساسيين لحركة "الخدمة"؛ أولهما: الاشتراك في مؤامرة لإسقاط الحكومة التركية لصالح قوى "خارجية"، ويقصد بها الولايات المتحدة وإسرائيل، وثانيهما: التتصت على أسرار كبار مسؤولي الدولة والشعب.

لقد كتبتُ في وقت سابق في عمودي الخاص في صحيفة "زمان" التركية ما يلي: "لو برهن من يروج لهذه الاتهامات على صدق مزاعمه

فلن أبقى في هذه الجريدة المقربة من حركة "الخدمة" ساعة واحدة، وبالرغم من مرور أكثر من عام على نشر هذه الادعاءات لم أقتنع أبداً بأن حركة "الخدمة" تدبّر مخططاً لإسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية لصالح قوى خارجية، أو أنها تنصت على أسرار الناس كما يزعمون، إنني أؤكد على عدم قناعتني بهذه الادعاءات؛ لأن الحكومة لم تكشف عن أية وثيقة أو برهان حتى هذا اليوم يقنعنا بصحة هذه الادعاءات.

وبكل تأكيد لستُ أنا فقط من يؤكد عدم اقتناعه بهذه الادعاءات؛ إذ ليس هناك أصلاً من اقتنع بهذه الادعاءات لا في داخل تركيا ولا في خارجها! فعلى سبيل المثال، تقول مقررة تركيا في البرلمان الأوروبي "ريناتا سومر (Renata Sommer)" إنها تعتبر "ادعاء الانقلاب" الذي تسوقه الحكومة التركية "هراء"، وترى أنه ليست هناك أية وثيقة تثبت صحة هذا الزعم!

يضاف إلى ذلك أن القيادات الشرطة المعتقلة على ذمة القضية لم يوجّه إليها إلى الآن أي سؤال بشأن عملية التجسس على عكس ما يزعمه الإعلام الموالي للحكومة، أما ما يتعلق بعملية التنصت فالمتهمون يشددون على حجتيين بشأن "عمليات التنصت غير القانونية" هما: أن جميع عمليات التنصت جرت بشكل قانوني، وأن القيادات الأمنية وبعض المناصب العليا في الدولة كانت على علم بهذه العمليات! هذا ولا تؤمن الأغلبية الساحقة من أنصار حزب العدالة والتنمية بصحة هذه الادعاءات التي تزعم بأن بعض أفراد الشرطة في جهاز الأمن قام بمحاولة الانقلاب على النظام الحاكم في تركيا من خلال عملية ضد من تورطوا بعملية فضيحة الفساد والرشوة في الحكومة إلا أنهم لا يستطيعون أن يعبروا عن هذه الحقيقة ذلك أن الظروف الحالية في البلاد لا تسمح

بذلك، ولا شك أننا سنرى هؤلاء الناس وهم يصرحون بهذه الحقائق فور سقوط هذا النظام الذي يندفع كالشاحنة المعطلة فراملها والتي ستصطدم بما يقابلها لا محالة عاجلاً أم آجلاً.

ولا أحد يدعي في تركيا أن أجهزة الدولة التركية تخلو من محبي حركة "الخدمة" التي تباشر أعمالها منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمان لتربية أبناء البلاد بل في الحقيقة أن هناك آلافاً من محبي الحركة قد شغلوا مناصب سواء في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص، وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام (٢٠٠٢م) استفاد من هؤلاء لسد احتياجاته من الموظفين ولدرء محاولات الانقلاب المتوقعة ضد حكومته، وبالفعل استطاع هؤلاء الكشف عن عدة محاولات للانقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية في فترات معينة من تاريخ إدارة الحزب للبلاد، ورفض البعض لمجرد حدوث محاولات للانقلاب في فترة حكم حزب العدالة والتنمية يعني التغاضي عن جميع الانقلابات الدامية^(٣٧) التي حدثت في تركيا عبر تاريخ الجمهورية وإنكار الاغتيالات السياسية التي أودت بحياة مئات الناس وعدم قبول أن هناك خلايا انقلابية في الجيش التركي أعربت عن بالغ سعادتها عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد، لا شك أن هذا الادعاء عارٍ عن الصحة فضلاً عن أنه يشير الضحك، فالحقيقة أن هذه البلاد قد شهدت عدة انقلابات ترتب عليها حل البرلمان التركي والعمل بالدستور، كما عانى كثير من المواطنين الأتراك جراء الاعتقالات السياسية التي نفذها هؤلاء، ولا شك أن تركيا كانت على وشك أن تشهد انقلاباً آخر وهذه المرة على حكومة

(٣٧) - الانقلاب العسكري ٢٧ مايو/أيار (١٩٦٠م)، وهو أول انقلاب عسكري في تركيا.

- الانقلاب العسكري ١٢ مارس/آذار (١٩٧١م).

- الانقلاب العسكري ١٢ سبتمبر/أيلول (١٩٨٠م).

- المذكرة العسكرية ٢٨ فبراير/شباط (١٩٩٧م)، أو انقلاب ما بعد الحداثة.

"أردوغان" غير أن هذه الكوادر صدت هذه المحاولة، فلم يدبر أحد منها "مؤامرة ضد الجيش الوطني" من خلال قضيتي "أرجنكون" و"مطرقه"^(٣٨) الانقلابيتين، كما ادعى ذلك السيد "يُلجِن أكدوغان"؛ كبير مستشاري "رجب طيب أردوغان" سابقاً ونائب رئيس الوزراء حالياً، بل إن الحكومة اتخذت في تلك الفترة تدابير ضد الخلايا التي سعت للتخطيط للانقلاب من أجل تأسيس وصاية على السياسة المدنية، ولو كانت هذه التدابير والعمليات المنفذة ضد الأوساط المعادية للديمقراطية قد اكتملت، لأصبحت تركيا اليوم دولة القانون، ولارتاح جميع أطراف المجتمع التركي وفي مقدمتهم الأكراد والعلويون.

إنني أرى أن هناك عاملين أساسيين عرقلا وتيرة التقدم والازدهار النسبي التي كانت تشهدها البلاد؛ أولهما: محاولة الحكومة التركية إسقاط النظام السوري من خلال أيديولوجية "العثمانيين الجدد" التي ظهرت في السياسات الخارجية لحكومة "أردوغان" بدءاً من عام (٢٠١١م) في سبيل فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وهذه المحاولة التي أعتبر أنها مجرد مغامرة قد كلفت الشعب التركي ثمناً باهظاً، أما ثانيهما: فهو تورط مسؤولين كبار في الحزب الحاكم في عمليات الفساد والرشوة التي كشفتها فضيحة "١٧-٢٥ ديسمبر" تلك الفضيحة التي كشفت للجميع عمليات "جمع المال" من رجال الأعمال التي يقوم بها بعض أعضاء الحكومة على نطاق واسع في المناقصات ليستخدموها في مصالحهم الشخصية كشرائهم بعض وسائل الإعلام من صحف وقنوات تلفزيونية... إلخ وهي تتنافى مع القوانين والمبادئ الإسلامية والأخلاقية رغم أن

(٣٨) المطرقه: خطة انقلاب عسكري مزعومة لجماعات علمانية في الجيش التركي قيل أن التخطيط له بدأ في (٢٠٠٣م)، وأول ما ظهرت التقارير عن خطة الانقلاب في جريدة "طرف" التركية ذات التوجه الليبرالي التي قالت أنها اكتشفت وثائق فيها تفاصيل عن خطة لتفجير مسجدين في إسطنبول واتهام اليونان بإسقاط مقاتلة تركية فوق بحر إيجة بهدف خلق البلبلة وتبرير الانقلاب العسكري.(الشر)

المسؤولين الحكوميين يرون عكس ذلك.

وباختصار فإن تعليقي الخاص على الأحداث الأخيرة في تركيا أن القضاة والمدعين العموميين الذين حصلوا على معلومات ووثائق تثبت تورط بعض المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المقربين في فضيحة الفساد والرشوة قاموا بإصدار أوامرهم لأفراد الشرطة في مباحث الأموال لاعتقال المشتبه بهم في هذه الجرائم وعلى ذلك تحرك أفراد الشرطة الذين يعملون في مباحث الأموال بحملة الاعتقالات التي تشمل أبناء الوزراء وبعض رجال الأعمال وعلى رأسهم رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" وفي مقابل ذلك اعتبرت حكومة حزب العدالة والتنمية هذه العمليات بأنها محاولة انقلاب تستهدف إسقاط النظام بطرق غير شرعية على حد تعبيرهم كما روجت وسائل الإعلام التابعة للحزب الادعاء بأن الدولة الموازية وتقصّد بذلك المحيين لحركة "الخدمة" في أجهزة الدولة بأنهم من قاموا بهذه العمليات للقضاء على الحكومة على حد زعمها ولم تكتف الحكومة بذلك بل قامت بإبعاد هؤلاء القضاة والمدعين العموميين وأفراد الشرطة عن مناصبهم وسجن معظمهم بتهمة التجسس والتنصت لصالح الجهات الأجنبية ومحاولة للانقلاب على الحكومة، ومن جهة أخرى، رأى حزب العدالة والتنمية -الذي لم يلق ترحيباً من الأطراف السياسية بشأن ادعائه أن هناك محاولة الانقلاب عليه- نجاته في التعاون مع أعضاء تنظيم "أرجنكون" الانقلابي والاتفاق مع "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل حالياً في جزيرة "إمرالي" (İmralı) واتحاد المجتمعات الكردستانية أما هذه الأطراف -أرجنكون وأوجلان واتحاد المجتمعات الكردية- فتدعم الحكومة شريطة أن يقضي "أردوغان" على حركة "الخدمة"، وبهذه الطريقة، نكون قد شهدنا تأسيس تحالف بين حزب العدالة والتنمية من جهة وبين أعضاء

تنظيم "أرجنكون" واتحاد المجتمعات الكردستانية من جهة أخرى، حيث يسعى هذان الأخيران إلى الانتقام من حركة "الخدمة"، أي يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية وقع رهينة بين أيديهم، وإذا استطاعوا توجيه ضربة إلى حركة "الخدمة" فسيحين الدور على حزب العدالة والتنمية وسائر الحركات الدينية الأخرى في تركيا، ومَن لا يصدِّق هذا الكلام عليه أن يتابع وسائل الإعلام التابعة لتلك التنظيمات أقصد بها تنظيم "أرجنكون" واتحاد المجتمعات الكردستانية المقروءة والمسموعة والمرئية ليرى حقيقة ما أقول.



ما الذي غيّر مسار الأحداث في تركيا؟

٢ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

من أجل استيعاب الأحداث الجارية في الفترة الأخيرة في تركيا بشكل صحيح لا بد أن نتذكر فترة تأسيس حزب العدالة والتنمية.

عندما تأسس حزب العدالة والتنمية كانت أحزاب وسط اليمين ووسط اليسار في تركيا قد انهارت بالكامل، ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق وأفغانستان من أجل بسط سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط.

إن قادة حزب العدالة والتنمية قد بنوا رؤيتهم السياسية على مفهوم "التوافق" الذي يتمثل في المصالحة مع القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل والمؤسسة العسكرية والقوى المدنية في الداخل وأصحاب الرأسمال الكبار وبيروقراطياتهم هذه بأن تجربة انقلاب ٢٨ فبراير (١٩٩٧م) المريرة أثبتت استحالة الصعود إلى سدة الحكم بـ"عقلية أربكان" التي تتبنى سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة والاستقلال عن النظام الاقتصادي العالمي، والطريق الوحيدة لاستمرارية الحكم هو التوافق والمصالحة مع العناصر المذكورة أعلاه، واللافت للنظر في هذا الأمر أنه عندما قرر قادة حزب العدالة والتنمية اتباع سياسة توافقية لم يلبث الإعلاميون المؤيدون للزعيم الإسلامي

الراحل "أربكان" أثناء انقلاب ٢٨ فبراير والذي عُرف إعلاميًا بانقلاب ما بعد الحداثة أن أعلنوا تخليهم عنه، والوقوف إلى جانب حزب العدالة والتنمية الذي انفصل عن "حزب الرفاه" الذي يتزعمه "أربكان".

ومنذ اليوم الأول الذي أعلن فيه حزب العدالة والتنمية تبنيه مبدأ التوافق وأنا أحاول سواء في عمودي في جريدة "زمان" التركية أو في مناسبات عدة توضيح أن هذه الرؤية تحمل في صميمها كوارث فادحة لتركيا، حيث إن القوى التي يصبو الحزب إلى التوافق معها هي التي تُعتبر السبب الأساسي في المشاكل التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا، ولذا سوف تسعى هذه القوى بعد فترة للتخلص من الحزب وذلك عندما تشعر بانتهاك مصالحها الشخصية معه، لكن لم يُصغِ إلي أحد في ذلك الوقت بل اتهموني بـ"التخلف العقلي" كـ"أربكان"، وهكذا انطلق كثير من رفقاء دربي في الاتجاه الذي سلكه الحزب الحاكم.

وفي الحقيقة أن هذه الرؤية مغرية جدًا وتبشر بالوصول إلى سدة الحكم، وفي النهاية أسس الحزب ليحتل مكانه من بين الأحزاب السياسية معلنين عن تبنيهم لخطة "كمال درويش" في المسار الاقتصادي وخارطة طريق الاتحاد الأوروبي في الإصلاح والتعديل، الأمر الذي أدى بالدول الأوروبية إلى الاصطفاف على شكل طوابير ليلتقوا بالسيد "أردوغان" الذي لم ينتخب بعد كنائب في البرلمان التركي، وفي السياق نفسه التقى الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بـ"أردوغان" في مقابلة استغرقت ساعتين في البيت الأبيض، وهكذا أُرِفَت ساعة تنفيذ الخطة التي عبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" (*Bill Clinton*) في أمريكا في وقت سابق: "تركيا ستكون لها دور فعال في القرن الواحد والعشرين".

وفي الحقيقة أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يرغبان في ذلك الوقت التوجه نحو الشرق الأقصى حيث يُتوقع أن تقع فيه لاحقاً صراعات كبرى قد تصل إلى حروب على نطاق واسع، وأما الشرق الأوسط فما زال يشكل بالنسبة لهما فراغاً لم يستطيعا بسط سيطرتهمما بالكامل عليه، وهذا لا يعني أن هاتين القوتين الكبيرتين تنويان التخلي عن المنطقة، فكان أمام هاتين القوتين نموذجان في هذه الفترة:

وكان النموذج الأول يتمثل في المحافظين الجدد الذين يتبنون استخدام القوة من أجل ترسيخ النظام في المنطقة، وأما النموذج الثاني يتمثل في الديمقراطيين الذين يهدفون إلى تغيير مسار المنطقة عن طريق القوة الناعمة مثل الحركات النسائية، ومؤسسات المجتمع المدني، والديمقراطية، والفلسفة الليبرالية، والتعليم، ومسلسلات التلفزة... إلخ. وكانت تركيا التي يحكمها العدالة والتنمية تحمل في بنيتها كلا النموذجين في حين أن الأنظمة الأخرى كانت بمثابة الدواء الذي انتهت مدة صلاحيته.

وكانت القوى العالمية -بما في ذلك اللوبيات اليهودية الخالية من ذات التوجهات الليكودية^(٣٩)- لديها ثلاثة مبادئ رئيسية تسعى لتحقيقها في الشرق الأوسط في تلك الفترة:

أولها: أن تكون إسرائيل دولة إقليمية مرسومة الحدود مستقرة الأوضاع.

ثانيها: يتم تأمين مصادر الطاقة والخطوط الناقلة للطاقة.

(٣٩) هي توجه سياسي في يمين-وسط الطيف السياسي الإسرائيلي المعارض لحزب العمل الإسرائيلي. (النشر)

وأما ثالثها: تُمنَع المجموعات الإسلامية الراديكالية من استلام الحكم.

ولما كانت إعادة تنظيم المنطقة لا تتم إلا عن طريق إيران وتركيا ومصر في تلك الفترة فقد كلفت القوى العالمية تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بمهمة إعادة تنظيم المنطقة شريطة ألا تدخل في صراع مع إيران، لأن مثل هذا الصراع سيزيد قوة إيران التي اتبعت سياسة العداء ضد الولايات المتحدة وإسرائيل منذ تولي "الخميني" سدة الحكم في البلاد، وبمرور الوقت سوف تتقارب تركيا وإيران، وتسوي مشاكلها مع سورية وتقربها من الغرب ثم تنظيم المنطقة بالتعاون مع مصر.

ولأن دور البطل في هذا السيناريو كان قد أعطي لتركيا، تم الشروع في إعادة ترميم شامل، وفي هذا الإطار؛ تم تحويل وجهة الرأسمال العالمي ناحية تركيا حيث بدأت الاستثمارات تجري نحو تركيا كالسيل، كما تم تعزيز تركيا بدعم خارق في العلاقات الدولية على الصعيد السياسي، وكذلك تم الضغط على "الاتحاد الأوروبي" من أجل تفعيل وتسريع وتيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي السياق نفسه تم دعم تركيا في الداخل للقضاء على العصابات العسكرية التي كانت تقوم بانقلابات عسكرية بصورة منتظمة في تركيا، وبالتالي تم "إيقاف" نظام الوصاية العسكرية، علمًا بأن هذا الدعم لم يكن يستهدف القضاء على الوصاية العسكرية في تركيا بشكل تام، بالإضافة إلى ذلك سعت تركيا لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع دول الجوار وبالأخص المملكة العربية السعودية ودول الخليج، إلى جانب ذلك تم تأسيس شبه مجالس وزراء مشتركة وفقًا لسياسة "تصنيف المشاكل مع دول الجوار"، كما تمت إقامة جسور التواصل المشتركة مع الدول الأفريقية سياسيًا واقتصاديًا.

ولكن عندما وصلنا إلى عام (٢٠١١م) انقلب كل شيء رأساً على عقب، إذ إن السياسة الخارجية التركية فشلت في قراءة التحولات التي وقعت في العالم العربي مؤخراً، كما أن النجاحات التي أنجزتها تركيا بدعم خارجي أثارت لدى كبار رجال السياسة بالحزب الحاكم الشعور بالاستقلالية والثقة الزائفة بالنفس، وعندما أعلنت تركيا عن مشروع "العثمانيين الجدد" وأعربت عن نيتها في بسط هيمنتها على الشرق الأوسط العربي كما كان في الماضي، والدخول في التنافس مع إيران؛ تحركت القوى العالمية للحيلولة دون ذلك؛ لأن هذا المشروع الذي أعلنه الحزب الحاكم مخالف للشروط المتفق عليها مسبقاً مع الحكومة التركية.



وَهُمْ "الدولة الموازية"

٥ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

اجتمع رئيس الجمهورية السيد "أردوغان" عندما كان رئيسًا للوزراء مع عدد من الصحفيين وكتّاب الأعمدة بتاريخ ٤ يناير (٢٠١٤م) في مكتبه بحي "بشكتاش (Beşiktaş)" في مدينة إسطنبول، وخلال اللقاء الذي استغرق أربع ساعات تطرق "أردوغان" إلى بعض الأحداث الجارية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، كما قام بالرد على الأسئلة التي وجهت إليه من قبل الصحفيين وكتاب الأعمدة، وقد كنت أحد المدعوين في الاجتماع، لذا أود أن أشارككم بعض انطباعاتي حول الاجتماع.

في البداية أود أن أقول إنني لم أخرج من الاجتماع وأنا منشرح الصدر مطمئن البال، بل خرجت يتملكني شيء من الضيق والانقباض.

إن من أهم ما انتبعت إليه خلال الاجتماع أن السيد رئيس الوزراء السابق "أردوغان" لديه اقتناع كامل بأن هناك "دولة موازية تسربت في كيان الدولة"، وهو ينظر إلى تصريحات الهيئة العليا للقضاة، ومدعين العموميين فيما يتعلق بفضيحة الفساد التي تعرف إعلاميًا بـ"عمليات ١٧-٢٥ ديسمبر" على أنها عمليات ممنهجة تجري وفق نظام تسلسلي داخل المنظمة التي يصفها بـ"الكيان الموازي"، كما يرى أن أحداث منتزه "جيزي"، و"فضيحة فساد ١٧-٢٥ ديسمبر" تهدف كل منهما إلى الإطاحة بالحزب الحاكم، ويؤمن السيد "أردوغان" كذلك إيمانًا قاطعًا بالسيناريو

التالي: إن تركيا تخطو خطوات جادة في طريق التحول إلى قوة إقليمية كبيرة، كما أنها تسعى لتحتل مكانة بين الدول العظمى، والتخلص من الوصاية الدولية في مجالي السياسة والاقتصاد، وإن أعداء الدولة التركية الذين لا يريدون نهوضها ولا تقدمها قد أقدموا على عملية انقلابية للإطاحة بالحكومة، و"تنظيم موازٍ داخل كيان الدولة" هو امتداد لهم داخل تركيا على حد قوله.

لقد بلغ يقين "أردوغان" بوجود مؤامرة تحاك ضده مبلغه لدرجة أنه وصف الأحداث التي وقعت عقب قرار إغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي على أنها سلسلة ممنهجة تهدف إلى القضاء على الحزب الحاكم، وبالنسبة له أن كلاً من "فضيحة الفساد والرشوة" والشاحنة المحملة بالأسلحة والتي كانت متوجهة إلى الأراضي السورية وقيام مدعون العموميون بتفتيشها ما هي إلا مؤامرة حثيثة تهدف القضاء على الدولة التركية وشعبها، ولذا يجب تصفية تلك "المنظمة" على حد تعبيره، كما أعرب الرئيس أن الحكومة عازمة على اتخاذ خطوات جادة للقضاء على ما سماه بـ"الدولة الموازية" وذلك عن طريق تصفيات موسعة في صفوف الأمن والجهاز القضائي، وأكد سيادته كذلك أن التحضيرات التي يقومون بها واسعة النطاق، وستفضح جميع المتورطين في هذه المؤامرة بما في ذلك المتواطئون في وضع أجهزة تنصت في مكتبه.

ويعتقد الرئيس أن سلسلة الأحداث التي يصفها بالمؤامرة الكبيرة ضد الحزب الحاكم قد بدأت عقب إصدار الحكومة قراراً يقضي بإغلاق المعاهد التحضيرية، ويفيد بأنهم كانوا يتوقعون رد فعل يتمثل في عملية تستهدف الحكومة، ولكنه يؤكد أنهم لم يكونوا يتوقعون أن تصل هذه العمليات المضادة إلى هذا الحد من العمق والاتساع، وفي هذا الصدد

يشدد سيادته على استحالة التراجع عن قرار إغلاق المعاهد التحضيرية، كما يُحَمِّل "الكيان الموازي" الوقوف وراء عمليات التنصت على كبار رجال الدولة بغرض الابتزاز.

من الواضح أن "أردوغان" قلق ومرتبك للغاية حيال "فضيحة الفساد والرشوة"، وفي حين أنه -بطبيعة الحال- لا يتبنى أعمال الفساد، إلا أنه يزعم أن عمليات التحقيق التي قام بها المدعون العموميون، استهدفت أناساً أبرياء فدوهمت منازلهم وشركاتهم، ويؤكد أنه لن يسمح بذلك أبداً، بل يشدد أنه سيوقف تلك العصابة عند حدها.

ومن الأمور التي لفتت انتباهي خلال الاجتماع أن "أردوغان" يرفض رفضاً قاطعاً تسمية حركة "الخدمة" التي يحملها مسؤولية الوقوف وراء "فضيحة الفساد والرشوة" بـ"الجماعة" حيث قال إن هذه المنظمة لا يمكن تصنيفها من ضمن الحركات الإسلامية التي تباشر أعمالها في تركيا، وفي الحقيقة إنهم يسمون أنفسهم بالحركة وليس بالجماعة.

وفيما يتعلق بتصفية أفراد الشرطة ورجال الجهاز القضائي بتهمة ارتباطهم بـ"الحركة" وجهت إلى "أردوغان" سؤالين:

الأول: من الواضح أنكم تقصدون بـ"الدولة الموازية" حركة "الخدمة". أجل، من حقكم أن تقللوا موظفين داخل الدولة إذا ثبت أنهم متآمرون عليكم وينسجون مؤامرات ضدكم شريطة أن تتم هذه العملية في إطار القانون، ونحن سندعمكم في ذلك، لكن من الذي يضمن لنا أنكم ستحفظون حقوق مئات الآلاف من الأبرياء من رجال الأعمال والمعلمين والموظفين والمواطنين العاديين المحبين لـ"الخدمة" ولا تظلمونهم بملاحقاتكم لهم بدعوى أنهم من "الحركة"؟ ألن يحترق عندئذ الأخضر واليابس؟ ألن يكون صنيعكم هذا مماثلاً لما فعله انقلابيو ٢٨ شباط (١٩٩٧م)؟

الثاني: إن أبناء "حركة الخدمة" ومؤيدي حزب العدالة والتنمية ومحبيهم هم من أرضية مجتمعية واحدة، غير أن الاضطراب والقلق الشديد قد حلّا بتركيا، حيث تفتّتت عائلات وتفرقت فيما بينها جراء التصعيد الذي تمارسونه، أليس هذا التصعيد من شأنه أن يؤدي إلى تمزق المجتمع بالكامل؟ ألا تفكرون في أن تخففوا من حدة التصعيد هذه؟ ألا تفكرون في أن تقوموا بخطوة إيجابية في هذا الصدد؟

وفي رده على هذين السؤالين قال "أردوغان" إنهم سوف يفرقون بين المتورطين في المؤامرة ضد الحزب الحاكم وبين الأبرياء، ولن يتعرض أحد لأي ظلم، إلا أنه لم يعط أي مؤشر إيجابي على تخفيف حدة التوتر. إنني أرى أنه مما يزيد الطين بلة في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها تركيا موقف بعض الصحفيين وكتاب الأعمدة الذين يحرضون رجال الدولة وعلى رأسهم "أردوغان" على مواصلة الحرب ضد حركة "الخدمة" بصفتها "منظمة متورطة في تشكيل كيان مواز داخل الدولة" وتحميلهم الحركة كل المسؤولية عن الأحداث السلبية في الآونة الأخيرة تقريبًا بما في ذلك مقتل ٣٤ مواطنًا بريئًا في "ألوديري" جراء استهداف الطيران الحربي التركي له عن طريق الخطأ والتي تستبعد معظم الأوساط التركية تورط الحركة في مثل هذه الأعمال، فضلًا عن رفض الحركة رفضًا قاطعًا تورطها في مثل هذه الأحداث.

إنني أعتقد أننا في أمس الحاجة إلى التأييد والتروي والهدوء والمرونة في هذه المرحلة، لكن للأسف لا تهب الرياح في ذلك الاتجاه... رغم ذلك، علينا أن نواصل الترنم بنشيد الأخوة، وإلا فالحزن الأليم سيكون نصيب بلادنا.



مؤامرة في تركيا.. ولكن ضد من؟

٩ يناير/كانون الثاني (٢٠١٤م)

لقد كتبتُ في إحدى مقالاتي السابقة التي ألفتها عقب الاجتماع الذي عقده السيد رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان" عندما كان رئيسًا للوزراء مع مجموعة من الصحفيين يوم ٤ يناير عام (٢٠١٤م) هذه العبارات: "إنني لم أخرج من الاجتماع منشرح الصدر مطمئن البال"، وكثير من قرائي الكرام اعتقدوا من هذه العبارة أنني أقصد عملية شاملة سوف تقوم بها الحكومة ضد حركة "الخدمة"، أو أقصد المناوشات الدائرة بين "الخدمة" والحكومة، بالتأكيد كان هذا جزءًا من سبب القلق الذي انتابني، لكنني كنت أحاول في الحقيقة أن أومئ إلى أنني لمحت إشارات تنبئ عن أيام باعثة على مزيد من القلق ومزيد من الكآبة، وآخر المستجدات التي نراها اليوم أثبتت أن مخاوفي لم تكن عبثًا.

إن كان هناك من ينظر إلى الأزمة التي نعيشها في تركيا على أنها "صراع بين حركة "الخدمة" و"الحكومة التركية"، فنؤكد أنهم ينظرون إلى زاوية واحدة من الصورة الكبيرة، ولكن إذا نظرنا إلى الصورة الكبيرة فسوف نجد أننا إزاء موقف في غاية الخطورة يتجاوز المشكلة التي نشبت بين الحكومة وحركة "الخدمة".

إنني أرى أن الضباب ينقشع شيئاً فشيئاً عن الأحداث التي تجري في البلاد، والكلمة المحورية في هذه المرحلة هي "المؤامرة" التي تحدث عنها "يَلْجِينْ أكدوغان" كبير مستشاري "أردوغان" السابق والذي ألمح -بعبارة التي تفيد بأن هناك "مؤامرة حثيثة ضد الجيش الوطني" - إلى وجود بركان تحت الجزء الطافي على السطح، حيث لم تمض مدة طويلة حتى رأينا جميعاً أولى تداعيات هذه الكلمات إذ قضت المحكمة -التي تنظر في قضيتي "أرجنكون" و"مطرقة" اللتين تمت محاكمة عدد من قادة الجيش التركي خلالهما بتهمة محاولة الانقلاب على الحكومة- بإعادة محاكمة هؤلاء المتهمين ثم ما لبثت أن قضت بالإفراج عن جميع المعتقلين المحكوم عليهم بالسجن مسبقاً.

لا شك أن دولة تركيا تعيش تحت "الوصاية" منذ أن استولى حزب الاتحاد والترقي على الدولة عقب انقلاب عسكري قام به ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٩٠٨م)، هذه الوصاية لها بعدها الخارجي، كما أن لها بعدها الداخلي، وفي بداية القرن الحادي والعشرين استطاع حزب العدالة والتنمية أن يتربع على كرسي الحكم بمساندة الأوضاع الدولية، واتفق كل الحركات الإسلامية تقريباً وتحالفها فيما بينها، وعليه فقد قطعت تركيا مسافات كبيرة في شتى المجالات منها الاقتصادي والتجاري كما حققت أداءً عالياً في سياستها الخارجية التي تتبنى مبدأ تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول وعلى رأسها الدول المجاورة، ولكن عندما وصلنا إلى عام (٢٠١١م)، انقلب المسار ناحية الاتجاه المعاكس تمامًا؛ وقد سبق أن تناولت العوامل الخارجية لهذا المسار المعاكس في بعض مقالاتي التي نشرت في جريدة "زمان"، ومن المؤكد أنه لا يمكن أن نفسر ما يحدث اليوم بأنه نتيجة لعوامل خارجية فقط، لأن العامل الداخلي كذلك له ما له من الأهمية والقدرة على تحديد المسار.

لا شك أن الكلمة التي استخدمها السيد "أكدوغان" -وهو الذي شغل منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء والذي يحسن التصرف بذكاء وتروٍ، ويزن كل كلمة بميزان دقيق قبل أن يقولها، ويكتب ويتحدث أخذاً بعين الاعتبار كافة الأحداث الجارية في المناطق القريبة أو البعيدة من تركيا- في عبارته التي ذكرناها آنفاً وهي "المؤامرة" كان فيها إشارة صريحة إلى أن الدولة ستعود إلى إجراءاتها التعسفية التي لجأت إليها في الماضي القريب والبعيد وذلك عندما شعرت أن هناك خطراً يهدد كيانه، فقد بدأت تتحرك نحو ذلك بالفعل، وأعتقد أن الساسة البارزين في حزب العدالة والتنمية لم يستوعبوا هذه الحقيقة بعد، بل إنهم منشغلون الآن بمتابعة ملف "صراع الحكومة مع "الخدمة" الذي دُبر لبليل ووضع أمامهم ليقضوا جل وقتهم منكبين عليه.

ويتضح لنا أكثر المقصود من كلمة "المؤامرة" عندما نقرأ العبارة التي قالها "حمدي كليج (Hamdi Kılıç)" الذي كان مستشار رئيس الوزراء والتي يتم تداولها عبر المواقع الإلكترونية حيث يقول "كليج":
 "لقد لجأت الدولة إلى بعض الممارسات القمعية في بعض الفترات على مدار تاريخها للحفاظ على ذاتيتها، اذكروا عني هذا..."

(جريدة "سوزجو" (Sözcu)، ٢ يناير ٢٠١٣م).

أضف إلى ذلك ما كتبه واحد من مراسلي إحدى وكالات الأنباء حيث يقول:

"أحياناً.. تجلب الاغتيالات السياسية التي تقع في بلد ما السكينة والطمأنينة لهذا البلد؛ فهذه الاغتيالات تكمم الأفواه وتحد من الثرثرة"

(موقع قناة "أودا (Oda TV)"، ٢ يناير ٢٠١٣م).

لِنُنَحِّ هذا الموضوع جانبًا وننتقل إلى الحديث حول "مفهوم الدولة والعقلية التي ترقى بشأن الدولة عبر العصور"، فالدولة هي السلطة الحاكمة والقوة المهيمنة التي لا تعبأ بأحد غيرها، إذ إنها عندما توظف أيديولوجية أو فئة معينة من المجتمع لإدارتها وذلك وفق معاييرها الزمنية والمتطلبات العصرية تظن - تلك الفئة أو الأيديولوجية - بمرور الزمن أنها المتحكمة في هذا الكيان، ولكن سرعان ما تدرك أنها ما هي إلا أداة في يد تلك الدولة تعمل لحمايتها.

إن هذه الدولة لم تتبنَّ منذ زمن بعيد مبدأ المصالحة الوطنية، فقد أتى عليها حين من الدهر وهي تحارب الشيوعيين، وفي حين آخر رأيناها تحارب العامل الكادح، وفي زمن آخر تتخذ الأكراد عدوًّا يهددها، وكذلك لاحظنا في فترات مختلفة من التاريخ أن الدولة اعتبرت القومي التركي، أو اليساري، أو اليميني، أو السيدة المحجَّبة عدوًّا لها، ولا توجد سلطة على وجه الأرض تستطيع أن تؤدب الدولة سوى "القانون"، لكن الذين يرغبون في الحفاظ عليها اليوم نراهم يحجمون عن تأمين أنفسهم بسياج "القانون".

إن الدولة لها آلياتها، ومناهجها وتكتيكاتها، فهي تفعل كل هذه الأدوات بما يتناسب مع الظروف والأوضاع.

والقوميون الذين رفعوا شعار أيديولوجية "الدولة" وتمسكوا بفكرة "بقاء الدولة إلى الأبد"، قد تعرضوا في فترة معينة من تاريخ تركيا الحديثة لأشنع مظالم "الدولة" حيث وُضعوا في التوايت واقتلعت أظافرهم، كما أن الدولة قد استنفرت القوميين في مواجهة اليساريين، والشُّنَّة ضد العلويين، والعلويين ضد السنة، والعلمانيين في مواجهة المتدينين،

والمتدينين ضد العلمانيين، والآن حان دور المتدينين أن يدخلوا في صراع شرس فيما بينهم.

والواقع أن هناك مجموعة عميقة في الدولة التركية تسيطر على أوساط مفاصل الهيكل الإداري للدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه المجموعة هي التي تحدد الفئة التي تتولى زمام الأمور في إدارة الدولة، من الممكن أن نرى يوماً ما أنها توظف الشيوعيين في إدارة الدولة، ومن يدري لعلمهم سيرون في المستقبل ضرورة إقامة "الشريعة" في البلد، فهل كان يخطر ببال أحد أن فئة ناضلت من أجل الفكر الإسلامي ردحاً من الزمان، أن تدافع اليوم بهذه الاستماتة عن النظام الربوي؟

في الحقيقة إن الدولة تعتبر نفسها جماعة بحد ذاتها ولا ترضى بجماعة تشاركها في الحكم، وهي تحافظ على وجود كيانها بفضل ردود الأفعال لأعدائها الوهميين، ومن هنا أقول للحزب الحاكم الذي يسعى اليوم بكل ما أوتي من قوة من أجل القضاء على حركة "الخدمة"، إنه سيأتي يوم ستدخلون أنتم في سلك من سيُقصَى عليهم لاحقاً باعتباركم "حركة إسلامية".

وهنا أذكرّ قرائي الكرام بالخطاب الذي أرسله الأستاذ فتح الله كولن إلى السيد رئيس الجمهورية السابق عبد الله جول والذي أشار فيه "الأستاذ" إلى هذه النقطة الهامة حيث يقول:

"إذا تورط الحزب الحاكم في اعتبار حركة "الخدمة" كياناً موازياً تسلك في داخل الدولة وأعقب ذلك تصفية العاملين بالدولة المحبين للحركة؛ فإن ذلك سيفتح باباً واسعاً لممارسة التصرف ذاته على كافة الحركات والفئات والجمعيات والأوقاف الأخرى التي نشأت وترعرعت وانتشرت في الأرضية الدينية والاجتماعية

ذاتها، وبالتالي ستعرضونهم لخطورة التصفية ذاتها في مستقبل قريب، والحركات الإسلامية في بلادنا تربطها نقاط مشتركة كالتدين وحمل هوية إسلامية، وإذا نظرنا من هذه الزاوية، فإن ٨٠٪ من الموظفين الذين يعملون في الدوائر الحكومية في تركيا يكتون محبة وتعاطفًا مع هذه الحركة أو غيرها من الحركات الإسلامية الأخرى".

إذا لم تنتبه الحكومة إلى ما حذر منه الأستاذ فتح الله كولن فإن المجموعة المتحكمة في الدولة والتي تحدثنا عنها آنفًا سوف تضع الحركات الإسلامية بأكملها في قائمة الاستهداف بالتعاون مع من أفرج عنهم في القضايا التي تعرف إعلاميًا بقضيتي "أرجنكون" و"المطرقة".

إن المرحلة التي بدأت في تركيا في عام (٢٠٠٢م) تحت شعار "إنهاء الوصاية" تسير اليوم في اتجاه معاكس تمامًا، والمجموعة التي تتحكم في مفاصل الدولة، وتدعي أن هناك "مؤامرة" قد رُتبت ضدها، تنسج اليوم "مؤامرة" ضد الحركات الإسلامية كافة وبمهارة فذة"، والهدف الأول هو "الخدمة"، ثم يليها الحزب الحاكم ثم يعقب ذلك الحركات الإسلامية الأخرى، وهذه الحقيقة المريرة تؤرقني وتثير القلق والهواجس في قلبي، وفي النهاية أتمنى أن يأخذ المسؤولين الكبار من الحزب الحاكم وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية هذه النقاط المشار إليها بعين الاعتبار.



لماذا الرعب من الإعلاميين في تركيا؟

١٥ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٤م)

اعتقل السيد "هدايت كاراجا (Hidayet Karaca)" مدير مجموعة "سامان يولو" الإعلامية، والسيد "أكرم دومانلي" رئيس تحرير جريدة "زمان" التركية آنذاك في وقت سابق ضمن مدهامات نفذتها قوات الأمن التركية، وأطلق سراح السيد "أكرم دومانلي" بعد إجراء التحقيقات معه إلا أن السيد "هدايت كاراجا" لم يخل سبيله حتى كتابة هذه السطور، والغريب في هذه الحادثة أن المدعي العام الذي قرر مواصلة اعتقال السيد "كاراجا" لم يستطع حتى الآن أن يقدم دليلاً واحداً يدينه، وأتمنى أن يتم الإفراج عنه ليواصل حياته العملية مرة أخرى، ولا شك أنني أشعر ببالغ الأسف حيال هذه الأحداث ولكن وصول بلادنا إلى هذه الدرجة من القمع والظلم قد أحزنني أكثر.

ومن يلقي نظرة من الخارج إلى التطورات الجارية في تركيا في الآونة الأخيرة يرى بكل وضوح أن تركيا تسير يوماً بعد يوم نحو الديكتاتورية، فالسلطات في الأنظمة الملكية تخضع لهيمنة فرد واحد ألا وهو السلطان أو الملك، وينتقل الحكم بالوراثة من الأب إلى الابن، أما في "الأوتوقراطية" أو "الديكتاتورية" فالسلطة تخضع لهيمنة فرد واحد ألا وهو رئيس الدولة غير أن الحكم لا ينتقل بالوراثة، إن أنظمة الحكم التي

تنوي الانتقال إلى النظام الديكتاتوري تدعي أولاً أن هناك محاولة انقلابية ضدها، وبينما هي تحارب هذه المحاولة الوهمية تزيل في نفس الوقت جميع العقبات التي قد تواجهها في تأسيس الديكتاتورية الجديدة.

وحينما ينتقل النظام إلى النظام الدكتاتوري أو القمعي لا يكفي بسحق الأوساط المعارضة والمنافسة في البلاد فحسب، بل يُخضع المعارضة لرقابته وسيطرته بشكل تام، ويلغي حرية التعبير ويمنع الجميع من مساءلته في كل الأعمال التي يقوم بها، فلا شك أن الحكومة التركية تسلك طريقها في هذا المضممار وهذا ما نراه في الاعتقالات الأخيرة التي نُفِذت ضد الإعلاميين المعارضين لإجراءات الحكومة، ولذلك فالذي يعتقد الآن من المعارضة أن هذه الإجراءات القمعية موجهة إلى فئة معينة فقط دون غيرها سيتعرض في مستقبل قريب لنفس الإجراءات التي تتعرض لها هذه الفئة لأن سياسة الأنظمة القمعية تتبنى سحق المعارضة وإخضاعهم بشكل كامل تحت رقابتها كما ذكرنا آنفاً.

تسود في تركيا اليوم حالة من الانقسام والاستقطاب بين طبقات المجتمع بصورة مخيفة جداً، ويزداد احتمال حدوث صراع فعلي بين هذه الطبقات يوماً بعد يوم، فالمجتمع التركي يتكون من طوائف متعددة قابلة للصراع، ولكن الفطرة السليمة التي تتميز بها هذه الطوائف والتنازلات المتبادلة بينها والبنية الديمقراطية للنظام حالت حتى اليوم دون تحقق احتمالات الصراع المتوقع حدوثه بينهم، ولكن التطورين الأخيرين اللذين تمر بهما تركيا والمنطقة في الآونة الأخيرة قد يفسحان المجال لنشوب صراعات كبيرة قد تحدث في الفترة القادمة أحدهما: تطبيق سياسة مبنية على الصراع والتفرقة بدأ من أعلى رأس في الدولة إلى أدنى طبقة بالمجتمع، وأما ثانيهما: تحول الصراعات المذهبية

والعرقية إلى حرب أهلية في سورية والعراق الدولتين المجاورتين لتركيا، وبطبيعة الحال فإن الشعب التركي ليس بمنأى عما يحدث في الدولتين المجاورتين له من نزاعات وحروب، ولذا ليس ببعيد أن يحدث في تركيا بشكل مفاجئ مثل ما يحدث في سورية والعراق.

وعلى صعيد آخر فإن مسيرة السلام المتعلقة بالقضية الكردية دخلت في أخرج مراحلها، ونحن لا ندرى ما هي النقاط التي اتفق عليها الجانبان في اللقاءات والمباحثات التي تجري بين زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون في تركيا "عبد الله أوجلان" والحكومة التركية، وفي هذا الصدد أرى أنه يجب منح الأكراد كافة حقوقهم الأساسية دون أي مساومات، ولكن إذا كانت هذه المباحثات التي تجري بين الطرفين تهدف إلى منح الأكراد الحكم الذاتي في شرق وجنوب شرق تركيا، فهذا الموضوع يتجاوز صلاحيات الحكومة وحزب العمال الكردستاني، ويجب أن يطرح الأمر على الرأي العام التركي، وخاصة أهالي هذه المناطق من الأكراد المتدينين والعلمانيين والليبراليين والقوميين غير المؤيدين لحزب العمال الكردستاني، وإذا تم منح الحكم الذاتي لتلك المناطق وهي شرق وجنوب شرق الأناضول عندئذ يكون من الصعب السيطرة على باقي المناطق الأخرى في البلاد، ومع ذلك يمكن تحقيق الحكم الذاتي في المناطق المذكورة أعلاه في حالة موافقة وتأييد جميع الفئات التي ذكرناها أعلاه، وما أريد قوله إنه ليس من الصواب أن يُفرض هذا الأمر على الشعب التركي.

ومع مرور أكثر من ثلاث سنوات على كشف فضيحة الفساد والرشوة والتي تعرف إعلاميًا بعمليات ١٧-٢٥ ديسمبر/كانون الأول وإغلاق ملفات القضية من قبل الحكومة إلا أن هذه القضية وملاساتها ما زالت

تشغل الرأي العام، وهناك اقتناع سائد بين أطراف الشعب التركي بحقيقة حدوث هذه الممارسات غير القانونية، حتى إن الناطقين باسم الحكومة يؤكدون ذلك، ومما يزيد الشكوك حول المتهمين في هذه القضية هو عدم فتح ملفات القضية وإجراء التحقيق معهم، وإذا كانت الحكومة قد قامت بحملة لاعتقال السيد "هدايت كاراجا" مدير مجموعة "سامان يولو" الإعلامية، والسيد "أكرم دومانلي" رئيس تحرير جريدة "زمان" التركية آنذاك في الذكرى السنوية لفضيحة الفساد والرشوة ١٧-٢٥ ديسمبر بغرض نسيان تلك الفضائح كما يدعيها البعض فأرى أن هذا الغرض لم يتحقق على الإطلاق بل على العكس من ذلك بدأ الناس في تركيا بعد هذه الاعتقالات يتحدثون أكثر عن تلك الفضائح كما زادت الشكوك حول المتهمين بشكل أكثر من ذي قبل.

وما يحزنني في هذا الصدد هو أن تحصل هذه الأحداث في عهد حكومة يدعي أعضاؤها التدين، فوا أسفاه! ما كان لثمرة نضال المتدينين -الذي استمر قرنًا من الزمان من أجل التخلص من الوصاية وقمع الحريات- أن يصير مرًا علقمًا كهذا.

المصادر

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (ت: ٢٧٥هـ)؛ سنن أبي داود؛ (موسوعة الحديث الشريف الكتَب الستة-٣) سنن أبي داود؛ دار السلام، الرياض.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)؛ سنن ابن ماجه (موسوعة الحديث الشريف الكتَب الستة-٦)؛ دار السلام، الرياض.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)؛ الطبقات الكبرى؛ تحقيق: إحسان عباس؛ دار صادر، بيروت، ١-٨، الطبعة الأولى، (١٩٦٨م).

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد؛ دار الكتَب العلمية، بيروت.

البيزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (ت: ٢٩٢هـ)؛ مسند البيزار؛ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (١٨)؛ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١-١٨، الطبعة الأولى، (٢٠٠٩م).

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ/٨٧٠م)؛ (موسوعة الحديث الشريف الكتَب الستة-١) صحيح البخاري؛ دار السلام، الرياض.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)؛ المعجم الصغير؛ تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمريز؛ المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، ١-٢، الطبعة الأولى، (١٩٨٥هـ/١٩٨٥م).

_____، المعجم الكبير؛ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي؛ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١-٢٥، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (ت: ٣١٠هـ)؛ جامع البيان في تأويل أي القرآن؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ مؤسسة الرسالة، ١-٢٤، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)؛ سنن النسائي؛ دار المعرفة، بيروت، ١-٨، (١٩٩٢م).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)؛ تفسير القرطبي؛ تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (ت: ٢٧٩هـ)؛ سنن الترمذي؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١-٥.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)؛ (موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة-٢) صحيح مسلم؛ دار السلام، الرياض.